



جامعة ابن خلدون - تيارت
الملحقة الجامعية قصر الشلالة



ميدان التكوين العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبائيك البنوك العمومية بالجزائر
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

من إعداد الطالب إشراف الأستاذ

محموي عبد القادر

د. د. لكحل الأمين

لجنة المناقشة

رئيساً	أستاذ التعليم العالي	د.أ. أيت عيسى عيسى
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر ب	د. لكحل الأمين
مناقشاً 1	أستاذ محاضر أ	د. بوجنان خالدية
مناقشاً 2	أستاذ محاضر أ	د. بنية صابرينة

السنة الجامعية: 2021-2022

الموافق للسنة الهجرية: 1443-1444

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وأخيراً الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ونشكره على توفيقنا لإتمام هذا البحث المتواضع.

ونتوجه بجزيل الشكر للأستاذ " لكحل أمين " لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمه لنا من عون ونصح وحسن المتابعة والتصحيح.

كما نتعد بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الطويرة الذين ساهموا بقراءتهم الواعية وملاحظاتهم القيمة، وتعييم هذا البحث المتواضع.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

الإهداء



الحمد لله الطوافق لكل خير ، الطعين لنا لإجازه هذا الجهد المبذول في سبيله
سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا

ونصلي ونسلم على من بعث للناس سراجاً ميراً

وأهدي هذه جهد إلى أبي الغالي رحمه الله

والى أمي الغالية شمع حياتي التي أنارت لي دروب الحياة

والى شريكة حياتي ورفيعة درب، زوجتي أروع من جسدت معاني الحب
والتغاني والعطاء والصبر أهدي هذا البحث إلى بناتي حنين ، أميرة وأروى

النبات الطيب ومصاييح حياتي

والى حماتي

إلى أخوتي وأخواتي

وعائلة محمودي وعثمانني كبيرها وصغيرها

أسأل الله أن يغيد به الغير وينفع به.

عبد القادر



ملخص

ملخص:

الربوية وأسباب نشأتها على وضعية "شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الجزائرية التابعة للمصارف يهدف هذا البحث إلى التعرف وطبيعة عملها في إطار أحكام النظام رقم 02-20. كما يهدف إلى بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من "شبابيك الصيرفة الإسلامية" وحكم التعامل معها. وقد تم إتباع عدة مناهج لإتمام هذا البحث، والمتمثلة في: المنهج الاستنباطي بأداتية الوصفي والتحليلي لجمع مادة البحث؛ كما حاولنا استخدام المنهج المقارن في أكثر من موضع. وتم الاستعانة بمنهجية الدراسات الكيفية من خلال تطبيق تقنية تحليل المحتوى، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أحكام النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية غير كاملة وغير كافية من منظور الاقتصاد الإسلامي، وأن الخلط بين التمويل الإسلامي والتقليدي في مؤسسة واحدة يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالمنتجات الإسلامية بسبب تبعية "شبابيك الصيرفة الإسلامية" للبنك التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع".

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الصيرفة الإسلامية، شبابيك الصيرفة الإسلامية،

المعيارية الشرعية، البنوك الجزائرية

Abstract:

This research aims to identify the reality of "Islamic banking windows" in Algerian banks affiliated with interest-based banks, the reasons for their establishment and the nature of their work within the framework of the provisions of Regulation No. 02-20. It also aims to clarify the position of those interested in Islamic economic affairs from the "Islamic banking windows" and the ruling on dealing with them. Several approaches have been followed, namely: the deductive approach with its descriptive and analytical tools to collect the research material; We also tried to use the comparative approach in more than one place. The methodology of qualitative studies was used through the application of the content analysis technique, and the research concluded a set of results, the most important of which are the provisions of System No. The Islamic and the traditional in one institution leads to a shake of confidence in Islamic products due to the subordination of the "Islamic banking windows" to the conventional bank, and the jurisprudential rule says "the follower is dependent".

Key words: Islamic economy, Islamic banking, Islamic banking windows, Islamic norm, Algerian banks

فهرس المحتويات

	شكر وعرفان
	الإهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
أ	مقدمة
7	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية
8	تمهيد:
9	المبحث الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية .
9	المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية .
11	المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية .
17	المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية .
23	المبحث الثاني أساسيات حول البنوك الإسلامية .
23	المطلب الأول: خصائص ومميزات البنوك الإسلامية .
29	المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية .
31	المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية .
38	المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية
38	المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية .
47	المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
54	خلاصة الفصل:
56	الفصل الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية وصيغ تمويلها
57	تمهيد:

58	المبحث الأول: حقيقة النوافذ الإسلامية .
58	المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها.
62	المطلب الثاني: نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها.
64	المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها.
69	المبحث الثاني: مسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.
69	المطلب الأول: التحديات النوافذ الإسلامية .
73	المطلب الثاني: عوامل نجاح والنوافذ الإسلامية .
79	المطلب الثالث: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية .
85	المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية .
85	المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية.
92	المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية.
101	خلاصة الفصل الثاني:
102	الفصل الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية
104	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA
104	المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري
105	المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري
109	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
111	المبحث الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها وكالة تيارت ومزيجها التسويقي.
111	المطلب الأول: تقديم وكالة تيارت وهيكلها التنظيمي
112	المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت
121	المطلب الثالث: المزيج التسويقي لخدمات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت
132	المبحث الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية

132	المطلب الأول : تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية
154	المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور وأبعاد الاستبيان
160	المطلب الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية
170	خاتمة
176	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2021.	15
02	: توزيع زبائن الصيرفة الإسلامية للبنك الجزائري وكالة تيارت	118
03	أبعاد المزيغ الخدمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	120
04	أبعاد المزيغ الخدمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.	123
05	عناصر المزيغ الترويجي المعتمد من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	126
06	عدد الاستبيانات الموزعة	132
07	نموذج البحث	134
08	معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبانة	135
09	معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبانة	135
10	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الأول لاستبانة الدراسة	137
11	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثاني لاستبانة الدراسة	138
12	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثالث لاستبانة الدراسة	139
13	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الرابع لاستبانة الدراسة	140
14	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الخامس لاستبانة الدراسة	141
15	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السادس لاستبانة الدراسة	142
16	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السابع لاستبانة الدراسة	143
17	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	144
18	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	145
19	توزيع أفراد العينة حسب السن	146
20	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	148
21	توزيع أفراد العينة حسب مجال المهنة الحالية	149
22	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	150

151	توزيع افراد العينة حسب المؤسسة	23
153	مقياس ليكارت الخماسي	24
153	درجة الموافقة عن عبارات المحددات الرقابية	25
154	درجة الموافقة عن عبارات المحددات المحاسبية	26
155	درجات الموافقة عن عبارات المحددات الاجتماعية	27
156	درجات الموافقة عن عبارات المحددات القانونية	28
157	درجات الموافقة عن عبارات المحددات الدينية	29
158	درجات الموافقة عن عبارات المحددات المهنية	30
158	درجات الموافقة عن عبارات المحددات الشرعية	31
160	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	32
161	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	33
162	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	34
163	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	35
164	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة	36
165	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السادسة	37
166	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السابعة	38
167	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثامنة.	39

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع البنوك الإسلامية .	22
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت -	111
03	التمثيل البياني لجنس عينة الدراسة	146
04	التمثيل البياني لتوزيع سن عينة الدراسة	147
05	التمثيل البياني لتوزيع المستوى الدراسي	148
06	التمثيل البياني لمجال المهنة	150
07	التمثيل البياني لتوزيع سنوات الخبرة	151
08	التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب المؤسسة.	152



مقدمة

رغم التطور الهائل ، والنمو المتصاعد الذي تحقّقه البنوك الإسلامية في رقم أعمالها وحجم أرباحها من ما يعرف بالصناعة المصرفية الإسلامية ، إلا ان كل ذلك أصبح يقابله تزايد في الفجوة بين التطبيق والنظرية المشاركة في تحمل المخاطر وتقاسم الأرباح والخسائر التي أسست عليها البنوك الإسلامية حيث تركز على المراجعة وغيرها من الصيغ القائمة على التمويل بالديون مكان القروض وابتعادها عن الدخول في المخاطرة معهم في الاستثمار الحقيقي المباشر وفقا لصيغ المضاربة والمشاركة وهو ما جعل المتعاملين معها لا يكاد يفرقون بينها وبين البنوك التقليدية وحتى انه بين المختصين من لا يرون أنها نجحت كبديل حقيقي للبنوك الربوية ، كما انها لا تحقق كما ينبغي أهداف التنمية الاقتصادية، الاجتماعية المرجوة منها.

حيث تلعب البنوك الإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية إلا انها تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من اسس المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاء.

وبالرغم من كل هذا تبقى الصيرفة الإسلامية احد المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا في كافة ارجاء العالم ، نظرا لجملة النجاحات التي حققتها منذ سنوات عدة ، من خلال استقطاب المدخرات والقيام بعمليات استثمارية من خلاف مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المختلفة كل هذا دفع بالدول الغير إسلامية لبني هذه الصيغة من خلال انشاء بنوك إسلامية التي ساهمت في جذب عدد كبير من البنوك التقليدية للآخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها ، كما قامت تلك البنوك بتقديم خدمات إسلامية ضمن خدماتها التقليدية، محاولة منها جذب اكبر شريحة من العملاء ، حيث عرفت ظاهرة فتح الشبايك الإسلامية في البنوك التقليدية بهدف تحقيق تلك المكاسب التي حققتها البنوك الإسلامية .

1. اشكالية البحث :

استنادا على ما سبق عرضه تتجلى معالم اشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك العمومية في الجزائر وما هي العراقيل التي تواجهها ؟

ولإحاطة أكثر بهذا الموضوع ،سنحاول طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ❖ هل يوجد طلبات على الشبابيك الإسلامية من طرف الزبائن في البنوك العمومية ؟
- ❖ هل يوجد دور بالنسبة لمحددات الصيرفة الإسلامية في تفعيل الشبابيك بالبنوك العمومية؟
- ❖ هل يوجد وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية ؟
- ❖ هل يوجد مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية؟

2. فرضيات البحث :

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها تحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع :

- ❖ وجود طلبات واستفسارات على الشبابيك الإسلامية من طرف الزبائن في البنوك العمومية.
- ❖ وجود دور كبير بالنسبة لمحددات الصيرفة الإسلامية في تفعيل الشبابيك بالبنوك العمومية .
- ❖ وجود وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية .
- ❖ وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية طلبات الزبائن.

3.أسباب اختيار الموضوع :

جاء هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية تمثلت في حداثة موضوع الصيرفة الإسلامية وتزايد انتشارها على مستوى العالم كله وبتالي أصبح من الضروري اعطاءها اهمية اكبر حيث يعد موضوع

النوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن ،ونجاح تجربة النوافذ في الاقتصاديات العربية والإسلامية المطبقة لها .

ويندرج موضوع الصيرفة الإسلامية ضمن ميولي الشخصي وقناعتي وبضرورة طرحه للأبحاث الرامية الى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في جميع ميادين الحياة .

4.اهمية الموضوع:

تكمن اهمية الدراسة حسب اعتقادها في اهمية الصيرفة الإسلامية في حد ذاتها واعتبارها منهجية خاصة لكل الدول في تطبيقها حيث من المنتظر ان يكون هذا البحث عون وسند لكل الباحثين المهتمين بمعرفة المنافع الى يمكن ان يجنبها المجتمع والمؤسسات والمصارف.

5.اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- ❖ بيان مفهوم الصيرفة الإسلامية وأسسها.
- ❖ اظهار اهمية التعامل مع البنوك الإسلامية في بيئة تسيطر عليها البنوك التقليدية .
- ❖ معرفة مفهوم النوافذ الإسلامية والخصائص التي تحكمها وتضبطها .
- ❖ بيان نشأة النوافذ وتوضيح اسباب نشأتها .
- ❖ الاطلاع على الية عمل هذه النوافذ على مستوى البنك الوطني الجزائري.

6.منهج الدراسة:

حيث تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتدينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة كما سيتم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الاعتماد على الاستبيان كأداة لتحليل البيانات .spss.وذلك باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للدراسات الاجتماعية

7. ادوات الدراسة:

ادوات الدراسة المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المكتبة باللغة العربية وكذلك الاستعانة ببعض من رسائل الماجستير و اطروحات الدكتوراه ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة بموضوع البحث اضافة الى استخدام مجموعة من المقالات والبحوث في المجالات في الملتقيات الدولية والوطنية .

8. حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في :

الحدود الموضوعية :مثلة في اهم المفاهيم المعتمدة من خلال الدراسات المتمثلة في الكتب والمجالات والدراسات السابقة ،البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية .
الحدود المكانية :عينة من البنوك التقليدية بولاية تيارت بنك السلام ban والبنك الوطني الجزائري agb و بنك الخليج cpa القرض الشعبي الجزائري

الحدود الزمنية:شهر ماي ، 2022

9. صعوبات الدراسة :

- واجهنا العديد من الصعوبات اثناء عملية انجاز هذه الدراسة نعرض اهمها فيما يلي :
- ❖ تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.
- ❖ صعوبة في التعامل الجيد مع برنامج الاحصائي spss
- ❖ صعوبة في جمع المعلومات من عينة الدراسة .

10. الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك العمومية بالجزائر

وبعد الاطلاع على الابحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين ان اغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول موضوع البنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية والبعض الاخر تناول موضوع النوافذ الإسلامية .

1-دراسة قام بها زكريا عزري وزوبير بوقرة تحت عنوان واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر واليات تطويرها —دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة ،شهادة ماستر ،جامعة محمد بوضياف سنة 2018/2017 ،حيث ابرز الباحثان فيها ان البنوك التجارية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الإسلامية عن طريق تحويلها الى البنوك الإسلامية او بفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية .

2-دراسة قامت بها عقون فتيحة تحت عنوان صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار —دراسة حالة بنك البركة الجزائري ،شهادة ماجستير جامعة بسكرة 2009/2008 حيث تطرقت هذه الدراسة الى ان اثبتت البنوك الإسلامية قدرتها وإمكانيتها القوية في تعبئة الموارد سواء من الداخل او من الخارج من خلال صيغ التمويل المتنوعة ،حيث قامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تتواجد فيها والمهتم في شؤون البنوك الإسلامية يدرك اهمية صيغ التمويل ودورها في تفعيل الاستثمار.

3-دراسة قام بها فلاق علي وسامي رشيد تحت عنوان النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الاشارة الى بعض التجارب العربية والغربية) مجلة البشائر الاقتصادية ضمن المجلد (4)العدد(2)لسنة 2018 عن جامعة المدية حيث ابرز فيها الباحثان ان يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي اقدمت على الولوج الى عالم المصرفية الإسلامية من مداخل تعددت اشكالها وأهدافها فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة ومنها من انشأ فروعاً إسلامية في العمل المصرفي الاسلامي.

4-دراسة قام بها رقيق علاء الدين حيث جاءت هذه الدراسة بعنوان النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية —دراسة حالة بنك الخليج الجزائر شهادة ماستر جامعة الوادي سنة 2018/2017 لتبحث هذه الدراسة على مفهوم النوافذ الإسلامية وطريقة عملها وكيفية تطبيقها لصيغ التمويل الاسلامي.

11. هيكل البحث:

لأنجاز الدراسة ومن اجل معالجة اشكالية البحث الى ثلاث فصول،مقدمة و خاتمة وفقا لما يلي:

حيث جاء الفصل الاول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية تطرقنا فيه الى تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها وأنواعها وأهم مميزاتها وخصائصها ومصادر إستخدام أموالها.

اما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان اماهية النوافذ الإسلامية وضيغ تمويلها تناولنا فيه صيغة تمويل على الملكية على المديونية وحقيقة النوافذ الإسلامية والمسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.

والفصل الثالث فسيخصص للدراسة التطبيقية من خلال تقييم البنك الوطني الجزائري وخدمات الصيرفة الإسلامية وكالة تيارت ومزيجها التسويقي التي هي محل الدراسة مع معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان بواسطة البرنامج الاحصائي spss ثم سنختم الموضوع بخاتمة تحتوي على اهم النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما يؤديه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية، حيث شكل ظهور البنوك الإسلامية حدثا مهما غير وجهة النظر المصرفية التي نشطت فيها التجربة، ومع تقدم التجربة اكتسبت البنوك الإسلامية زخما كبيرا وحظيت باهتمام أكبر، وتمكنت من أن تحقق مكاسب مهمة في ميدان العمل المصرفي، وازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية، ومن هذا المنطلق انتشرت البنوك الإسلامية وبدأت بتنفيذ أنشطتها ودورها البناء في خدمة الاقتصاد الإسلامي، وقد عرفت انتشارا واسعا في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، ليتحقق بذلك حلم الكثير من المتعاملين الذين ينفرون من التعامل بالفائدة الربوية، كما أصبحت واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل والتعامل مع مشكلات العصر التي يواجهها العالم اليوم.

وقد وضعت البنوك الإسلامية لنفسها منهجا في التمويل يختلف عن غيره من المؤسسات غير الإسلامية، حيث يستمد هذا البنك كل معاملاته من أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية لتعبئة الفائض الاقتصادي، والموارد النقدية لدى أصحاب الأموال واستثمارها وتوظيفها توظيفا رشيدا لرفع إنتاجها وتحقيق أهدافها، ونتيجة لأهمية البنوك الإسلامية ارتأينا التعرف عليها أكثر من خلال هذا الفصل من جميع جوانبها، والذي قسم إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: تعريف و نشأة البنوك الإسلامية .
- ❖ المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك الإسلامية .
- ❖ المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية

المبحث الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية .

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية ، وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية ، كما أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة ملحة لمحاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية التي عادة ما تساهم في زيادة الناتج القومي.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية .

البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية حيث تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ولقد استوقفتنا تعاريف كثيرة للبنوك الإسلامية نذكر منها:

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بأنها "تلك البنوك أو المؤسسات التي تنص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".¹

ويعرف أيضا على أنه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرصة الموازية له للنهوض على أسس إسلامية التزاما بقاعدة الحلال والحرام".²

¹- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص39.

² حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011، ص154.

كما يعرف على أنه "مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية إنسانية واجتماعية، يستهدف بجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، لبناء مجتمع التكافل الإسلامي بين الأفراد بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية".

ويعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".¹

وعرف أيضاً أنه "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها وكذلك بأهداف الجميع الإسلامي داخلياً وخارجياً".²

كما يمكن تعريفه على أنه: "البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فالبنوك الإسلامية تمتلك إيديولوجية تمارسها في عملها المصرفي، تقوم على مجموعة قواعد أهمها قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان".³

ونتيجة لما تقدم فإن الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل البنكي الإسلامي تتمثل بما يلي:

- أن مصدر المال وتوظيفه لا بد أن يكون حلالاً.
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيداً عن شبهة الربا.
- أن توزيع العوائد والمخاطر يتم بين أرباب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه.
- أن للمحتاجين حقاً في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة.

¹ سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، جامعة الأنبار، عمان، الأردن، 2011، ص296.

² مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس، عمان، الأردن، 2016، ص36.

³ عمارية بختي، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائري، وبنك دبي الإماراتي، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر 2018، ص84.

- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في عمل المصارف الإسلامية .
- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي.¹

المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية .

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث كانت ثمرة للصحة الإسلامية التي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يتركز نشاطها أساساً على الربا، كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية .

ويعود ظهور البنوك الإسلامية إلى العام 1940، عندما أنشئت في ماليزيا صناديق لادخار تعمل من دون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية ، إلا أن المحاولات الجادة للتخلص من المعاملات الربوية بدأت في مصر في عام 1963، عندما أنشأ بنك إسلامي في الريف المصري، إذ تم إنشاء ما يسمى بمصارف الادخار المحلية والتي أقيمت في محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، والتي أسسها أحمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية سابقاً، وهي بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات²، كما قام أحمد إرشاد في باكستان بمحاولة تحويل المصارف التجارية إلى مصارف غير ربوية مع الاحتفاظ بالميكانيزمات المعمول بها في هذه البنوك.

وفي سنة 1970 اقترح إنشاء بنك إسلامي دولي أو اتحاد دولي للبنوك الإسلامية من طرف مصر وباكستان في المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في كراتشي (باكستان).

¹- أحمد عبد الفتاح أبو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 02.

²- أحمد سلطان خضاونة، المصارف الإسلامية -مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 65.

وفي سنة 1971 أنشأ أول بنك إسلامي حكومي وهو بنك ناصر الاجتماعي في مصر، حيث يتلقى البنك الودائع ويستثمرها في المشاريع والمقاولات الصغيرة، ويوزع أرباحه على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمارات، وقد بدأ نشاطه عام 1972، ويعد أول بنك يشير في قانون إنشائه على عدم التعاطي بالفائدة المصرفية أخذاً وعطاء.¹

وفي سنة 1973 طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متكاملة في اجتماع وزراء الدول الإسلامية وقد تقرر وضعها حيز التنفيذ، ولم تأخذ البنوك الإسلامية طابعها المميز والمنظم - كمؤسسات تمويل واستثمار - إلا في أواسط السبعينات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في 10-08-1974 إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله 20-10-1975 برأس مال اسمي قدره 2 مليون دينار إسلامي مقسمة إلى 200 ألف سهم، ليكون أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي، وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها.²

وفي سنة 1975 تم إنشاء بنك دبي الإسلامي الذي يقدم كافة الخدمات المصرفية على أساس إسلامي، كما أنشأ في نفس السنة البنك الإسلامي بجدة يساهم فيه جميع الدول الإسلامية، وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي والتجاري، والقيام بالأبحاث والتدريب، وفي عام 1977 تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، كما تم إنشاء الاتحاد

¹- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص37.

²- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص ص184-185.

الدولي للبنوك الإسلامية ومقره مكة المكرمة، بهدف دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصل التعاون بينها وتأكيد طابعها الإسلامي والتنسيق بين أنشطتها وتمثيل مصالحها.¹

وفي عام 1978 تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وتم تحويل شركة بيت الاستثمار الإسلامي الأردني إلى البنك الوطني الإسلامي، ثم توالى إنشاء البنوك الإسلامية حيث بلغ عددها 25 مصرف في نهاية عقد السبعينات، وارتفع إلى حوالي 100 بنك في نهاية عقد الثمانينات، منتشرة على رقعة جغرافية واسعة تضم بلدان إسلامية وغير إسلامية، حيث تم إنشاء بنك التضامن الإسلامي السودان 1981، بنك البحرين الإسلامي سنة 1982، بنك قطر الإسلامي 1982، بنك إسلام ماليزيا برهاد 1983، بيت التمويل التونسي السعودي 1983، بيت البركة التركي للتمويل 1983، بنك بنغلاديش الإسلامي 1983، بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي 1985، وبنك قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي في أنقرة عام 1985، والبنك الإسلامي الماليزي برهاد عام 1987، كما تم تحويل مؤسسة الراجحي للصرافة السعودية إلى بنك إسلامي تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار عام 1987.²

وتميزت فترة التسعينات بالانتشار المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية التي تدار بالطرق المشروعة، بشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها.

كما شهدت هذه المرحلة اعتراف الجهات الغربية بأهمية هذه التجربة وقد جاء تأكيد ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه الفترة بنك قطر الدولي عام 1990، بنك البركة الجزائري 1991، بنك الاستثمار البحرين 1996، بنك أبوظبي 1997، بنك

¹ - لنا محمد إبراهيم الخماش، المصارف الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص10.

² محمد بوجلال، المصارف الإسلامية-مفهومها، نشأتها تطورها، نشاطها، مع دراسة على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص46.

التضامن الإسلامي اليمني 1997، بنك الاستثمار الخليجي الكويت 1998، بنك معاملات ماليزيا 1999.¹

أما على الصعيد الدول غير الإسلامية ، فقد تأسست دار المال في سويسرا وبنك البركة الدولي المحدود كمؤسسة مالية وليس بنكا في بريطانيا، وبنك قبرص الإسلامي عام 1981، والبنك الإسلامي الدولي بالدغمارك عام 1983، ووصل عددها في عام 1996 إلى 192 بنك ومؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة.

وانتشرت البنوك الإسلامية انتشارا جغرافيا كبيرا عام 2006، حيث وصل عددها إلى 376 بنك، وإجمالي أصولها 442 بليون دولار بنسبة نمو 35%، وبلغ إجمالي حجم التمويل 330 بليون دولار وبنسبة نمو 35%، أما إجمالي حجم الودائع فبلغ 330% بليون دولار وبنسبة نمو 36%.²

وفي عام 2009 بينت الإحصائيات ما وصلت إليه البنوك من نمو وتطور، فلقد بلغ عدد البنوك الإسلامية أكثر من 270 بنك إسلامي في العالم، وبلغ حجم الودائع المصرفية لدى البنوك الإسلامية أكثر من 200 مليار دولار، وبلغ إجمالي حجم الأصول للبنوك الإسلامية مجتمعة أكثر من 265 مليار دولار، وبلغ حجم الاستثمارات في البنوك الاستثمارية نحو 450 مليار دولار، بلغ معدل نمو الاستثمارات لدى البنوك الإسلامية نحو 23%، وبلغ حجم التمويل الإسلامي أكثر من 750 مليار دولار.³

وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل إلى أكثر من 1.113 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم من بينها 700 بنك إسلامي، وقدر حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بـ 1,5

¹- كمال مطهري، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مصرف البركة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012، ص19.

²- صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص108.

³- مدحت كاظم القرشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012، ص46.

تربليون دولار في سنة 2021، وهكذا أصبحت البنوك الإسلامية في تزايد مستمر في العديد من الدول العربية الإسلامية والعالمية وهو دليل هام على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي، لأن سرعة تطورها مؤشر على نجاحها وكفاءة تشغيلها مقرونا باكتساب ثقة كل من المساهمين والمتعاملين معها.¹

والجدول التالي يبين بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2021:

الجدول رقم 01: بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2021.

اسم البنك	البلد الأصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات والسنة بين 2019 و 2021	حصة السوق 2018	عدد شبائيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة
بنك الجزائر الخارجي BEA	بنك عمومي	216	البنوك العمومية تمثل 87% من حصة السوق المصرفي	-
البنك الوطني الجزائري BNA	بنك عمومي	218		فتح أكثر 50 شباك
القرض الشعبي الجزائري CPA	بنك عمومي	150		فتح أكثر 100 شباك قبل نهاية الفصل الأول من سنة 2021
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	بنك عمومي	327		فتح 9 شبائيك قبل نهاية الفصل الأول من سنة 2021
بنك التنمية المحلية BDL	بنك عمومي	160		-
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP-Banque	بنك عمومي	218		وكالة خاصة بالصيرفة الإسلامية فتح 40 شباك 2021
سوسيتي جنرال société Générale	فرنسي	91	البنوك الأجنبية تمثل 13% من حصة السوق القطاع المصرفي الجزائري	محاوله إطلاق منتجات إسلامية منذ 2014
بي أن بي الجزائر BNP Paribas al-djazair	فرنسي	71		-
ناتكسيس الجزائر natixis Algerie	فرنسي	91		-

¹ قرمية دوفي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص07.

-	الحصة السوقية الإجمالية للبنوك الإسلامية	15	فرنسي	fransabank al-djazair
-	3 % من إجمالي السوق المصرفي الجزائري	01	أمريكي	citibank
-		24	بحريني جزائري	بنك المؤسسة العربية المصرفية+ ABC الجزائر
فتح شبائيك الصيرفة الإسلامية		35	كويتي جزائري	Trust bank algeria
فتح شباك منذ 2015		07	أردني جزائري	housing bank
منتجات إسلامية منذ 2017 — فتح شباك — الوراق		61	كويتي جزائري	AGB
-		02	أردني جزائري	البنك العربي الجزائر/ فرع بنك arab bank PLC algeria
-		32	بريطاني	أش أس بي سي الجزائر فرع بنك HSBC Algeria
بنك إسلامي		18	بحريني	Al baraka
بنك إسلامي		1583	الإمارات	al salama bank algeria
فتح 320 شباك قبل نهاية سنة 2021	100%	6 بنوك عمومية 13 بنك أجنبي	19 بنك عمومي وأجنبي	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على مصادر متعددة

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية .

يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية بحيث تقسم وفقا لعدة أسس هي:¹

أولا: وفقا للنطاق الجغرافي.

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

1 - بنوك إسلامية محلية النشاط:

وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

2 - بنوك إسلامية دولية النشاط:

وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي للبنك.

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي:

1 - بنوك إسلامية صناعية:

وهي تلك البنوك التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا المجال شديد الأهمية.

¹ - محس أحمد الخصيري، المصارف الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 1995، ص 61-62.

2- بنوك إسلامية زراعية:

وهي البنوك التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، حيث تقوم باستغلال الأراضي المهملة وذلك استرشاداً بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم: "الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات"¹

3- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية :

وهي تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية ، حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهمتها جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع والنطاق الآخر ونطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الآخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة ومنه يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي يتواجد بها ومن إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

4- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية :

وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف، وفي الوقت ذاته معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع قطاع السوق، ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة، وتحسين الجودة ومنه تحسين سبل الإنتاج ومنه فإن إنشاء بنوك إسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تسير حجم التعامل الدولي بين الدول الإسلامية وتحقيق مصالح المسلمين.

¹- رمضان حافظ عبد الرحمان، البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة، 2005، ص122.

3 - بنوك إسلامية تجارية:

وهي بنوك التي تخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية.¹

ثالثاً: وفقاً لحجم النشاط.

يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقاً لمعيار الحجم إلى ثلاثة أنواع وهي:

1 - بنوك إسلامية صغيرة الحجم:

وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتأخذ الطابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظراً لكون عدد عملائها محدود، وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة ويكون عملها أساساً في تجميع الأموال (المدخرات) وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الكبرى التي تتوفر لدى البنك الإسلامي.

2 - بنوك إسلامية متوسطة الحجم:

وهي بنوك ذات طابع تنتشر فروعها على مستوى الدولة، لتغطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجماً في النشاط، وأكبر من حيث عدد العملاء، أكثر اتساعاً من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدماتي من حيث التنوع إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

3 - بنوك إسلامية كبيرة الحجم:

¹ - رمضان حافظ عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 156.

ويطلق عليها البعض ببنوك الدرجة الأولى، وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي وذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتملك هذه البنوك فروعاً لها في أسواق المال والنقد الدولية، وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذلك مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعزم افتتاح فروع لها فيها أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

رابعاً: وفقاً للإستراتيجية المستخدمة.

يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقاً لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية:

1 - بنوك إسلامية قائمة ورائدة:

وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، وتتجه إلى نشر خدماتها إلى جميع عملائها، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطراً، وبالتالي الأكبر ربحية ومعدل نمو، وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتفعاً عن البنوك الأخرى سواء في عدد العملاء أو في حجم قيمة معاملاتها.

2 - بنوك إسلامية تقليدية:

تقوم هذه البنوك على أساس التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائمة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا وجدت هذه البنوك استجابة لدى جمهور العملاء ونجحت في استقطاب جانب هام منها، أثبتت ربحيتها وكفاءتها سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل، مقابل تقديم هذه الخدمات.

3 - بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:

ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض بإستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد من أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

خامسا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك.

حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين وهما:

1- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:

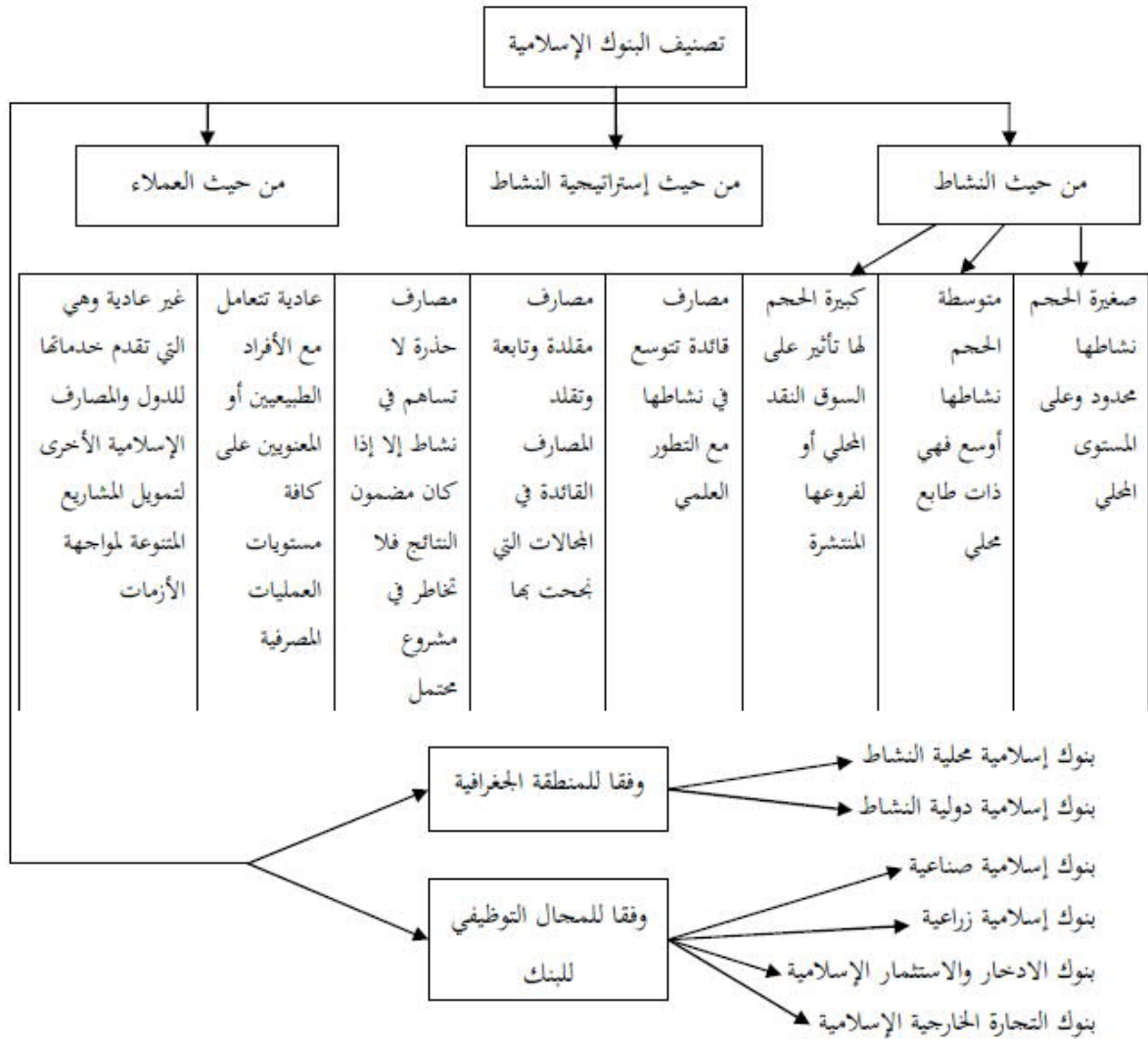
وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى وتسمى عمليات الجاملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى عمليات التجزئة.

2- بنوك إسلامية غير عادية:

وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها بجاملة من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطاتها.

ويمكن تلخيص الأنواع السابقة في الشكل التالي:

مخطط رقم 01: أنواع البنوك الإسلامية .



المصدر: أحمد عبد العزيز النجار، محمد سمير إبراهيم، محمود نعمان الأنصاري، محسن أحمد

الخشيري، رمضان حافظ عبد الرحمان، مرجع سابق.

المبحث الثاني أساسيات حول البنوك الإسلامية .

المطلب الأول: خصائص ومميزات البنوك الإسلامية .

تتميز البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: استبعاد الفوائد الربوية.

عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، أي أنه لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها وبكافة أشكالها، كما أنه لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها أي عند توفير الموارد التمويلية لها، وبالتالي فإن جميع الموارد في البنوك الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة وأن استخدام هذه الموارد لا يتم بأخذ الفائدة، إضافة إلى تعاملها بالأعمال والخدمات الأخرى التي لا تتضمن التعامل بالفائدة، وهذا يعني أن الفائدة (الربا محرم شرعاً) لا يمكن استخدامها في أي عمل أو نشاط تقوم به البنوك الإسلامية.¹

كما أن التزام البنوك بتعاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية يأتي من منطلق أن ما يجب مراعاته في العبادات يجب مراعاته في المعاملات، فالحلال بين والحرام بين، وأنه يجب اعتماد الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، والمعاملات في حياة المسلم واحدة من تلك المناحي، فالمال مال الله استخلف الإنسان فيه لينفقه في مرضاة الله، قال تعالى ﴿٦﴾ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾، سورة الحديد الآية (07)، ناهيك أن الحصول على هذا المال -الذي تم الاستخلاف فيه- يجب أن يكون بالأساليب التي أقرها الله جل جلاله وهذه الأساليب يجب أن تكفل حق الله تعالى فيه.²

¹- حسن خلف فليح، النقود والمصارف، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006، ص385.

²- نعيم نمر داوود، المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان، الأردن، 2012، ص54.

ثانياً: أولوية التنمية وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

إن تنمية المجتمع تعد من الأهداف الأساسية للبنك الإسلامي فهو يعمل على:¹

- تعبئة الادخارات من أجل تأمين الانتفاع الاقتصادي.
- تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي يقوم بها.
- تقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن مما يحقق نمو في كل القطاعات.
- التركيز على الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى تنمية المجتمع.
- الاهتمام بتوزيع الاستثمارات لتشمل الخدمات الاجتماعية الملحة كبناء المستشفيات والمدارس.
- تمويل الإسكان للأفراد والجمعيات السكنية.

والأصل في خاصية ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أن البنك ينطلق من تصور الإسلام ومنهجها الخاص، والإسلام دين وحدة الذي لا تنفصل فيها الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن بعض الآخر، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول هذا الدين، ووجود المصفاة الأخلاقية في اختيار المشروعات، ولذلك لم نجد في البنوك الإسلامية أي تمويل لصناعة الخمر أو غير ذلك من المواد الضارة، وهذه الخاصية نشأت من الالتزام الشرعي لهذه البنوك.²

¹ - علا أسامة الشعراني، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص36.

² - أبو بكر سالم، حبيبة عامر، الصناعات الإسلامية للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية- مصرف البركة الجزائري نموذجاً، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، الأغواط، أكتوبر، 2017، ص82.

ثالثاً: مبدأ النقد لا يلد نقداً.

إن الاقتصاد الحديث يعتبر النقود سلعة كباقي السلع وهو ما أثر على اقتصاديات بعض الدول من خلال المضاربة في أسعار عملاتها، فلا يمكننا أن نعتبرها سلعة في حد ذاتها فهي وسيط للتبادل ومقياس لقيم الأشياء ونظام الفائدة في المعاملات التجارية، فقد رفضه العديد من الاقتصاديين الغربيين فقد ذكر هاورد في كتابه "نحو ديناميكية اقتصادية": إن الفائدة ظاهرة غير صحيحة تسربت إلى عقول الغافلين فأصبحت وكأنها الحقيقة التي لا مفر منها، والملجأ الذي لا بد منه في المجالات الاقتصادية، أما المدير العام للبنك الفرنسي للتجارة الخارجية فيقول: إن مجتمعاتنا مريضة بالتقلبات الاقتصادية الحادة فهي تعيش فوق إمكاناتها ففي ظل ظروف تنعدم فيها العدالة أخفق النظامين المسيطرين -الرأسمالية والاشتراكية- في تقديم حلول للمشاكل المطروحة، وسيتم تهديم هذين النظامين إما بالصراع القائم أو بالرفض لعقائدهما، وأما الصناعة المالية الإسلامية فترتكز على مبادئ عمل لا تقيم للنقد تكلفة أكثر من ناتج استخدامه وترفع معدل ادخاره ولا تهدر الموارد وتقيم تطابقاً واضحاً بين النشاطين الاقتصادي والمالي، وتحقيق ربط بين البعد التمويلي والبعد التنموي وتوازناً بين المنفعة الجزئية والمنفعة الكلية.

رابعاً: عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه

يتعين على البنك أن يعمل على تنمية المال واستثماره باعتباره مستخلفاً فيه ووكيلاً على أصحابه وتوظيفه توظيف فعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلاً من أصوله التي يتعين تنميتها واستثمارها وليس اكتنازها أو حجبها وحرمان المجتمع والأفراد الذين في حاجة إليها منها تجنباً لغضب الله سبحانه وتعالى وابتعاداً عن نواهيه، وخوفاً من قوله تعالى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتْكُوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾" سورة التوبة الآيتان: (34-35).

خامساً: البنك الإسلامي ذو رسالة ومنهج.

البنوك الإسلامية هي مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج، ورسالتها تتعدى كم التمويل إلى نوعية هذا التمويل ومجالاته وأهدافه، ولها منهج تعمل في إطاره يستمد قواعده من قيم وأخلاق وقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا المنهج يقوم على ما يلي:

- حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال لقوله تعالى ﴿٤﴾ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٥﴾ سورة النساء، الآية: 5
- عدم أكل أموال الناس بالباطل لقوله تعالى ﴿٢٨﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ سورة النساء، الآية: 29.
- الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات.
- عدم حبس الأموال واكتنازها لقوله تعالى ﴿٣٣﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ سورة التوبة، الآية: 34.
- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية.¹

سادسا: تتميز كونها بنوك شاملة

تعرف على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، ومن هذا التعريف يتضح أن البنوك الإسلامية شاملة وهي بنوك متعددة الوظائف والمهام، وغير متخصصة في نشاط مالي معين، بحيث تقدم مجموعة متطورة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها، وعليه يمكن القول أن البنوك الإسلامية تؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية، وبالتالي تتعامل في الأجل القصير

¹ - قرمية دوفي، مرجع سابق، ص12.

والمتوسط والطويل على حد سواء، مراعية بذلك تعدد القطاعات الاقتصادية واختلاف احتياجات العملاء من الخدمات التمويلية التقليدية وغير التقليدية، وهذا ما يجعلها تكتسب صفة العمل البنكي الشامل.¹

سابعاً: الصفة الاستثمارية.

لقد عدلت البنوك الإسلامية من صيغ الاستثمار التي تركز على القروض في توظيف أموالها وتحقيق الأرباح بطريقة الفوائد، وأصبحت تستثمر أموالها بأحد الطريقتين التاليتين:

1- الاستثمار المباشر:

بمعنى أن يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال التجارية في مشروعات تدر عليها عائد.

2- الاستثمار بالمشاركة:

بمعنى مساهمة البنك في رأس مال المشروع الإنتاجي، مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وشريكا وتسييره والإشراف عليه.²

ثامناً: الربح.

لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها، رغم أنه يبقى هدف أساسي لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح أحد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها، ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.³

¹ - أمل لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية - دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011-2012، ص 07.

² - حمزة سايح، علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90، دراسة حالة مصرف البركة بالجزائر، مجلة دراسات في الوظيفة العامة العدد الأول، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، ديسمبر 2013، ص 36.

³ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية - أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 41.

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية .

تعلب البنوك الإسلامية دور في تنشيط الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويمكن تحديد مختلف هذه الأدوار فيما يلي:

أولاً: قبول الودائع.

ومن أهم هذه الودائع نجد:

1 - ودائع تحت الطلب:

ويتم فيها استعمال الشيكات.

2 - الودائع الاستثمارية:

وهي ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة سنة أو أكثر أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسارة الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

3 - الودائع الادخارية:

وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.¹

ثانياً: الحصول على الأموال على أساس المضاربة.

تكون العلاقة بين البنوك الإسلامية مع أصحاب الودائع على أساس المضاربة فقط حيث يتفق بصفته كمضارب على تقسيم الأرباح أو الخسائر مع أصحاب الأموال (المودعين) بنسب معينة؛ كما أن للبنك حق توكيل غيره في استثمار أموال المودعين في مختلف المشروعات الاستثمارية والبنوك الإسلامية

¹ - فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار البراوري العلمية للنشر والتوزيع، 1996، ص18.

كغيرها تقوم باختيار المشروع متخذة في ذلك إجراءات ضرورية وتدابير من شأنها أن تحسن من سمعته ولن يكون ذلك إلا إذا تمكنت هذه البنوك من توزيع أرباح على أصحاب المدخرات تفوق ما يحصل عليه غيرهم في البنوك المنافسة لها.¹

ثالثاً: الاستعانة بالبنوك الأخرى.

عند تعرض البنوك الإسلامية لعجز يلجأ إلى مساعدة من بنك آخر مثله بحيث تتم المساعدة في نطاق المشاركة على الربح والخسارة من غير فوائد.²

رابعاً: تأدية الخدمات البنكية:

تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية المتعارف عليها وفق لأحدث الأساليب الفنية والتكنولوجية طالما لا تتعارض مع طبيعتها الخاصة ومع أحكام الشريعة الإسلامية.³

خامساً: الخدمات الاجتماعية.

وذلك بهدف توثيق أوامر أو أمر الترابط بين مختلف الجماعات والأفراد وذلك عن طريق تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية لتمكين المستفيد من بدأ حياته وتحسين مستوى دخله ومعيشته بدون فوائد وإنشاء إدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية وكذا تقديم قروض الزواج أو أي أعمال تسعى إلى تحقيق أهداف البنك الإسلامي.⁴

سادساً: إصدار سندات المقارضة:

¹- ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي منحد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص16.

²- فائز اللبان، القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار اللين للنشر، الجزائر، 1999، ص66.

³- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، لبنان، دس، ص208.

⁴- غسان عساف وآخرون، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر، عمان، 1993، ص180.

هي وثائق موحدة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس نسبة من الأرباح المحققة وهي نوعين سندات المقارضة المشتركة وسندات المقارضة المخصصة.

سابعاً: استثمار أموال البنك.

والتي تشكل الوظائف الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.¹

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية .

إن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية هي وجود بنوك إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في حفظ الأموال واستثمارها، وفي سبيل تحقيق رسالة البنوك الإسلامية ، فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة، ويسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، وذلك من خلال توفير مناخ ملائم اقتصادياً ومجدي اجتماعياً، ويسعى أيضاً لخلق حركية ومرونة عاليتين تسمحان بتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي على صعيد الفرد والمجتمع بالأخذ بالشريعة الإسلامية.²

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقسم أهداف البنوك الإسلامية إلى خمس أنواع، تغطي المفاهيم الاقتصادية المختلفة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وكل هدف مهما كان نوعه فهو ذو بعد اقتصادي، يعمل على زيادة فعالية النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تكون البنوك الإسلامية جزء منه.

أولاً: أهداف عقائدية.

¹- عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014، ص43.

²- محسن أحمد الخصيري، مرجع سابق، ص25.

تنبع الأهداف العقائدية من أساس أن المال مال لله، وإن للتصرف به لا بد من الالتزام بتطبيق توصيات الله عز وجل في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي والمعاملات، وتحرير المجتمع من المخطورات الاجتماعية وتقديم العون للجميع، دون تمييز بل يجب أن تدعم صغار المستثمرين والصناع للنهوض بالمجتمع.¹

وتتمثل الأهداف العقائدية للبنوك الإسلامية فيما يلي:²

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.
 - إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات الإسلامية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي، التجاري، الصناعي، والزراعي إلى غير ذلك ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية.
 - نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب.
 - غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية، وتثبيتها مع المتعاملين مع البنوك الإسلامية من خلال:
- ❖ عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً أو بجميع صوره وأشكاله.
 - ❖ العمل طبقاً لأولويات ومقاصد الشريعة الإسلامية .
 - ❖ تحري ونهذ الحرام في ممارسات وأنشطة البنك الإسلامي.

¹- فريد مشري، علاقة المصارف الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية، 2007-2008، ص10.

²- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية -دراسة تطبيقية في تجربة المصارف السعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006، ص10.

❖ تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي ودعمه على أسس شرعية.¹

ثانياً: أهداف مالية.

البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية إسلامية يقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة وبالتالي له العديد من الأهداف منها:

1- جذب الودائع:

وهو يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي.

2- استثمارات الأموال:

وتعد ركيزة العمل المصرفي الإسلامي والمصدر الرئيسي والأساسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية، للاستثمار أموال المساهمين والمودعين.²

3- تحقيق الأرباح:

وهو أهم الأولويات وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار أو البقاء، بل لن تحقق أهدافها الأخرى، إذ أن الربح لا يهم فقط حملة الأسهم باعتباره يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة

¹ - أحمد محمد علي، دور المصارف الإسلامية في مجال التنمية، محاضرة مقدمة ضمن سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة المصرف رقم 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، 1994، ص 12.

² - محمد العريقات حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 121.

لهم، بالإضافة إلى أن ربح البنك يهم المتجمع ككل لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته.¹

ثالثاً: هدف استثماري.

من خلال تحقيق أرباح وفوائد لأصحاب البنك والمساهمين فيه، عن طريق زيادة فروعهم والمتعاملين معه، وتنمية الكفاءات والمهارات الإدارية والخدماتية، وزيادة استثماراته عن طريق مختلف صيغ التمويل الإسلامية، مثل المشاركة، المضاربة، المراجعة، وغيرها، وكذا نشر الوعي الادخاري لزيادة تعبئة الموارد الفائضة واستثمارها²، فهي تشجع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات، وتوجه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم التعاون وتحقيق التكافل الاجتماعي إن أمكن.³

رابعاً: أهداف خاصة بالمتعاملين: منها:

- تقديم أجود الخدمات المصرفية للمتعاملين وجذب أكبر عدد منهم، حيث تعمل البنوك على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين، وبالتالي أكبر عدد من المدخرات التي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.
- توفير التمويل اللازم للمستثمرين وفقاً للشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة، تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية وبالتالي تلبية احتياجات العملاء المختلفة.

¹- جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويس، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013، ص255.

²- فتيحة بناني، بدائل التمويل في المصارف الإسلامية وواقعها في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، مارس 2017، ص66.

³- علي فلاق، تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي-وسائله ومؤسسته، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص42.

- توفير الأمان للمودعين من أجل كسب ثقتهم وتوفير السيولة النقدية لدي البنك، فيجب على البنوك الإسلامية أن تولي اهتماما كبيرا لتحقيق الأمان للمتعاملين معها كون أن المخاطر التي يتعرضون إليها أكبر مقارنة مع المصارف التقليدية، لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملا مهما في كسب ثقة المودعين.¹

خامسا: أهداف اجتماعية.

- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات، وهذا عن طريق الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي، وتعظيم العائد الاجتماعي لمراعاة مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:²
- تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي، وذلك بجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.
- توجيه الاستثمار على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان وليست تلك التي تنطوي على ضرر الإنسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال.
- تشجيع الجوانب الإيجابية في الأفراد ونبذ تلك الجوانب السلبية، وذلك عن طريق تحريك اهتمام المقرض بنتائج المشروعات التي تساهم فيها، وما حققتة أمواله من ربح.
- تشكيل صندوق خاص لتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على المستحقين، في حالة عدم وجود مؤسسة إسلامية متخصصة، بما يساعد على محاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل، وتقليل الفوارق الطبقيّة في المجتمع.
- الإسهام في تأمين السكن لغير القادرين عليه، من خلال إنشاء مشاريع سكنية تعتمد على مبدأ الإجارة المنتهية بالتملك.

¹- كمال مطهري مرجع سابق، ص29.

²- محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص13.

إن البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية قد ترسخ في عملها وأنشطتها وخير دليل على ذلك هو قيام البنوك الإسلامية بمساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تخصيصها لحسابات خاصة وأقسام خاصة لصناديق الزكاة.¹

سادسا: الأهداف الداخلية.

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

1 - تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية العنصر الأساسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك الإسلامية حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، فلا بد من توفر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية.

2 - تحقيق معدل النمو:

تمثل البنوك عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى تستطيع الاستمرار والمنافسة.

3 - الانتشار جغرافيا واجتماعيا:

حتى تستطيع البنوك الإسلامية من تحقيق أهدافها لا بد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع وتوفر المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

سابعا: الأهداف الابتكارية:

حتى تستطيع البنوك الإسلامية من المحافظة على وجودها بكفاءة وفاعلية في الأسواق المصرفية، لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك بالطرق التالية:

¹ - علاء أسامة الشعراني، مرجع سابق، ص30.

1- ابتكار صيغ التمويل:

يجب على البنوك الإسلامية أن توفر التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة، لذلك تسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تمكنها من ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:

يجب ألا يقتصر نشاط البنوك الإسلامية على ابتكار خدمات مصرفية، بل عليها أن تقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.¹

¹- حمزة السايح، مرجع سابق، ص110.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد، لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذات جدوى، وهي بذلك تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في مساعدة منشآت الأعمال، بالتغلب على مشكلات التمويل المباشر الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين، وكذلك تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان، ثم تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة.

وتختلف البنوك الإسلامية اختلافاً كبيراً عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب، وإنما أيضاً من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها ومستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية.

وفيما يلي نستعرض أهم بنود موارد واستخدامات البنوك الإسلامية وكذا أهم صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية .

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية .

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص مميزة، فهي تجمع في أعمالها بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة كبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية، وتتعامل في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وهي لا تتعامل بالنقد والائتمان بمفهوم البنوك التقليدية بمعنى القرض من الغير ولكنها تتعامل وتشارك المتعاملين معها بأساليب المشاركة والمضاربة والمراجحة وغيرها.

أولاً: المصادر الداخلية.

وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطات رأس المال، والأرباح غير الموزعة ومخصصات الاهتلاك، ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية، وإنما ترجع أهمية الموارد الداخلية للبنك إلى كونها مصدراً لثقة المودعين والمراسلين في الخارج.

1- رأس المال:

وهو عبارة عن قيمة الأموال التي يتحصل عليها البنك من المساهمين فيه عند بداية تأسيسه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات متتالية سواء كانت في شكل عيني كالأصول الثابتة المادية، أو في شكل معنوي، وعندما يحتاج البنك الإسلامي إلى المزيد من الأموال أثناء مزاولته نشاطه يمكنه إصدار أسهم جديدة، ويمثل الرأس المال أحد الركائز الأساسية التي يواجه بها البنك الإسلامي المخاطر التي قد تحدث نتيجة النشاط الاقتصادي.¹

- العوامل المؤثرة على حجم رأس المال في البنك الإسلامي:

❖ إن أصحاب الودائع وشهادات الإيداع الإسلامية الثابتة شركاء مع البنك وليسوا دائنين له، وإن لم يشاركوا في إدارة البنك.

❖ إن احتفاظ البنك الإسلامي بالأرصدة النقدية المملوكة له ولا يتم استثمارها، يكلفه ذلك سنوياً مقدار الزكاة النقدية ومقدارها 2.5%.

❖ إذا لم تحقق المضاربة الشرعية ربحاً، فيعني ذلك انعدام العوائد، والتي يتحملها أرباب المال، وهم المودعون وحدهم، بشرط ألا يكون البنك أي يد في الخسارة، أما إذا كان هو السبب في الخسارة فعليه ضمان ما لحق تلك الأموال المودعة من خسارة وذلك من أجل المحافظة على سلامة أموال المودعين.

وقد ورد في القرآن الكريم عدة آيات تحث المسلم وتدعوه إلى الالتزام ذا المبدأ منها قوله تعالى:

¹- أبو بكر سالم، حبيبة عامر، مرجع سابق، ص83.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۖ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ سورة المائدة 1

وقوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ سورة الشعراء: آية 18.

2 - الاحتياطات:¹

تتكون إما بنص القانون البنكي أو بموجب النظام الأساسي للبنك، وهي توزيع لصافي الأرباح، تدعيم المركز المالي للبنك، خاصة مع ثبات رأس المال لسنوات طويلة، تزيد الثقة في البنك من جانب كافة المتعاملين معه خاصة المودعين والدائنين، ويتم تكوينها لمواجهة الأخطار الائتمانية العادية للنشاط المصرفي، وتكون الاحتياطات من الأرباح المحققة، أي من صافي الأرباح وبذلك تعتبر جزءاً من حقوق المساهمين، وهناك 3 أنواع للاحتياطات وتقسم إلى:

أ - احتياطي إجباري قانوني:

هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح التي يفرضها القانون والذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك من أجل بقائها داخل المؤسسة وعدم توزيعها، وهي نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) ويبقى البنك يقتطع هذه النسبة حتى يساوي القانوني لرأس المال المدفوع بالكامل.

¹ - فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، أثر رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، 2015، ص 23-24.

ب - احتياطي اختياري:

وهو بمثابة احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه باقتطاع نسبة معينة من أرباحه الصافية، وذلك لدعم المركز المالي للبنك وكسب ثقة العملاء، وكذلك لمواجهة خسارة طارئة تواجه البنك تزيد عن الاحتياطي القانوني.

ج - الاحتياطات الأخرى:

تخول نظم البنوك الأساسية إدارة البنك تكوين احتياطات أخرى في حدود معينة، كما تقرر الجمعيات العمومية للمساهمين تجيب احتياطات بمسميات مختلفة لزيادة الدعم في المركز المالي للبنك، وخاصة عند تحقيق أرباح عالية أو استثنائية مثل احتياطات الطوارئ أو احتياطات المخاطر العامة للإقراض.

3: الأرباح غير الموزعة (المحتجزة):

وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي أيضا حقا من حقوق الملكية، أي تخص المساهمين، ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، حيث يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك في توسيع نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للبنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.¹

4: مخصصات الإهلاك والمؤونات:

هي مبالغ مقتطعة من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث في المستقبل كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو الإعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك... إلخ، حيث تعتبر

¹ - جمال العسالي، طه عبد الرحمان سوسي، المرجع السابق، ص 257.

مخاطر عمليات الاستثمار من أهم المخاطر التي توجه إليها هذه المخصصات، وهنا نميز بين نوعين لها هما:

أ - مخصصات إهلاك الأصول:

هو عبارة عن النقص في قيمة الأصول الثابتة التي يمتلكها البنك، سواء كان ذلك نتيجة الاستعمال أو بعامل الزمن (تعرض الأصل للعوامل الجوية) أو التقدم التكنولوجي (ظهور اختراعات حديثة)، ويعرف كمصطلح محاسبي على أنه: توزيع تكلفة الأصل وتحويلها إلى مصروفات في الفترات التي تستفيد من خدمات ذلك الأصل، أو بمعنى آخر فإن الامتلاك يعبر عن قيمة المنافع التي قدمها الأصل خلال الفترة المحاسبية.

ب - مخصصات مؤونات الأعباء والخسائر المحتملة:

يتم تكوين مخصصات المؤونات تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، لمواجهة النقص المحتمل الوقوع في قيمة أي أصل من الأصول، أو الزيادة المحتملة في قيمة من الالتزامات، دعماً للمركز المالي وتقويته.¹

ثانياً: المصادر الخارجية.

1 - الودائع الادخارية.

هي النقود المودعة لدى البنوك ويتمكن أصحابها من السحب منها متى أرادوا ويقتطع من كل ودیعة توفير نسبة معينة يعتبرها قرضاً ويحتفظ بها كوسائل نقدية دون أن يدخلها في مجال المضاربة والاستثمار.²

حيث يعرض البنك على المودع ثلاثة اختيارات وهي:

- أن يودع أمواله في حساب استثمار بالمشاركة في الأرباح.

¹ - مريم عرعار، مرجع سابق، ص ص 22-23.

² - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر للنشر، لبنان، 2007، ص 528.

- أن يودع جزء من أمواله في حساب استثمار ويترك جزء آخر للسحب منه عند الاحتياج.

- أن يودع أمواله بدون أرباح مع ضمان أصلها.¹

2- الودائع الإسلامية :

تتكون هذه الودائع من الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي بقصد المشاركة بها في تمويل عمليات استثمارية ويعد هذا أهم وأكبر مصدر من مصادر أموال البنك الإسلامي وتنقسم هذه الودائع إلى نوعين:

أ- ودائع مع تفويض:

حيث يخول المودع للبنك باستثمار هذا المبلغ في أي مشروع من المشروعات التي يراها البنك مناسبة، ولا يجوز لصاحب هذه الوديعة أن يقوم بسحبها أو سحب جزء منها قبل نهاية المدة المحددة، ويأخذ الاستثمار بهذه الوديعة حكم المضاربة الشرعية.

ب - ودائع الاستثمار من دون تفويض:

وهذا النوع يختار فيه المودع مشروعاً من المشاريع التي يريد أن يستثمر أمواله فيه، وله أن يحدد أجل هذه الوديعة، وفي هذا النوع من الاستثمار يستحق العميل نسبة من الأرباح في المشروع الذي يختاره فقط، ويطلق على هذا النوع بالمضاربة المقيدة.²

3- الودائع تحت الطلب.

¹- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص69.

²- محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، أحلام سلوى، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016، ص207.

هي حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع، والسحب منها بموجب شيكات دون تحصيل أصحابها على أي عائد، وهي لا تختلف عنها في البنوك التقليدية، وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقرضها الموردون للبنك إلى حين الحاجة إليها، وتستخدم لهدف القيام بالنشاطات الاقتصادية.¹

4- شهادات الإيداع الإسلامية .

إن حصة شهادات الإيداع لا ترتبط بمشروع معين ومن هنا يستطيع البنك أن يضارب في مختلف الأنشطة ومن أهم شروط الإيداع نذكر:

❖ أن تصدر بفئات محدودة ومقبولة (10، 50، 100، 500، 1000) دج.

❖ أن تحدد مدتها الزمنية (3 سنوات أو 5 سن ووات).

❖ أن تستحق عائدا سنويا وفق ما يتحقق من أرباح البنك.

❖ أن يلعب البنك دور المضارب غير المقيد بمجال معين.

❖ أن يتزايد وزن الشهادات تبعا لتزايد مدتها لأن حصيلتها لا تلزم البنك بإيداع نسبة لدى

البنك المركزي كنسبة احتياط، بالإضافة إلى إمكانية توظيفها بآجال متوسطة وطويلة الأجل باطمئنان.

5- شهادات الاستثمار الإسلامية .

يستخدم البنك الإسلامي حصة هذه الشهادات لمقابلة طلبات التمويل في مشاريع معينة، أو أنشطة معينة لذلك نفرق بين نوعين منها:

أ- شهادات الاستثمار الإسلامية لمشروع معين:

ومن شروطه هذا النوع نذكر منها:

❖ أن يسبق الترويج للمشروع المراد تمويله والقيام بدراسة جدوى كاملة عنه.

¹- حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص202.

- ❖ يدعوا البنك إلى الاكتتاب في شهادات الاستثمار في حدود ما يتحدد من حجم التمويل على أن تكون دراسة جدوى الفنية، والاقتصادية متاحة لكل من يرغب في الاكتتاب.
- ❖ تصدر الشهادات بفئات مختلفة.
- ❖ أجال الشهادات غير محدود وتمتد من الاكتتاب حتى التصفية النهائية للمشروع.

ب - شهادات الاستثمار لمجال معين:

- ومن شروط هذا النوع من الشهادات الاستثمارية نذكر ما يلي:
- ❖ تمويل حصيلة هذه الشهادات مجالا من الاقتصاد الوطني مثل استصلاح الأراضي، أو إقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدماتية، ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ يلعب البنك دور المضارب المقيد بمجال معين.
- ❖ يتوقف العائد من هذه الشهادات على ما يتحقق من الاستثمار.
- ❖ تصدر الشهادات لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات ويكون نصيبها من الربح أوزانا بحسب المدة.¹

6 - صناديق التكافل الاجتماعي.

تعتبر الصدقات الواجبة كالزكاة وغير الواجبة كصدقات التطوع، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات من مصادر الأموال التي تساعد البنوك الإسلامية على تنفيذ سياسة الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها، الشيء الذي يميزها عن البنوك التقليدية، ويمكن لهذه البنوك أن تنشئ صناديق مخصصة لصرف هذه الأموال حسب مصاريفها الشرعية.²

نذكر منها:

¹- محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، أحلام سلوى، ص208.

²- مريم عرعار، مرجع السابق، ص31.

أ - صندوق الزكاة:

ينفرد البنك الإسلامي عن غيره من البنوك التقليدية بإدارة هذه الصناديق، حيث تساهم في الحياة الاجتماعية فتعمل على محو الفقر والتقليل من مخاطره وفتح فرص العمل أمام طالبيها، حيث تؤخذ الزكاة على أموال المساهمين والمودعين بالبنك، وتحجز من أرباحهم سنوياً، كما يقبل البنك الزكاة من كل من يرغب في إنابته في توزيعها.

ب - أموال الصدقات:

يقصد بالدقة أن يقوم شخص ما بإعطاء شيء مادي (النقود، الذهب، اللباس) لشخص آخر سواء كان محتاجاً إليها احتياجاً ماساً أو عادياً، وهي من المصادر المتاحة للبنك الإسلامي دون التقليدي، فأموال الزكاة التي تقوم بتجميعها والحصول عليها من مصادر مختلفة.¹

صندوق القرض الحسن: مهمته تقديم قروض دون فائدة لأصحاب الحاجات الضرورية، حيث تخضع لتقدير لجنة القرض التي تشكل للفصل في الأمر، مع إعطاء الأولوية للأكثر احتياجاً، وفي حدود ميزانية الصندوق، مع تحديد أقصى حد للقرض.

صندوق وقف المضاربة: يقترح البعض إنشائه وتكون مهمته تمويل الحرفيين ودعم الأسر المنتجة، وتمثل مصادر أموال صندوق وقف المضاربة فيما يلي:

❖ وقف جزء من أموال البنك.

❖ قبول أوقاف الأفراد وقيام البنك بما لديه من خبرة وأجهزة بمهام إدارة صندوق الوقف.²

¹ - عليمه مقلاتي، بسمه بدواني، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، غير منشورة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2014-2015، ص ص 20-21.

² - مريم عرار مرجع سابق ص 31.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بجميع الأعمال والخدمات والأنشطة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ونظرا لتعدد الأنشطة والأعمال التي تمارسها هذه البنوك فسيتم ضمن هذا المطلب دراستها وتصنيفها إلى ثلاث مجموعات وهي:

أولاً: مجموعة الخدمات المصرفية

وهي كل الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه من أجل تيسير وتسهيل المعاملات الاقتصادية بهدف كسب العملاء، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

1- خدمات الأوراق التجارية.

الأوراق التجارية هي صكوك قابلة للتداول تمثل حقا نقديا، وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير، وهي مقبولة كأداة للوفاء وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ - الكمبيالة:

هي صك مكتوب يتضمن بيانات معينة، يأمر فيها الساحب شخصا آخر يسمى المسحوب عليه، بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد أو لحامله.¹

ب - السند الإذني:

بموجب هذا السند يتعهد المدين الذي يحرره بدفع مبلغ معين للدائن (المستفيد من السند) في تاريخ استحقاق معين، فمضى حصل الدائن من المدين على هذا السند أصبح في استطاعته التقدم فورا

¹- أحمد صبحي العياضي، أدوات الاستثمار الإسلامية، البيوع، القروض، الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص91.

للبنك دون أن ينتظر موعد الاستحقاق، وبالتالي فإن البنك يحل محل الدائن في القيام بتحصيل قيمة السند عند حلول استحقاق المبلغ المسجل فيه مقابل مبلغ يأخذه البنك.¹

ج - الشيك:

هو صك أو ورقة تجارية تتضمن أمراً من شخص طبيعي أو معنوي بدفع مبلغ مالي معين لمصلحة شخص آخر، فهو وسيلة أساسية من وسائل السحب من الحساب الجاري.²

وتقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الخدمات فيما يخص هذه الأوراق التجارية أهمها:

- تحصيل الأوراق التجارية:

ويقصد به إنابة البنك الإسلامي في جميع الأموال المثلة في الأوراق التجارية من المدينين بها وتسليمها إلى العميل، وينقسم إلى تحصيل محلي وغير محلي.

- قبول الأوراق التجارية كضمان:

تقبل البنوك التجارية الأوراق المسحوبة على التجار كتأمين أو ضمان للوفاء بمديونية بعض المتعاملين على الوفاء بالتزاماتهم المالية اتجاه البنوك الإسلامية بموجب العقود المبرمة، كما تقوم البنوك الإسلامية بضمان عملاتها للوفاء بقيمة الكمبيالات التجارية التي وقعوها لأمر تجار معروفين، بعد حصولهم على آلات أو معدات أو مواد أو مستلزمات إنتاج ضرورية لعملية المتاجرة والمضاربة والمشاركة.³

- استلام أوراق تجارية وحفظها:

¹- فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص565.

²- محمود محمد سليم خوالدة، المصارف الإسلامية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص40.

³- أحمد صبحي العيادي، مرجع السابق، ص94.

يقوم العملاء بتسليم الأوراق التجارية للبنك الإسلامي بغرض حفظها ويحصل البنك مقابل هذه الخدمة على عمولة وهي جائزة شرعا.¹

2- خدمات الأوراق المالية.

تتعدد خدمات البنك الإسلامي المتعلقة بالأوراق المالية الشرعية كالصكوك، والأسهم وسندات المقارضة بخلاف السندات التقليدية التي لا تجوز شرعا لكونها من الربا المحرم، ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي:

أ - الاكتتاب:

من خلال قيام البنك الإسلامي بعمليات الاكتتاب للشركات الجديدة، وكذلك الاكتتاب الخاص بزيادة رأسمال الشركات القائمة مقابل عمولة.

ب - بيع وشراء الأوراق المالية:

بيع وشراء الأوراق المالية لصالح عملائه مقابل عمولة.

ج - إدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية:

يقوم البنك الإسلامي بإدارة وتكوين محافظ أوراق مالية لعملائه مقابل عمولة.

د - صرف أرباح الأوراق المالية:

يقوم البنك الإسلامي بصرف أرباح الأوراق المالية لعملائه مقابل عمولة.

3- تأجير الخزائن الحديدية:

¹- محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع السابق، ص238.

تهدف البنوك الإسلامية من هذه الخدمة إلى تلبية حاجات عملائها لحفظ ممتلكاتهم المجوهرات والمستندات الهامة العقود، ويقدم البنك الإسلامي هذه الخدمة مقابل مصروفات سنوية تمثل أجرا مقابل تأجير تلك الخزائن، ومن ثمة فإن العلاقة التعاقدية بين البنك والعميل تمثل عقد إجارة.¹

4- التوظيفات الاستثمارية وغير الاستثمارية الجماعية الإسلامية :

مع ازدياد حجم المشاريع أصبحت تتطلب توافر قدر ضخم من الاستثمارات المالية التي يصعب على عدد معين من الأفراد أو البنك القيام بها، الأمر الذي استلزم من البنوك الإسلامية الوصول إلى صيغ توظيفية مناسبة لترجمة التعاون في شكل مجالات توظيف عالية الكفاءة ومرتفعة العائد، حيث يساهم فيها كل بنك من البنوك الإسلامية بنسبة تمويلية معينة، وأيا يكن فإن العمليات التمويلية الجماعية التي يمكن أن تقوم بها البنوك الإسلامية مجتمعة، فهي تعد من أنسب المجالات وأكثرها فعالية وتوظيفا للموارد، ومن أهم مجالات التمويل المشترك تمويل المجمعات والمشروعات الصناعية والزراعية الكبرى.²

ثانيا: مجموعة التسهيلات المصرفية.

تعد هذه المجموعة من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية وتتمثل في:

1- الاعتماد المستندي:

هو عبارة عن تعهد من بنك ما بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع مقابل تقديم المستندات التي تثبت الشحن، وتكون مطابقة لشروط معينة صادرة عن البنك ففتح الاعتماد إلى البنك المراسل في بلد المصدر، والاعتمادات التي تمول من قبل البنك الإسلامي قد تأخذ عدة صور هي:

¹- أشرف محمد دوابة، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2007، صص 146-147.

²- محسن أحمد الخضير، المصارف الإسلامية، أتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، صص 155-157.

أ - التمويل على أساس المضاربة:

في هذه الحالة فإن الربح يكون حسب الاتفاق المبرم بين البنك والعميل المضارب فاتح الاعتماد، وفي حالة الخسارة فإن الذي يتحملها هو البنك الممول باعتباره صاحب رأس المال.

ب - التمويل على أساس المشاركة:

يوزع الربح حسب الاتفاق بنسبة مئوية شائعة بين رأس المال والعمل، أما في الخسارة فيتم توزيعها حسب نسبة مساهمة الشريكين برأس المال.¹

2 - خطاب الاعتماد:

هي احتفاظ البنك في صناديقه بالأموال ويقوم بإعطاء أصحابها عندما ينوون الانتقال إلى بلد آخر خطاباً إلى فرع في ذلك البلد أو إلى بنك آخر يتعامل معه بالمثل، لكي يدفع بموجبه للعميل قيمة المبلغ المبين في خطاب الاعتماد لقاء عمولة معينة.

3 - خطاب الضمان

تأتي هذه الخدمة لحاجة الدائن لضمانة يقدمها طرف ثالث هو غير مدين، وقد يحتفظ هذا الطرف الثالث "البنك" بأموال عائدة للمدين تعادل قيمة الضمانة المطلوبة، أو قد يعطي الضمانة بدون أي تحفظ إذا كانت العلاقة بين البنك والمدين قائمة على الثقة الكاملة فيما بينهما.²

4 - بيع وشراء الشيكات السياحية:

يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذه الخدمة لعملائه سواء من خلال شراء الشيكات السياحية الخاصة بهم، أو بيع الشيكات السياحية الخاصة بالبنك أو المؤسسات الدولية مقابل عمولة متعارف عليها، وتدخل هذه الخدمة تحت عقد الوكالة بأجر حيث يحصل البنك مقابل ذلك على عمولة.¹

¹ - أحمد صبحي العيادي، مرجع سابق، ص 234-235.

² - فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 563.

ثالثاً: مجموعة الخدمات الاجتماعية.

لا تقتصر الخدمات والنشاطات التي تقوم بها البنوك الإسلامية على الجوانب المصرفية والاستثمارية بل تتعداها إلى جوانب اجتماعية بحتة، ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها:

1- تقديم القرض الحسن:

هو قرض يقدم بدون مقابل أو فائدة، يقدمه المقرض عن طيب خاطر منه، إلى شخص مقترض عونا له على الشدة، أو دعماً له في فعل الخير أو إعانة له على عمل طيب لقوله تعالى: **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾** سورة البقرة، الآية 245، ويمكن تقسيم القرض الحسن إلى نوعين:

أ- قروض استهلاكية:

تقدم لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة مثل حالات المرض، الوفاة، الزواج، التعليم.

ب - قروض إنتاجية:

تقدم لفائدة الحرفيين والفنيين من خريجي المدارس الصناعية والزراعية والتجارية وخريجي الجامعات والمعاهد العليا الفنية.²

2- إدارة الممتلكات والزكاة والوصايا والتركات:

يعد هذا النوع من الخدمات حديثاً نسبياً لدى البنوك العاملة في البلاد الإسلامية إذا ما قورنت بنظيراتها في البلدان الأخرى، ويعد البنك الأهلي المصري من الرواد الذين أدخلوا هذه الخدمة من خلال استحداث جهاز أمناء الاستثمار عام 1965، والذي أوكل إليه إدارة الاستثمارات العقارية والمنقولة وتصفية الشركات لعملائه وتنفيذ وصاياهم، وفيما يتعلق بجمع الزكاة وتوزيعها فيتم ذلك من خلال

¹- أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص147.

²- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي-دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص98.

صندوق الزكاة، وبالتالي فهي تعتبر من العاملين عليها، وبالتالي يجوز للبنك أن يأخذ الثمن (8/1) الحصيلة الذي يشكل سهم العاملين عليها.¹

3- تأمين السلع الضرورية:

تضطر البنوك الإسلامية في بعض الأحيان إلى الدخول في مشاريع غير مربحة مادياً، إلا أنها ضرورية لأفراد المجتمع مثل استيراد بعض المواد الغذائية اللحوم وغيرها.²

¹- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية-مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص ص79-80.

²- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص236.

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على مختلف الجوانب الأساسية لموضوع البنوك الإسلامية ، التي تعتبر حديثة النشأة والعمل، لكنها حققت تميزا ملحوظا جعلها تتميز على جميع الأصعدة لتنافس البنوك الربوية، حيث يعتبر البنك الإسلامي مؤسسة مصرفية تلتزم في الجميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري والإداري لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا، ومن الناحية العملية كانت أول محاولة للقيام بالعمل البنكي الإسلامي خلال الأربعينيات من القرن الماضي في باكستان، ثم توالى محاولات إنشاء البنوك الإسلامية ، ويعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك إسلامي خاص أنشأ في سنة 1975، ثم استمرت بعده بإنشاء البنوك الإسلامية في كل الدول بما فيها الغربية، وتحولت عدة بنوك من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي وفتح نوافذ للعمل المصرفي.

فالبنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي الفائض والعجز المالي، وفقا لآلية المشاركة في الربح والخسارة المبنية على أحكام عقد المضاربة الشرعية وقاعدة الغنم بالغرم، كما أن أمامه العديد من أساليب التمويل التي يمكن أن يستخدمها كبديل عن أسلوب الإقراض بفائدة الذي تمارسه البنوك الأخرى التقليدية، فالبنك الإسلامي يمكن أن يكون مضاربا أو مشاركا وذلك بالنسبة لكل من الاستثمارات طويلة أو قصيرة أو متوسطة الأجل، وفي جميع أنواع النشاط الاقتصادي كما يمكنه أن يكون تاجرا من خلال قيامه بعمليات البيع المختلفة من مرابحة، والسلم، والبيع بالتقسيط، والبيع الآجل وذلك دائما في إطار الشريعة الإسلامية .

وتتمتع البنوك الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية نذكر منها:

❖ امتناعها الكلي عن التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاء، والمشاركة في دفع عجلة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

❖ خضوع البنوك الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية، إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال ونشاطات هذه البنوك لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، خلافاً للبنوك التجارية التي تخضع لرقابة مالية فقط.

❖ تولي البنوك الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة، فهي تقوم على المراجعة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك وغيرهما، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، خلافاً للبنوك التجارية التقليدية التي تولي الإقراض الأهمية الكبرى، ولا تقبل على الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها.

❖ استعمالها لصيغ التمويل الخاصة بها، والتي لم تمنعها من الاستفادة من التقنيات المصرفية المعاصرة والتي تمارسها البنوك التجارية، وهذا راجع لاتساع رقعة الاجتهاد الفقهي الذي أعطى أهمية بالغة للأعمال البنكية الإسلامية .

❖ أخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير الذي تتم فيه مراعاة الجوانب الإنسانية كتأجيل دين المعسر.

❖ تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف الأموال وفق ما تمليه عليها المصلحة التجارية وما لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك من خلال صيغ التمويل الشرعية من: المضاربة، المشاركة، المراجعة، وصيغ أخرى.

الفصل الثاني:

ماهية النوافذ الإسلامية وصيغ تمويلها

تمهيد:

فرضت المصارف الإسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية معتمدة على صيغ التمويل الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، مستبعدة التعامل بالفوائد فإرضة قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وتكمن قوة الصيرفة الإسلامية في استقرارها أوقات الأزمات المالية وعدم تأثرها بما رغم أن تلك الأزمات مست كل الأنظمة الاقتصادية وأثرت فيها تأثيرا كبيرا.

تشهد الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية حتى في الدول الغربية، ومن بين الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية هي النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك، هذه النوافذ هي محل دراستنا في هذا الفصل من ناحية ماهيتها، حقيقتها، أسباب نشأها والجانب الشرعي لها، ومن أجل ذلك جاءت خطة الفصل كالآتي:

- ❖ المبحث الأول: صيغ تمويل وإستثمارات المستخدمة في البنوك الإسلامية
- ❖ المبحث الثاني: حقيقة النوافذ الإسلامية .
- ❖ المبحث الثالث: مسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.

المبحث الأول: حقيقة النوافذ الإسلامية .

درست في هذا المبحث كل الجوانب الخاصة بالنوافذ من ناحية مفهومها، نشأتها، أسباب النشأة، وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها.

إن الإمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم الاصطلاحي، وهو ما سنبينه في النقطتين الآتيتين:

أولاً: النوافذ الإسلامية لغة.

1 - النافذة لغة:

"نافذة من نفذ: النفاذ الجواز وجواز الشيء والخلوص منه. تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذاً ونفوذاً، ورجل نافذ في أمره ونفوذ ونفاذ: ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاع، وفي الحديث بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما أي إمضاء وصيتهما وما عهد إليه قبل موتهما، ومنه حديث الحرم: إذا أصاب أهله ينفذان لوجههما، أي يرضيان على حالهما ولا يبطلان حجتهما، يقال رجل نافذ في أمره أي ماض. ونفذ السهم الرمية ونفذ فيها ينفذها نفذاً ونفاذاً: خالط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر وسأثره فيه. يقال نفذ السهم الرمية ينفذ نفذاً، ونفذ الكتاب إلى فلان نفاذاً ونفوذاً، وأنفذته أنا، وتنفيذ مثله، وطعنة النافذة: منتظمة الشقين."¹

2 - الإسلامية لغة:

وتأتي يراد بها عدة أوجه:

❖ سَلَّمَ اسم الرجل وسلمى اسم امرأة، وسلمان اسم جبل واسم رجل وسالم اسم رجل، كلها أسماء لعلم ما.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، ص 10029-10031.

❖ سَلَّمَ بَفَتْحَتَيْنِ السَّلَفَ وَالسَّلَامَ بَفَتْحِ اللّامِ وَاحِدِ السَّلَامِ الَّتِي يَرْتَقِي عَلَيْهَا وَالسَّلَامُ¹
وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو " اَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً"²، ويقصد به هنا الصلح ومصالحة.

كما يطلق الإسلام في اللغة ويراد به الاستسلام والانقياد والخضوع، وقيل أسلم دخل في الإسلام وصار مسلماً ومنه قوله تعالى قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ³، الإسلام إظهار الخضوع والقبول لما أتى الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.⁴

ثانياً: النوافذ الإسلامية اصطلاح.

اختلفت التعريفات للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي لهذه النوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليها فقد عرفها بعضهم بأنها "وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية."⁵

ويبدو أن هذا التعريف اهتم بمكان تواجد النوافذ والخدمات التي تقدمها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

كما عرفت بأنها "إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها."⁶

ويلاحظ على هذا التعريف تركيزه على الاستقلال الإداري لهذه النوافذ في ظل إدارة المصرف التقليدي ورقابة الهيئات الشرعية المختصة فضلاً عن ضرورة الإشارة إلى خضوعه الأحكام القوانين النافذة.

¹- ينظر: محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ص344.

²- سورة البقرة، جزء من الآية 208.

³- سورة الحجرات، جزء من الآية 14.

⁴- ينظر: محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، ص382-385.

⁵- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ص9.

⁶ لاحم الناصر، النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية، مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، ص20.

وعرفها بعضهم بأنها "وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو مقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها."¹

ونرى أن التعريف الأفضل للنوافذ الإسلامية هو الذي يمكن أن يضم جميع عناصر تكوينها فنقول بأنها: مجموعة وحدات تابعة للمصارف أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة؛ أو هي شبك خاص في بنك تقليدي إلى جانب الشبايك الأخرى يستخدم صيغ تمويلية إسلامية، وتعتبر خدمات النافذة أو الشباك الإسلامية موجهة إلى عملاء خاصين.

ثالثاً: الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية .

ونوه هنا إلى أن معظم الكتاب لم يتكلموا في مؤلفاتهم بمصطلح النوافذ الإسلامية بل أوردوا مصطلح الفروع الإسلامية ، وما يميز الفرع بشكل عام أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك.

ويجدر بنا الذكر أن هنالك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي خاصة في العناصر والخصائص المشتركة؛ من أهم أوجه الاختلاف تلك:

❖ "الفرع الإسلامي يبدو أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يأخذ الفرع للبنك الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للبنك الأم بصورة مباشرة.

❖ إن الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من البنك التقليدي أكبر من الهيكلية والكادر الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في البنك التقليدي، بل إنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كشعبة أو الوحدة في البنك ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ

¹- سعيد بن سعد الشريطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ص12.

تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات البنك الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحت.¹

❖ الفرع الإسلامي هو مرحلة متقدمة في طريق تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي وكذا آلية النوافذ الإسلامية مرحلة أولية في طريق التحول، فكل من الفرع والنافذة وسائل وطرق للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية .

❖ يشكك البعض في مشروعية النوافذ الإسلامية نظرا لعدم استقلاليتها واختلاط أموالها بأموال البنك الأم على عكس الفروع التي تمتاز باستقلال نسبي يجعلها أكثر شرعية.²

❖ من جانب آخر هنالك من يستعمل مصطلح الفروع وهناك من يستعمل مصطلح النوافذ والفرق بينهما ليس جوهريا.

"فالفرع الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك وبشكل مستقل حتى تكون إسلامية."³

ويتشابه كل من الفرع المصرف الإسلامي والنافذة الإسلامية ، في كوما يقدمان نوعا خاصا من التعاملات الإسلامية .

¹- أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، ص 69-70.

²- ينظر: أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، ص 70.

³- صالح مفتاح وآخرون، الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري (مقال)، ص 152.

المطلب الثاني: نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها.

أولاً: نشأة النوافذ الإسلامية .

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية ، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية ، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.¹

"وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام مصرف مصر في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".²

وقد أدى تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من المصارف التقليدية هناك إلى إنشاء فروع تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980/1981 إلى خمس وثلاثين فرعاً تتبع عدداً من المصارف التقليدية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف

¹- ينظر: عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص227.

²- سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، (مقال)، ص 21.

الريل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه المصارف قراراً بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري سبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعين فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة.¹

ثانياً: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية .

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف التقليدية لإنشاء فروع متخصصة في تقاسم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف الآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

❖ "رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

❖ تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث إن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتخرج من التعامل مع المصارف الربوية.

❖ الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية .

❖ المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية .

❖ حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد.

¹- ينظر: فوزي محيريق، تنويع الاستثماري آلية النوافذ والفروع التشاركية (الإسلامية) في مصارف الجزائرية مع الإشارة لـ بنك AGB (غير منشور)، ص9.

❖ سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.

❖ وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض المصارف التقليدية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

❖ بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف الفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.¹

المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها.

أولاً: أهداف النوافذ الإسلامية .

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما بينها الكثير من الباحثين، فيما يأتي:

❖ "العناية مقاصد الشريعة من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.

❖ استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.

❖ توسيع قاعدة المشاركة فالإقتصاد.

❖ إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.

❖ تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

❖ تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب

مع الأفراد والشركات.

¹ - حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية، ص33.

❖ تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب القوائم المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.

❖ تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

❖ مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

وتتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع إسلامية ومن هذه الأهداف ما يلي:

❖ نجاح المصارف الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التي دخلت هذا السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب الموارد.

❖ محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الآليات والمحافظة على عملاء البنك السابقين.

❖ اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقومها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية.

❖ اتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي.²

ثانيا: مدى موضوعية هذه الأهداف.

وأيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

¹ - نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي، ص149.

² ينظر: لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، ص03-04.

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحت بغض النظر عن البعد العقدي والاختلاف الديني.

ومن ثم فلا نستغرب حينما نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراساتها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك.

إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لا تراجع فيها ويبدؤون بالخطوة الأولى وهي إنشاء الفروع الإسلامية خطوة نحو التحول.

إنه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية أن يخوضوا حرية الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة، يفرض عليهم ذلك لأنهم ابتداءً مسلمون معتزون بدينهم كانوا في غفلة عابرة فأخذوا بنموذج للصيرفة الربوية غريبة عن دينهم، فلما أثبت تجارب إخوانهم للصيرفة الإسلامية كانوا أحق وأصدق بتبنيها قبل الأجانب.

إن الإسلام دين الله الخالد للبشرية جمعاء، لأنه ينسجم مع الفطرة البشرية، فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تستهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفسد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية الطيبة في الدنيا والسعادة في الآخرة.

ومن ثم فإن تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية عبر فروع إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية كخطوة أولى للتحول الكامل فإنه يمكننا أن نؤكد بالتالي:

✓ أن الفروع الإسلامية = نواة لبنك إسلامي.

✓ أن الفروع الإسلامية = بنك إسلامي مصغر.¹

ثالثاً: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية .

¹- ينظر: لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص ص3-4.

"تتمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، إذ يقوم المصرف الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال الفروع الإسلامية ، وقد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك الفروع وتنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . ويمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على النحو الآتي:

1- خدمات مصرفية عامة:

وتشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الالكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك.

2- الاستثمارات الإسلامية :

لا تخرج الاستثمارات الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية ، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها النوافذ الإسلامية في نشاطها الاستثماري المربحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والإجارة والسلم والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة وغير ذلك.

وكما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المربحة في كثير من أنشطتها الاستثمارية، فإن أسلوب المربحة يغلب على استثمارات النوافذ الإسلامية وخاصة في مجال التجارة الخارجية.

3- التمويل الشخصي الإسلامي:

تقوم بعض النوافذ الإسلامية كالفروع الإسلامية التابعة للمصرف الأهلي التجاري بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقاً للضوابط الشرعية، وتعتمد

هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المراجعة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغير ذلك، حيث يقوم الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم يبيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية.¹

¹ - فهد الشريف، مرجع سابق، ص 15-16.

المبحث الثاني: مسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.

المطلب الأول: التحديات النوافذ الإسلامية .

"واجه العمل المصرفي الإسلامي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لابد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرار ربحيتها ونموها، وهي التحديات التي نورد أهمها فيما يأتي:

1- غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها. ففيما عدا حالات قليلة نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاما بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية. كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية، وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدر المساواة مع المصارف التقليدية.

2- ضعف وندرة الموارد البشرية:

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا، والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدرية للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي. صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

3 - اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية :

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين فإنه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي. فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية ، فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد بنوكا مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى كثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصادقته، ولعل هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى الأسباب التالية:

❖ اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وما قد يصاحبه من تفسيرات مختلفة لبعض الأحكام الشرعية الفرعية تبعا للاختلاف القائم بخصوصها بين المدارس الفقهية الأربعة الرئيسية.

❖ حقيقة أن فتاوى هيئات الرقابة الشرعية تبنى أساسا على كيفية وكفاية المعلومات المقدمة لها بخصوص المنتج موضوع الفتوى، وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالمصارف التقليدية خاصة في الدول غير الإسلامية وذلك في الوقت الذي تفرض فيه متطلبات السوق ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطوير البدائل الشرعية للمنتجات المصرفية التقليدية، واجتهادها المستمر في هذا الخصوص تلبية لحاجة العملاء ومواجهة المتطلبات المنافسة التي تزداد حدتها يوما بعد يوم؛ وخير مثال على ذلك قيام بعض المصارف الإسلامية بتقديم منتج التورق بغرض توفير السيولة النقدية للعملاء كبديل للقروض الشخصية التقليدية؛ وهو المنتج الذي لم يلق القبول من الجميع ولم يستقر بعد ليس بسبب عدم مشروعيته ولكن بسبب عدم الاتفاق على كيفية تطبيقه؛ والمثال الآخر على اختلاف التطبيق هو تقديم بطاقة الائتمان الإسلامية . ومما يضيف إلى أهمية هذا الموضوع أن هذين المنتجين التورق وبطاقة الائتمان الإسلامية يعتبران من المنتجات المصرفية الحيوية لنجاح المصارف الإسلامية في خدمة قطاع الأفراد تحديدا، وهو القطاع الذي أصبح الأكثر أهمية للمصارف التجارية عامة، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة من قبل الهيئات المركزية والمنظمة للعمل المصرفي الإسلامي

بما يحقق التوازن بين الالتزام التام بالأحكام الشرعية والحاجة الماسة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي واستمراريته.

4- ضعف إمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية:

بينما يكون للنصح الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق، إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، ومن هنا تأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط؛ وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا للحدثا النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر، إن مثل هذا القصور سيترك ظلاله على مسيرة وسلامة العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

5- ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة:

أن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية الاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فالاستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تسيلها عند الحاجة، ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحذ ذاته تحديا كبيرا أمام المصارف الإسلامية، إن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

لا شك أن الجهود التي بذلت من أجل تأسيس مركز إدارة السيولة، والشروع في تنظيم وإنشاء السوق المالية الإسلامية وهيئة التصنيف للبنوك الإسلامية والتي مقرها جميعا مملكة البحرين كما سبقت

الإشارة، سيكون لها إن شاء الله الأثر المحمود في التغلب على هذه الصعوبة والمساهمة الفعالة في تطوير مجمل العمل المصرفي الإسلامي.

6 - التخوف من عدم توفر الشفافية:

لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية ، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة؛ فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ "المضارب" مثلاً في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال"؛ أو أن يقوم "المضارب" بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع وهو السلوك الذي سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض ربحية البنك الإسلامي "رب المال" وإلى إضعاف الثقة في النظام ككل.

وإدراكاً لأهمية هذه المشكلة، عندما يتعلق الأمر بالمصرف كمضارب، تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين بغرض وضع المعايير المحاسبية اللازمة لضمان سلامة ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وشفافيته مقارنة بمثيلاتها في "اتفاقية بازل" للبنوك التقليدية، ولحسن الطالع أخذت مؤسسة نقد البحرين وعدد من المصارف الممارسة للصيرفة الإسلامية في الدول الأخرى بتطبيق هذه المعايير.

7 - البطء في توحيد المعايير المحاسبية:

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمراً هاماً من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (المصارف المركزية). وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " التي مقرها البحرين، وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتطوير نظام محاسبي خاص بالمصارف

الإسلامية فيها، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتى الآن استعداد كاف من المصارف الإسلامية لتبنى مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه.

8- صغر حجم المصارف الإسلامية :

لا شك إن صغر حجم المصارف والوحدات الممارسة العمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها والحد من كفاءتها التشغيلية. فمن المعروف في الأدبيات المصرفية أن هناك حدا أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما أصطلح على تسميته اقتصاديا و"وفورات الحجم"، وهي الوفورات التي تحدث آثارها الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف، ومن ثم على قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية. وهما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة القادمة لا محالة من البنوك الأجنبية في ظل ما أصبح يعرف بنظام العولمة الجديد.

الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول في إندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها وتحسين كفاءتها التشغيلية والتسويقية عامة؛ كما أننا نرى أن يكون للجهات الرقابية (البنوك المركزية وما شابهها) دور في تشجيع وتحفيز المصارف الإسلامية للأخذ بهذا التوجه الذي أصبح ضروريا وملحا.¹

المطلب الثاني: عوامل نجاح والنوافذ الإسلامية .

من أجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية التقليدية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي، لابد لنا من أن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها المصارف التقليدية في إنشاء هذه النوافذ خلال هذه المرحلة.

¹ - سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص20.

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي ورئيسي وهو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة للمبادئ الرئيسية التالية:

1- التخطيط العلمي:

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية. فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح فروع إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير خخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين أكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلي والعالمي مثل سيتي بنك الإسلامي فرع البحرين، فبالإضافة إلى إجراء اللازم من البحوث المكتبية والاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة، قامت الكثير من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاستطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية ؛ تلك الدراسات التي أثبتت بأن أسواق العمل المصرفي الإسلامي كبيرة ومتنامية (يقدر معدل النمو السنوي بـ 15%).

ولعلنا نشير في هذا الخصوص إلى التجربة المشهورة لأحد أكبر المصارف العربية وهو البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث لم تقتصر النية (في الأصل) على إدخال الصيرفة الإسلامية في البنك على مجرد الرغبة وإنما دعمتها أيضا الدراسات والأبحاث والاستشارات، وخاصة إن الرغبة لم تكن تتوقف عند مجرد افتتاح نوافذ إسلامية وإنما كانت النية منعقدة على أسلمة محمل البنك طبقا خطة تدريجية. ولذلك قام البنك بإنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية في عام 1993 أسند إليها

مهمة تحقيق هذا الهدف للبنك، ومنذ إنشاء هذه الإدارة التي شرف الكاتب (د سعيد مرطان) بإدارتها والإشراف على أعمالها منذ نشأتها حتى عام 2000، كان التخطيط العلمي هو أسلوب العمل فيها مدعوما بالعديد من الأبحاث والدراسات الميدانية التي أجريت لدراسة السوق وتحديد الشرائح المكونة له واحتياجات كل شريحة منها، وحجم ونوعية المنافسين القائمين والمحتملين في السوق؛ وهي الدراسات التي على أساسها تم وضع خطة استراتيجية للعمل يهتدي بها العاملون في الإدارة وفروعها وتتوحد من خلالها جهودهم لتحقيق النجاح المطلوب؛ وهو الأمر الذي تحقق بالفعل حيث أظهرت النتائج المالية للإدارة تقدما ونمو عاما بعد عام في ظل التزام تام بتطبيق الشريعة في كل المعاملات، وذلك رغم توقع البعض بغير ذلك نظرا لطبيعة العمل ضمن بنك تقليدي في الأساس.

وحتى عام 2003 تشير المعلومات إلى التزايد المستمر في حصة العمل المصرفي الإسلامي في البنك إلى مجمل أعماله وكذلك إلى مجمل أرباحه، مع تزايد في عدد الفروع الإسلامية التي أصبحت 70 فرعا تنتشر في أنحاء مختلفة من المملكة، شاملة جميع فروع مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة تحديدا، ومنذ عام 2005 تحول البنك كاملا إلى بنك إسلامي بجميع فروعها التي تبلغ المئات.¹

2- الالتزام الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرف إسلامي وضمانا لاستمراره؛ وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم البنوك التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح النوافذ الإسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها صيغ تمويلية إسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسنده إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها. ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

وبالإشارة إلى تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي وهي التجربة التي تشير لكل عنصر من عناصر النجاح المطلوب توفرها لإنجاح عملية افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية باعتبارها مثلا

¹- ينظر: سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص8.

يمكن الاحتذاء به في هذا المضمار، بل وفي إمكانية الاستفادة منها في مجال أسلمة بنك قائم بتحويله كاملاً من بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي طبقاً لخطة موضوعة تنتهج التدرج في التطبيق دون التضحية بالالتزام الشرعي.¹

ففي هذه التجربة كان أهم ما يشغل تفكير القائمين على إدارة الخدمات الإسلامية منذ البداية هو ضرورة إقناع العاملين في البنك من الإدارة والموظفين، والمتعاملين معه من العملاء والجمهور بأن العمل في الإدارة وفروعها وسياساتها وأموالها كلها تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقها بكل دقة ووضوح، ولقد تحقق ذلك للإدارة من خلال عدد من الإجراءات نوردها فيما يلي:

❖ الاستقلالية التامة سواء المالية أو المحاسبية للإدارة.

❖ العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطة الإدارة ومنتجاتها وسياساتها وبرامج تدريب موظفيها.

❖ إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق، تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر في ما يعني لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ.

❖ تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.

هذه الأمور جميعاً كان لها مردودها الإيجابي والسريع في خلق الصورة الانطباعية الصحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي الذي تم تقديمه من خلال النوافذ الإسلامية لهذا البنك التقليدي.²

3- الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

"لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب، جنباً إلى جنب مع التقنية المتطورة، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان؛ والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك، فبالعودة إلى تجارب دول في نفس المجال، تقول أن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي

¹- ينظر: سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ص 19.

²- ينظر: لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص 23.

كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهداً ووقتاً كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى، وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالاً متعددة فبينما كان بعضه يتم داخلياً كان البعض الآخر يتم خارجياً، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتياً للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك (حيث تم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي)، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة؛ أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.¹

4- تطوير النظم والسياسات الملائمة:

نظراً للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته... وتحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما هو يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل النوافذ وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية، وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرف ثنائي أو مزدوج.²

5- المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والاختيار المناسب للفروع ومواقعها:

"على الرغم من أن التجربة قد أظهرت عدم بروز مشاكل أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن فئة ما لم تقرر بنفس الشيء في حالة تقدم العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة وإدارة مستقلة أيضاً ضمن

¹- محمد لطف السرحي، مرجع سابق، ص ص23-24.

²- ينظر: محمد لطف السرحي، مرجع سابق، ص24.

مصرف نشأ في الأساس تقليدياً. حيث أظهرت التجربة أن هذا الوضع يصاحبه عادة نوعين من المشاكل تذكرهما فيما يلي:

❖ مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقية الإسلامي والتقليدي، نظراً لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي من شعور البعض من منسوبي القطاع المصرف التقليدي بعدم الاطمئنان مقارنة بالارتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية؛ الأمر الذي كان يؤدي أحياناً إلى الشعور بعدم وجود أرضية مشتركة تجمع الجميع في بوتقة واحدة؛ وعلى الجانب الآخر لم يكن العاملون في قطاع الصيرفة الإسلامية متحررون تماماً من القلق الذي كان يساورهم بحكم كونهم الأقل عدداً من حيث الأفراد والأقل حجماً من حيث نسبة مساهمتهم في مجمل أعمال البنك.

❖ أما المشكلة الأخرى فكانت تسويقية، أساسها الاحتكاك المتكرر بين مسؤولي التسويق في النوافذ الإسلامية والتقليدية الذين كانوا غالباً ما يتنافسون على استقطاب نفس العملاء مع اختلاف الرسالة التسويقية من ناحية، ومع ربط تقييم أداء النوافذ بمدى النجاح في استقطاب العملاء وتعبئة الودائع في كل نافذة

ومما لا شك فيه أن هذه الصعوبات كانت من بين الأمور الشائكة في بداية الأمر، غير أنه من أجل تقليص فرص حدوث مثل هذه المشاكل قامت الإدارة المعنية في البنك بالكثير من الخطوات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف، نذكر منها:

أ - بالنسبة للموظفين:

❖ بذل الكثير من الجهد للالتقاء والتحاور مع كل المسؤولين في البنك من أجل بناء جسور الثقة معهم.

❖ وضع الأسس والمعايير التي يتم على أساسها إعطاء الأولوية للتوظيف في إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية للراغبين في ذلك من إدارات البنك الأخرى.

❖ وضع الخطط اللازمة لتدريب كل منسوبي البنك على أسس العمل المصرفي الإسلامي.

ب - بالنسبة للأمور التسويقية:

❖ تحديد المناطق الجغرافية التي يتم خدمتها بواسطة كل فرع تحديدا واضحا والالتزام به من الجميع.

❖ خلق فرص للتكامل بين الفروع في خدمة العملاء بدلا من التنافس عليهم، مع وضع ميكانيكية محددة للتعامل مع هذا الاحتمال في حالة وقوعه، وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية لمعالجة كل موقف على حده.

❖ الاختيار المناسب للفروع التي يتم تحويلها أو لمواقع الفروع التي يتم إنشائها بحيث تحقق التوازن بين التغطية السوقية المناسبة مع تقليص احتمالات نشوء المشاكل التسويقية والإدارية مع فروع أخرى للبنك.¹

المطلب الثالث: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية .

في هذا المطلب سوف نعرض حكم النوافذ الإسلامية في المصارف الوضعية ثم في المصارف الإسلامية :

أولا: النوافذ الإسلامية في المصارف الوضعية.

أمام التزايد المستمر والكبير الأعداد المسلمين في الدول الغربية وتنامي أموالهم ورغبتهم في استثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية قامت بعض المصارف الغربية منذ سنوات بفتح فروع للمعاملات الإسلامية بهدف جذب أموال المسلمين هناك والاستفادة منها في تعظيم أرباحها وتوفير رؤوس الأموال لتمويل مزيد من المشروعات وذلك تحت شعارات إسلامية دون أن يرتبط هذا العمل بقناعة بأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام المصرفي الإسلامي.²

¹ - سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص ص18-19.

² - شوقي دنيا، المعاملات الإسلامية في البنوك العربية، ص ص59-60.

ويلاحظ هنا أنه على الرغم من أن النوافذ الإسلامية للمصارف الغربية قد تكون عبارة عن ظاهرة شكلية دون التقيد الفعلي بأحكام الشريعة إلا أنه في ظل غياب البنوك الإسلامية في معظم الدول الغربية فإنه لا حرج على المسلم الذي يعيش في الغرب ولا يجد البديل الإسلامي الذي يطمئن إليه من التعامل مع هذه النوافذ الإسلامية للضرورة، هذا مع سعي الجاليات في الدول الغربية لتأسيس مصرف إسلامي يجنبها التعامل مع هذه الشبهة¹، قال تعالى: "فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"²

وانطلاقاً من مبدأ الأمر بالتعاون على البر والتقوى والنهي عن التعاون على الإثم والعدوان، فإن على أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية والقائمين على المصارف الإسلامية أن يقوموا بواجبهم تجاه إخوانهم المسلمين في الغرب بمد يد المساعدة لهم وذلك عن طريق التعاون الإقامة مصرف إسلامي كبير تنتشر فروعه في معظم العواصم والمدن الغربية الكبرى لجذب أموال

المسلمين هناك واستثمارها وفق المنهج الإسلامي وبعيدا عن الشكوك والشبهات التي تحاصر الفروع الإسلامية في المصارف الغربية، أو فتح فروع للمصارف الإسلامية القائمة حالية لكي تعمل في الدول الغربية وبذلك يمكن توظيف واستثمار أموال المسلمين هناك بما يحقق مصالحهم وبالتالي حُجَم المصارف الغربية التي يسيطر عليها اليهود عادة من الاستفادة من تلك الأموال.

ثانياً: الفروع الإسلامية في الاقتصاديات الإسلامية .

عند إمعان النظر في هذا الجزء فهنا تنتفي علة الضرورة ويجب التعامل مع المصارف الخالية من الربا، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: « إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في

¹- ينظر: فهد الشريف، مرجع سابق، ص ص35-36.

²- سورة البقرة، الآية (173).

الحرام، كالراعي يرى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمة»¹

وبناء على ما تقدم يمكن القول بشكل عام إن الحكم على التعامل مع الفروع الإسلامية في الاقتصاديات الإسلامية ينبغي أساساً على نقطة هامة وهي وجود المصارف الإسلامية من عدمها، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1- حالة وجود المصارف الإسلامية :

في هذه الحالة وجب على المسلم ترك النوافذ والفروع المتواجدة في البنوك التقليدية لما يشوبها من علة الربا تورعاً، وأيضاً من باب التعاون على البر والتقوى والابتعاد عن التعاون على الإثم والعدوان واحتساب الأجر في هذا الأمر عند الله تعالى، هذا فضلاً عن اعتبار ذلك من ثمار التقوى وتحري أسباب الرزق الطيب والكسب الحلال، قال تعالى: "وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (2) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ"². بناء على ما سبق وجب ترك المصارف الربوية المتعاملة بالربا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة في سبيل التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية ولذلك وجب التروي لأن معارضة هاته الفكرة قد يؤدي إلى حرمان المجتمع الإسلامي من التعامل بالنظام المصرفي وفق مبادئ الشريعة حتى لو في المستقبل، ولذلك يمكننا القول إنه يجوز التعامل مع المصرف التقليدي الذي ينوي نية صادقة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية لكنه لا يستطيع التحول دفعة واحدة نظراً للوائح التي تحكمه، أو يحتاج إلى وقت لتصفية الحقوق والالتزامات السابقة فمحاولتهم تجاوز كل العقبات من أجل التحول إلى الصيرفة الإسلامية تحسب لهم لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعهاً، فلا بأس في هذه الحالة من الأخذ بمبدأ التدرج في التحول، ولا بأس أيضاً من تشجيع هذا المصرف بالتعامل مع نوافذه الإسلامية فقط وبشرط أن يقوم المصرف بالإجراءات التي تدل

¹- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج3، ص 988.

²- سورة الطلاق، الآية (2-3).

على صدق توجهه نحو التحول الكامل حتى لا يكون ذلك مجرد ظاهرة شكلية، ومن تلك الإجراءات ما يلي:¹

❖ إعداد خطة عادلة يقرها علماء الشريعة لتصفية الحقوق والالتزامات السابقة.

❖ إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسميًا يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي للانتهاء من التعامل بالربا أو أي محذور شرعي آخر، وذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية إلى أن يحين الوقت الذي يتم تحديده ويعلن عنه التحويل المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي؛ ويجب التأكيد هنا على أهمية الالتزام التام للعمل بالجدول الزمني المعلن، وأن المحك الرئيسي لمصادقية التدرج في التحول هو في التطبيق الفعلي لهذا الجدول، ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول الفترة الزمنية للتحول حتى لا يفقد المتعاملون مع المصرف ثقتهم في مصداقية التحول.

❖ قبل البدء في افتتاح الفروع الإسلامية يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من كبار العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي لتعمل على التثبيت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية، وأن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

❖ ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المصرف الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، وأن يضع القائمون على المصرف نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار هام وحيوي لمصادقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للمصرف.

❖ العمل على الاستقلال المحاسبي للفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي والفروع الأخرى والاستعانة بالمختصين في هذا المجال لتحقيق ذلك.

¹- سعيد المرطان، مرجع سابق، ص 32.

❖ العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وتذليل وحل المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها، والعمل على تطوير تلك الفروع وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة والرفع من كفاءتها باستمرار وغير ذلك.

❖ استحضار النية الخالصة والصادقة واحتساب الأجر عند الله تعالى في القيام بعملية التحويل وفي ممارسة الأنشطة المصرفية وفق أحكام الشريعة واستشعار أن هذا العمل هو عبادة وطاعة وليس عملاً تقليدياً، لأن استشعار ذلك سيساعد بإذن الله على تحمل الأعباء والمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التحويل. وما أجمل أن يستحضر القائمون على عملية التحويل قوله تعالى: " وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (2) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا " ¹. وقوله تعالى: " أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ " ².

ب - حالة عدم وجود المصارف الإسلامية :

وهي حالة المجتمع الإسلامي الذي لا توجد به مصارف إسلامية، أو لا يسمح أو يصعب فيه الحصول على ترخيص لإنشاء المصارف الإسلامية ، وفي هذه الحالة يكون التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية للضرورة كما تبين في السابق، فإذا وجدت المصارف الإسلامية انتفت الضرورة ووجب التحويل للتعامل مع تلك المصارف الإسلامية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحفظ المصارف المركزية في بعض الدول الإسلامية تجاه النشاط المصرفي الإسلامي لا يعفي القائمين على المصارف الإسلامية والمهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي في تلك المجتمعات من بذل الجهد والنصح بالحكمة والموعظة الحسنة لإقناع القائمين على المصارف المركزية بأهمية الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع الإسلامي اقتصادياً واجتماعياً وفي دفع عجلة التنمية من خلال تعبئة المدخرات وتمويل المشروعات الإنتاجية التي يحرص أصحابها على تمويلها بصيغ

¹- سورة الطلاق، الآية (2-3).

²- سورة الحديد، الآية (16).

وأساليب الاستثمار الإسلامية التي تتبعها المصارف الإسلامية ، وأن المصارف الإسلامية إنما هي في حقيقة الأمر قوة دافعة للاقتصاد وليست معوقة له.¹

¹- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الحيوية، مرجع سابق، ص40.

المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية .

تستخدم البنوك الإسلامية لتمويل المشاريع صيغ تمويلية عديدة، منها القائمة على الملكية كالمضاربة والمشاركة والمزارة والمساواة، حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف فيأخذ صفة المالك وأخرى قائمة على المديونية كالمزاجحة والسلم والإيجار والاستصناع والتي تشكل دينا للمتعامل، إضافة إلى أشكال أخرى للتمويل.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية.

تعددت صيغ التمويل القائمة على الملكية في البنوك الإسلامية وهي كالاتي:

أولاً: صيغة المشاركة.

1 - تعريف المشاركة وشروطها.

أ - تعريف المشاركة:

تعتبر المشاركة من أهم النشاطات التي تقوم بها البنوك الإسلامية ، بحيث يقوم البنك بتقديم تمويل يضاف إلى أموال العميل في صورة مشاركة في رأس المال دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة، مع العلم أن العميل هو الذي يباشر إدارته للنشاط الاقتصادي باعتباره لديه الخبرة الكافية، ويتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب توزيع ناتج النشاط، سواء كان ربحاً أو خسارة، فيحصل العميل على نسب متفق عليها مقابل جهده أو مقابل إدارته للنشاط، في حين يتم توزيع الباقي بين الطرفين بنسبة مشاركة كل منهما في رأس المال، أما في حالة الخسارة فيحمل كلا الطرفين أية خسارة، كل بقدر نسبة مشاركته في رأس المال.¹

¹ - عمار زيتوني، مراد خروبي، المعاملات المالية في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، المجلد 09، العدد 12، ديسمبر 2007، ص 239.

ب - شروط عقد المشاركة:

- ❖ أن يكون رأس المال نقدا.
- ❖ أن يكون رأس المال معلوما موجودا بالاتفاق.
- ❖ أن يكون التوزيع بالنسب المتفق عليها.
- ❖ أن يتم توزيع الخسائر بنسبة المساهمة في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك.
- ❖ أن يكون الربح موزعا بين المشاركين بحصة شائعة منه في الجملة لا مبلغا مقطوعا.
- ❖ ليس للشريك التبرع بمال الشركة والإقراض منه أو الهبة والإعارة.¹

2 - أنواع المشاركة.

للمشاركة صور عديدة نذكرها فيما يلي:

أ - المشاركة المباشرة:

وهذا النوع من المشاركة يدخل فيه البنك الإسلامي شريكا في عمليات تجارية واستثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع أو عدد معين أو محدد من السلع.²

ب - المشاركة في رأس مال المشروع:

وتسمى أيضا المشاركة الدائمة، وفيها يشارك البنك في مؤسسة ما عن طريق التمويل في المشروع المشترك، أو يلجأ إلى شراء أسهم في شركات أخرى، ويترتب عن ذلك أن يصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه حسب نسبة الحصة في الأسهم التي قام بشرائها ويكون شريكا

¹ - سليمان بن الأشعب السجستاني، سنن أبي داود، باب الشركة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص129.

² - عبد الله إبراهيم السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل الطرق التمويلية التقليدية، ملتقى الدول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، يومي 5 و6 ماي، 2014، ص15.

أيضا في الأرباح والخسارة، وبالتالي فإن تكلفة المشاركة بالنسبة للمؤسسة تتمثل في تكلفة إصدار الأسهم العادية التي يمتلكها البنك.¹

ج - المشاركة المنتهية بالتمليك:

وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يدخل محل البنك الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، حيث يدخل البنك في تعاقد يسمح للشريك شراء حصة البنك تدريجيا إلى أن ينتهي الأمر بتملك الشريك كامل المشروع الممول.²

ثانيا: صيغة المضاربة.

1 - تعريف المضاربة:

تعني دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فالبنك هو صاحب المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة، فالبنك يتحمل خسارة رأس ماله، ويتحمل المتعامل خسارة عمله فحسب، ولا يتحمل عليه أي مديونية نتيجة للخسارة، في حالة ثبوت أن هناك تعد أو تقصير من جانب المتعامل فإنه يترتب عليه تحمل جزء من الخسارة.³

¹- محمد بوجلال، شوقي بورقية، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، بسكرة، 2006، ص17.

²- حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009، ص89.

³- حفيظ نقادي، صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية، مجلة الحقيقة، جامعة موالى الطاهر - سعيدة، مجلد 17، العدد 47، 2018/12/04، ص242.

فالمضاربة إذن هي صيغة من عقود الاستثمار، يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري إنتاج رأس مال والعمل لإقامة مشروعات اقتصادية، على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة.¹

2 - شروط عقد المضاربة:

- أ - العاقدان: رب المال ورب العمل، لا بد أن تتوفر عنها الأهلية الكاملة أي صلاحيتها للإلزام والالتزام.
- ب - الصيغة: ويشترط فيها:

❖ الاتصال بين الإيجاب والقبول: أي لا يفصل بين الإيجاب والقبول ما يعتبر إعراضاً عن العقد.²

❖ اتحاد موضوع الإيجاب والقبول: أي أن يكون هناك توافق على معنى واحد فلا يجوز أن يصدر الإيجاب بثلاث الريح مثلاً ويصدر القبول بنصفه.

ج - المال:

حيث يقدم صاحب المال أمواله إلى المضارب لاستثمارها ويشترط فيه:

- ❖ أن يكون رأس المال نقداً، أي عمولات ورقية أو معدنية.³
- ❖ أن يكون رأس المال عيناً، أي حاضراً لا ديناً في ذمة المضارب.
- ❖ أن يكون مسلماً إلى المضارب كأمانة ليس كوديعة.

¹ - جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق نحو طريق ثالث، مركز الإعلام العربي، مصر، 2000، ص 69.

² - حمود حمودة، مصطفى حسنين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق، عمان، ط 1999، ص 146.

³ - حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط 3، 2000، ص 27.

د - العمل:

ما يقدمه المضارب مقابل رأس المال، حيث يكون من طرف المضارب دون تدخل من رب المال، وألا يخالف المضارب أحكام الشريعة الإسلامية في تصرفاته.¹

هـ - الربح:

يعتبر الربح هو الدافع القوي لطرفي المضاربة، حيث يتحدد نصيب كل من المضارب وصاحب المال وفق جزء شائع من الربح عند إبرام العقد، على أن يستلم المضارب نصيبه من الربح وليس من رأس المال أي اشتراك الربح بينهما، أما الخسارة يتحملها رب المال إذا لم تكن هذه الخسارة بسبب تقصير أو مخالفة لشروط العقد من طرف المضارب.²

ثالثاً: صيغتي المزارعة والمساقاة.

تعتبر المزارعة والمساقاة أسلوباً متميزاً يستعمل لحاجات المنتجات الزراعية، ويعد ضرباً من ضروب التمويل بالملكية لما يشترك فيه من الخصائص بين المضاربة والمشاركة، وتتبنى البنوك الإسلامية هذا الأسلوب من التمويل وتولييه عناية خاصة تجعل الزبائن من المهتمين بالنشاط الزراعي يقبلون عليه لما يوفره من مزايا، ولقد حدد المشرع الإسلامي ضوابط العمل بالمزارعة والمساقاة.

1 - صيغة المزارعة:

أ - تعريف المزارعة:

تعرف بأنها عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، وهي شركة الزرع حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وأجل معلوم، وهي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة،

¹- نوال بن عمارة، الصيغة التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية بينك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص28.

²- علي فلاق، مرجع سابق، ص107.

ويوزع الناتج المشترك حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد، وقد تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من العامل أي المزارع.¹

ب - أحكام المزارعة:

- ❖ أن تكون المدة محددة ومعيّنة كسنة مثلاً.
- ❖ أن يكون الجزء المتفق عليه معلوم القدر كالنصف أو الثلث أو الربع.
- ❖ أن يكون البذر من صاحب الأرض.
- ❖ كراء الأرض بثمن نقداً أولاً من المزارعة.²

ج - شروط عقد المزارعة:

- ❖ أن يكون العاقدان أهلاً للشراكة.
- ❖ أن يتم التخلية بين الأرض والعامل، ليتمكن من العمل.
- ❖ أن يتم تحديد جنس البذر ليصير الأجر معلوماً.
- ❖ أن يتم تحديد من عليه البذر.
- ❖ أن يتم تحديد مدة المزارعة، لأن المزارعة عقد على منافع الأرض أو منافع العامل، والمدة هي المعيار الذي يعلم به ذلك وإذا لم تحدد مدة صحة المزارعة ووقعت على زرع واحد.³
- ❖ بيان نصيب من لا بذر له، لأنه يستحقه عوضاً بالشرط فلا بد أن يكون معلوماً ولو ضمناً بأن يبين نصيب الآخر فيكون الباقي هو نصيب الأول.

2 - المساقاة.

¹ - أحمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص56.

² - أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، دار الإمام البخاري، المدينة المنورة، 2002، ص ص303-304.

³ - حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسن أبودية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار حرير للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص218.

أ - تعريف المساقاة:

هي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجرة بجزء مما يخرج من ثمارها، وهي عقد شراكة بين مالك الشجرة أو الزرع والعامل عليه، وعلى هذا الأخير أن يقوم بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة نظير جزء شائع من الغلة.

ب - شروط المساقاة:

تتمثل شروط المساقاة في:

- ❖ الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليها من قبول وفعل.
- ❖ أن تكون حصة كل منهما حصة مشاعة منه.
- ❖ أن تجري المساقاة قبل نضج الثمر.
- ❖ أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين وكذا الأعمال.
- ❖ أن ينتفع بثمرتها مع بقاء أصولها.
- ❖ أنها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتراضي.
- ❖ أن تكون المدة محددة وفي ذلك اختلاف الفقهاء فيجوز أن تكون لسنوات عدة، أما القلة فتقدر بمدة تسع لحصول الثمر.

ج - كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية :

وتكون على النحو الآتي:

الصورة الأولى: تكون الأرض والأشجار من قبل البنك الإسلامي والمستلزمات والعمل من الطرف الآخر.

الصورة الثانية: تكون الأرض والأشجار والعمل من طرف، والمستلزمات من طرف البنك الإسلامي.

الصورة الثالثة: تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من طرف والعمل من الطرف الآخر.

الصورة الرابعة: تكون المستلزمات من البنك الإسلامي الذي يمول توفيرها والأرض والأشجار من طرف آخر، والعمل من طرف ثالث.

الصورة الخامسة: تكون المساقاة بالاشتراك في الأرض والأشجار والمستلزمات والعمل. 2

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية.

تستخدم البنوك الإسلامية إلى جانب صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد صيغا أخرى قائمة على التمويل بالمداينة، حيث أن الجانب التمويلي في العملية يطغي عليه البعد التجاري المتعلق بالبيع، فالعلاقة بين البنك وعميله يغلب عليها صفة الدائن والمدين وهذا النوع يفضلته الكثير من المتعاملين لتقص المخاطر المترتبة عنه عكس النوع الأول.

أولاً: صيغة المراجعة.

1 - تعريف صيغة المراجعة وشروطها

أ - تعريف المراجعة:

عرفها الفقهاء بأنها بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة، أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافاً إليها ربح معلوم.¹

ب - شروط المراجعة:

- يلزم لصحة المراجعة بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد إلا أنه يختص بشروط أخرى وهي:
- ❖ أن يكون الثمن معلوماً للمشتري الثاني العميل لأن المراجعة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، فإذا لم يتحقق هذا العلم للمشتري فالبيع فاسد.
- ❖ أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو قدراً معيناً.
- ❖ ضرورة تملك البنك السلعة لنفسه وحيازته لها.
- ❖ جواز الأخذ بالزام الوعد وعدمه.

¹ - محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، رقم 01، 2018، ص284.

❖ يشترط لصحة عملية المراجعة أن يقوم العميل بشراء سلع ملموسة، فالمراجعة لا تصلح بالنسبة

للخدمات والتحويلات النقدية.¹

2 - أنواع المراجعة.

تنقسم المراجعة إلى قسمين:

أ - المراجعة البسيطة:

وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً بمثل الثمن الأول وزيادة ربح، أو هي شراء أو بيع سلعة بسعر التكلفة يضاف إليه نسبة أو مقدار محدد من الربح باتفاق الطرفين، كأن يقول شخص لآخر أشتري منك هذه السيارة بسعر التكلفة وأرباحك ألف دينار أو 90% من سعر التكلفة، فإذا قبل البائع بذلك وجب عليه شرعاً أن يُبين سعر التكلفة، ولا يجوز له أن يكتّم ذلك.²

ب - المراجعة للأمر بالشراء (المركبة):

وهي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من البنك الإسلامي هذه السلعة بعد أن يحدد له مواصفاتها يقوم بشرائها منه مراجعة على تكلفتها عندما يشتريها البنك، ويسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء، أما البنك فيسمى بالمأمور بالشراء أو البيع.³

وقد أصبح البيع المراجعة للأمر بالشراء، أو ما يمكن أن يعبر عنه "مع الوعد بالشراء" منتشرًا بشكل كبير في المؤسسات الإسلامية المالية، حيث وبطلب من العميل تقوم المؤسسة المالية بشراء سلعة سواء كانت للأفراد مثل السيارات، أو المنازل أو غير ذلك، أو ما كان منه للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية و المعدات التي تحتاجها المصانع، أو المواد الأولية التي تحتاج إليها في المشاريع الإنشائية،

¹ - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2004، ص137.

² - نجاح ميدني، الطاهر قانة، توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المراجعة للأمر بالشراء نموذجاً)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 11، ديسمبر 2016، ص535.

³ - عبد العظيم أبو زيد، بيع المراجعة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004، ص95.

على أساس أن طال التمويل يشتري السلعة هذه بعد تملك المؤسسة المالية لها مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة، ويزيد هذا الهامش وينقص حسب المدة التي يتم فيها السداد.¹

ثانياً: صيغة السلم والاستصناع.

1 - صيغة السلم:

يعد عقد السلم من أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وأيضاً المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي والمزارعين وتشغيل العمالة.

أ - تعريف السلم:

هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد، وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل.

كما يعرف على أنه "عبارة عن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال، مع تأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل لاحق، وبيع السلم هو عكس البيع بثمن مؤجل، وقد عرفه الفقهاء بأنه بيع أجل بعاجل، حيث يتم توفير السيولة النقدية للعملاء، مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالا، ويكون الاستلام مؤجلاً لأجل معلوم، وتلائم هذه الصيغة المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين، حيث يقوم البنك بشراء المحصول مقدماً.²

ب - شروط السلم:

شروط متعلقة ببيع المسلم فيه: نذكر³

¹- خليفة بوجحيش، نصيرة بلخضة وآخرون، دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي-الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، أيام 23-24 فيفري 2011، ص12.

²- محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس نظرية وتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص198.

³- أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامي-البيع-القروض-الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2007، ص42

- ✓ تأجيل التسليم بالنسبة للمسلم فيه، لأن في هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع، وأجاز الشافعية أن يكون التسليم حالا.
- ✓ أن يكون الأجل معلوما باتفاق المذاهب، وأجاز الإمام مالك أن يكون بتوقيت معلوم ولو كان غير محدد كالخصاد.
- ✓ أن يكون المسلم فيه ديناً في الذمة، ولا يكون معيناً حق رب السلم بذاته بل هو دين في ذمة المسلم إليه بذلك لا يجوز السلم في العقار.
- ✓ أن يكون المسلم فيه معلوما علماً برفع الجهالة من حيث المقدار عدداً أو كيلاً أو وزناً.
- ✓ أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه عند حلول الأجل.
- ✓ ألا يعمل البدلين إحدى علل الربا بأن كان البيع والثمن من دائرة الأموال.
- ✓ تحديد مكان التسليم والأصل أن يكون مكان العقد وإن كان البعض لا يعتبره شرطاً.

شروط رأس المال السلم:¹

- ✓ تعجيل رأس المال وتسليمه للبائع فعلاً في مجلس العقد، ويجاز لمالكه تأخيره لمد لا تزيد عن ثلاث أيام ولا يجوز تأخيره عند جمهور الفقهاء حتى لا يتحول إلى بيع الدين بالدين.
- ✓ بيان جنس رأس المال [دينار، درهم، جنيه.....].
- ✓ بيان قدر رأس المال [المليون، نصف مليون...].

2- صيغة الاستصناع:

أ- تعريف الاستصناع:

فالاستصناع هو عقد من عقود التمويل الإسلامي، بمقتضاه يتم صنع السلع وفقاً لطلب، بمواد من عند الصانع بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلاً أو على أقساط، وفي هذا العقد يسمى المشتري مستصنعاً والبائع صانعاً والشيء محلاً لعقد مستصنعاً فيه، والعوض يسمى ثمناً.¹

¹- محمد حربي العريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع السابق، ص208.

الاستصناع عقد بين طرفين، يسمى الأول صانعا (البائع) والذي يقوم بصناعة شيء معين وبمواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني والذي يسمى مستصنعا (المشتري)، بناء على طلب منه، مقابل ثمن معلوم، وتجدر الإشارة إلى أن الثمن يمكن أن يكون حالا أو مؤجلا، وقد يسدد على أقساط.²

ب - شروط وأركان الاستصناع.

للاستصناع شروط بالإضافة إلى الشروط العامة للعقد وهي:

✓ بيان جنس الشيء المراد تصنيعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجال للاختلاف أو النزاع.

✓ أن يكون محل العقد مما يجري عليه التعامل بين الناس.

✓ أن تكون المواد الخام والعمل من الصانع.

✓ أن يكون فيه أجل.³

أما أركان الاستصناع نذكر منها:

✓ العاقدان: الصانع الذي يطلب الصنعة، والمستصنع الذي يقوم بعملية التصنيع.

✓ صيغة العقد: الصيغة التي تتم بين العاقلين (الإيجاب والقبول).

✓ محل العقد: موضوع العقد (العين المصنوعة أو العمل من الصانع، الثمن).

✓ أن يكون محل العقد مما يجري عليه التعامل بين الناس.

✓ أن تكون المواد الخام والعمل من الصانع.

✓ أن يكون فيه أجل.¹

¹- علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيرفة التمويل التجارية الإسلامية "بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2012، ص 368.

²- أمين قسول، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية-تحليل نظري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 19، جانفي 2018، ص 49.

³- محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، مرجع سابق، ص 191.

ثالثاً: التمويل بأشكال أخرى.

1 - صيغة الإجارة:

أ - تعريف الإجارة:

تطبق البنوك الإسلامية صيغة الإجارة وتتم بتقديم خدمات للعملاء بطلب منهم، متمثلة في تأجير مباني وآلات ومعدات مختلفة لينتفعوا من خدماتها، وهذا في حالة عدم إمكانية العميل تسديد قيمتها، أو لكون احتياجه إليها ليس احتياجاً دائماً وإنما لفترة محدودة، فإنه يطلب الحصول على حق الانتفاع بالمتنقولات والعقارات خلال مدة معينة مقابل ثمن معلوم يدفعه دورياً.²

ب - شروط الإجارة:

- ✓ توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام.
- ✓ أن يكون المؤجر مالكا للعين المؤجرة.
- ✓ أن يكون الثمن معلوماً جنساً ونوعاً وصفة.
- ✓ أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.
- ✓ ألا يتعلق بالعين المؤجرة حق للغير.
- ✓ أن تكون المنفعة معلومة علماً نافعاً للجهة المؤدية للنزاع.
- ✓ أن تكون المنفعة مقدورة التسليم.³

¹ - أحمد شوقي سليمان، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها - حالة عملية -، الهندسة المالية، العدد 59، أبريل 2017، ص76.

² - نقادي حفيظ، مرجع سابق، ص247.

³ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص196.

ج - أنواع الإجارة:

التأجير التشغيلي: في هذه الحالة يتقدم المستأجر إلى البنك الإسلامي لتأجير أصل ما لمدة محددة، يتم خلالها استغلال الأصل المؤجر لصالح المستأجر، وتتميز بأنها محددة بأجل يرد المأجور بعدها إلى المالك أو يحدد العقد لمدة أخرى، ولا يتطلب هذا النوع إطفاء كامل القيمة الأصل.¹

التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك): في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر، مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الوعد، أو بسعر رمزي أو بدون مقابل، والوعد بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بدون مقابل هو المقصود بالتأجير التمويلي.²

2 - صيغة القرض الحسن

أ - تعريف القرض الحسن:

وهو عقد بين طرفين لأحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه، وبالتالي هو نظير القرض بفائدة ربوية في الاقتصاد الوضعي، وتضاف عادة كلمة "حسن" على المقرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام، أي عدم وجود العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء.³

ب - شروط القرض الحسن:

لتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط، نوجزها في الآتي:

¹ - حسني عبد العزيز يحيى، مرجع سابق، ص 97.

² - محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، مرجع سابق، ص 260.

³ - إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2019، ص 34-35.

- ✓ التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها هذا القرض، وبالتالي بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.
- ✓ يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقرض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط.
- ✓ على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا وبالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها.
- ✓ يجب أن يكون القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل.
- ✓ أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.
- ✓ أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.¹

3 - صيغة التمويل عن الطريق البيع الآجل:

أ - تعريف البيع الآجل:

البيع الآجل من الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية والتي توجه لسداد قيم السلع مع تقديمها والسماح بتأجيل السداد إلى أجل مسمى، وهو البيع إلى أجل معلوم بزيادة عن الثمن النقدي في الحال.

ب - تطبيقات البيع الآجل بالبنوك الإسلامية :

يمكن للبنوك الإسلامية أن تقدم هذا التمويل على طريقتين كالتالي:

بيع آجل: بأن تباع السلعة بسعر متفق عليه مع الشاري ويتم تسليم السلعة في الحال في مجلس البيع ثم استلام ثمنها آجلا في موعد لاحق محدد.

بيع تقسيط: بأن تباع السلعة بسعر متفق عليه مع الشاري ويتم تسليم السلعة في الحال في مجلس البيع ثم استلام ثمنها على أقساط بمواعيد لاحقة.

¹ - سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05، جانفي 2018، ص ص 102-103.

البيع الآجل من أساليب التمويل التي تلجأ إليها البنوك الإسلامية ، ونظرا لمرونته وسهولة التعامل به يقبل عليه الكثير من العملاء.

ج - شروط البيع الآجل:

للبيع الآجل شروط لا يصلح العقد إلا وهي كما يلي:

✓ أن يكون البائع مالكا للسلعة، أي لا يجوز أن تكون السلعة في غير مالك البائع أثناء البيع.

✓ أن تكون السلعة مقبوضة للبائع وهو حائز لها.

✓ ألا يدخل في البيع أي شكل من أشكال الربا.

✓ ألا تكون السلعة البيعة مؤجلة.

✓ أن يكون البيع بالتقسيط نافذا، فلا يصلح تعليق عقد البيع على أداء جميع الأقساط،

ألا يشترط أن يزيد البائع الثمن عند التأخر عن الوفاء ببعض الأقساط فإذا اشترط ذلك كان فائدة ربوية محرمة.¹

¹- مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1990، ص15.

خلاصة الفصل الثاني:

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية فرض على البنوك التقليدية الدخول لهذا السوق (الصيرفة الإسلامية) وذلك بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك وفروعها من أجل استقطاب المتعاملين.

هذه الدراسة تبين مفهوم وتعريف آلية النوافذ الإسلامية وسرد تاريخ نشأتها والأسباب التي أدت لنشأتها، كل هذا يعطي صورة أوضح حول هذه الآلية. بعد ذلك تطرق في هذه الدراسة إلى بيان أهداف هذه النوافذ وبيان موضوعية تلك الأهداف، ذكر الأهداف يجعل القارئ يفهم ويفقه ما دور هذه النوافذ في الصيرفة الإسلامية، ثم قمنا ببيان بعض الأنشطة التي تقوم بها النافذة والخصائص التي تضبطها وتنظم سيرورتها.

المبحث الثاني من هذا الفصل خصص للتحديات والمعوقات التي تصادف وتعرقل عمل النافذة وذلك من أجل بيانها ومعرفتها، دون أن ننسى عوامل نجاحها وما ينتج عنه من آثار اقتصادية إيجابية.

أيضا المبحث الأخير تحدثنا عن حكم التعامل بآلية النوافذ الإسلامية في ضوء الإسلام من أجل إزالة اللبس خاصة في علة اختلاط أموال النافذة الإسلامية بأموال البنك التقليدي.

الفصل الثالث

تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشباك البنوك العمومية بالجزائر

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية بالجزائر عملا بأحكام النظام 02.20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كما تعتبر وكالة تيارت من الوكالات الأولى للبنك التي أطلقت هذه الخدمات وهذا في سبتمبر 2020، أي بعد ستة (6) أشهر فقط من بداية العمل بالصيرفة الإسلامية بالبنوك العمومية.

سنحاول من خلال هذا الفصل إلى التعرف على البنك الوطني الجزر وخدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها وكالته البنكية تيارت ومزيجها التسويقي، وكذا التطرق إلى تحليل وتفسير إجابات عملاء الوكالة حول تسويق الوكالة لهذه الخدمات.

ويكون ذلك من خلال المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري. BNA.
- ❖ المبحث الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها وكالة تيارت ومزيجها التسويقي.
- ❖ المبحث الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التعريف بالبنك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري BNA، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، فالمطلب الأول يتناول تعريف البنك من خلال النشأة والتطور، أما في المطلب الثاني فيتطرق لمعرفة وظائف وأهداف البنك لوطني الجزائري وفي المطلب الأخير نستعرض الهيكل التنظيمي لبنك لوطني الجزائري.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم Société par actions تأسس بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966م، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري ، حيث انه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية تمارس نشاطها وهي¹:

القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.

❖ القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.

❖ البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968.

❖ بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان

¹ - من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع www.bna.com تاريخ التصفح: 06/2021 / 23.

في عام 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع المسير ذاتيا في ذلك الوقت.

وفي سنة 1988 م وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فانه تم تحويل البنك الوطني الجزائر إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 3.4 مليار دينار جزائري.

وبفضل قانون القرض والنقد رقم 10/90 من 14 أفريل 1990م الذي يشكل إصلاح جذري للنظام المصرفي، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل. وفي جوان 2009 تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون لكل سهم.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

إن البنك الوطني الجزائري وعلى غرار البنوك التجارية وبصفته مؤسسة عمومية تهدف بالدرجة الأولى إلى أن تكون كيان مرموق وسمعة جيدة وسط النظام المصرفي الجزائري، فانه يقوم بوظائف متعددة يرى فيها سبل ناجعة لتحقيق الأهداف المنشودة.

الفرع الأول: وظائف البنك الوطني الجزائري :

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات متعددة أهمها¹:

¹ - وثائق داخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

- ❖ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقداً أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).
- ❖ استقبال عمليات الدفع التي تتم نقداً أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطيد Domiciliation والتحصيل Virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- ❖ يمنح القروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- ❖ يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- ❖ توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها.
- ❖ اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
- ❖ كما يقوم البنك الوطني الجزائري بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم (شراء أوراق تجارية) وصولات الدفعات المبالغ، المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين Les Collectivités Publiques الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد وإعادة خصم القيم.
- ❖ يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- ❖ التمويل لمختلف عمليات التجارة الخارجية.
- ❖ استقبال في شكل ودیعة مبالغ السندات Les Titres

- ❖ استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند الأمر، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية.
- ❖ يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء والبيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة.
- ❖ يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.
- ❖ اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع بالإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير منقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- ❖ البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني جملة من الأهداف يمكن تقسيمها كما يلي:

أولاً: أهداف على المستوى المحلي:

السعي في استحداث الطرق والتقنيات في كل المجالات وفي كل الأقسام والمصالح (المقاصة، مصلحة العمليات مع الخارج، مصلحة صندوق والمحفظة،¹ قروض والتزامات) لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.

1. قسم العمليات مع الخارج:

في هذا القسم سطرت أهداف نذكر منها:

¹ - خريتش حسنة، تقرير تدريبي ميداني المدرسة الوطنية للإدارة، 2003، ص11.

❖ تسهيل العمليات مع المتعاملين بوضع شبكة معلوماتية خاصة بالـ BNA في كل فروع الوطن دون الحيازة لأي ولاية.

❖ فتح المجال للتشاور فيما يخص اتخاذ القرارات على المستوى المركزي والفروع الأخرى.

2. عمليات المقاصة:

وذلك بوضع أسس حديثة لعمليات المقاصة إذ يرى أن أهم شيء هو تقليص الوقت لتسوية وضعية المتعاملين وريح أكثر، وكذا زيادة التنسيق فيما بين البنوك والبنك المركزي الأمر الذي يتطلب تطوير مستوى الخدمات من طرف البنك، وقدرة شبكة المعلومات على القيام بهذه العملية بفعالية وفي أقل وقت ممكن دون اللجوء إلى البنك المركزي.

3. قسم القروض:

يقوم بنك BNA بتقديم قروض للقطاع الصناعي والزراعي وذلك بوضع برامج خاصة مع الدراسة المعمقة لأصحاب الطلب لتمديد وتوسيع عمل الوكالة وبالتالي السيطرة واستقطاب الطلب وزيادة رؤوس الأموال بشكل كبير للقيام بالمشاريع الاستثمارية.

4. المنازعات:

يعمل بنك BNA على:

❖ التقليل من المنازعات لتحسين سمعة البنك وذلك باستخدام أفضل الوسائل وشبكات المعلوماتية التي تقلل من نسبة الخطأ أو انعدامها.

❖ التكوين من استعمال أجهزة الإعلام الآلي وكذا الأجهزة اللازمة لسيرها.

❖ وضع دورات تكوينية لمختلف الإطارات والموظفين قصد تحسين أداء الخدمات البنكية.

❖ ادخل أحدث التقنيات إلى الشبكة قصد تعامل البنك مع البنوك الأخرى والمتعاملين بصورة متطورة وجيدة.

ثانيا: أهداف على المستوى الدولي:

أما بالنسبة لأهداف البنك على المستوى الدولي فقد تمثلت فيما يلي:

- ❖ توسيع وتحسين المعاملات الاقتصادية فيما يخص تحويلات الوكالة بالبنوك الأجنبية.
- ❖ توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات.
- ❖ تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذا أمكن ذلك من خلال الشبكة الالكترونية للمعلومات.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أما البنوك الخاصة المحلية والأجنبية حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة، أجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، ترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك الوطني الجزائري من الهيكل التنظيمي التالي:

الهياكل الملحققة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

DRH: مديرية الموارد البشرية.

DF: مديرية التكوين.

DMG: مديرية الوسائل العامة.

DPP: مديرية المحافظة على الأملاك.

DPPI: مديرية تطوير التراث العقاري.

CGOS: مركز تسيير الخدمات الإجتماعية.

شبكة الاستغلال: تضم شبكة الإستغلال للبنك 19 مديرية جهوية للاستغلال تشرف على 217 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المبحث الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها وكالة تيارت ومزيجها التسويقي.

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرف على وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري وخدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها وكذا المزيج التسويقي المطبق أثناء عملية تسويقها لمنتجاتها الإسلامية .

المطلب الأول: تقديم وكالة تيارت وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: تعريف وكالة تيارت:

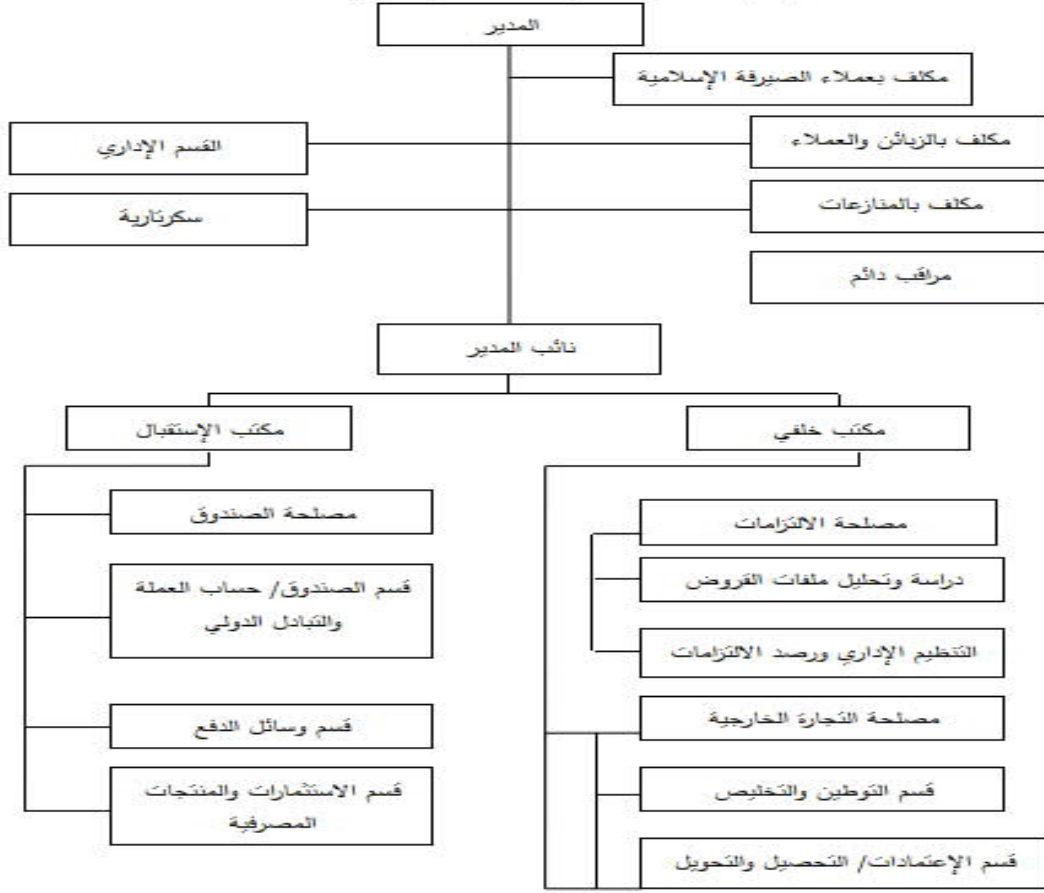
تعتبر وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري من بين 214 وكالة تجارية موزعة عبر كافة التراب الوطني، تحمل الرقم 451 وهي تابعة للمديرية الجهوية شلف كانت وكالة تيارت من بين الوكالات الأولى التي بدأت العمل بالصيرفة الإسلامية وكان ذلك في سبتمبر 2020م.

تقع الوكالة في وسط مدينة تيارت توظف 26 موظفا موزعين على مختلف الأقسام والمصالح.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت:

تتشكل وكالة تيارت من مجموعة من الأقسام والمصالح موزعة في هيكل تنظيمي على الشكل التالي:

الشكل (02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت -



المصدر: وثائق داخلية لوكالة تيارت 671 الجزائري للبنك الوطني 2021/06/17.

المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

بتاريخ 4 أوت 2020 أطلق البنك الوطني الجزائري رسميا نشاط الصيرفة الإسلامية ، ليصبح بذلك أول بنك عمومي يقوم بممارسة هذا النشاط في الجزائري.

وفي هذا الإطار يطرح البنك الوطني الجزائري لتعاليم مجموعة كبيرة من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية ، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة الإسلامية ، هذه المنتجات البالغ عددها

تسعة (9) والمنحصة لمرحلة انطلاق العمل بالصيرفة الإسلامية ، مصممة من أجل تلبية الطلب الملح والمرصود، لمختلف فئات المجتمع من أفراد مدخرين، مهنيين ومؤسسات وتتمثل في الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الإسلامي الجاري، حساب التوفير الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد، والمراجعة للتجهيزات، وكذا الإجارة.¹

وهي نفس المنتجات المتاحة أمام زبائن البنك الوطني الجزائر وكالة تيارت منذ شهر سبتمبر 2020م والتي يمكن تقسيمها إلى صيغ الادخار (الحسابات المصرفية الإسلامية) وصيغ التمويل (المراجعة للسيارات، المراجعة للعقارات للتجهيزات، الإجارة ويمكن إنجازها كما يلي:

الفرع الأول: صيغ الادخار:

وتتمثل في:

أولاً: الحساب الإسلامي الجاري:

وهو حساب يتيح لأصحابه حفظ أموالهم في البنك مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي عليهم في أي وقت، سواء عن طريق إصدار الشيكات للدائنين أو السحب من رصيدهم مباشرة من خلال فروع البنك أو من خلال الصراف الآلي للبنوك الأخرى، وهو متاح بشكل كبير أمام الموظفين أصحاب المرتبات الشهرية، كما يزود صاحب هذا النوع من الحسابات بدفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية الإسلامية .

ثانياً: حساب التوفير الإسلامي:

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يحتوي أموالاً أوكلها أفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون

¹ - بيان صحفي لإدارة البنك بتاريخ 2020.08.04 متاح على الموقع صحافة www.bna.dz

أرباح، وهو متاح للأشخاص (الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين، حيث يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، كما تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا ويتم استثمار أمواله في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار الأموال دون أي زيادة و متاح في أي وقت، مع احتوائه على بطاقة توفير إسلامية إلكترونية.

1- حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر:

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره، يسمح لصاحبه التوفير بالصيغة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية حيث يمكنه تسيير حسابه بنفسه.

وهو متاح بأرباح وبدون أرباح كما هو الشأن في حساب التوفير الإسلامي السابق ذكره، يتم بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من هذا الأخير وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية .

يتم احتساب مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح الذي يعتمد على مبدأ المضاربة بالتناسب مع مدة الادخار وفقاً لمفتاح توزيع تقاسم الأرباح كما يلي:

مدة الادخار	حصة البنك الوطني الجزائري	حصة الزبون
03 أشهر	%50	%50
06 أشهر	%45	%55
12 شهرا	%35	%65
18 شهرا	%30	%70
24 شهرا	%25	%75
36 شهرا	%20	%80
48 شهرا	%15	%85
60 شهرا	%10	%90

يقدر البنك ويأخذ تكاليف المضاربة في آخر السنة المحاسبية من خلال¹:

$$\text{الربح الصافي} = \text{أرباح التمويل} - \text{تكاليف المضاربة}$$

ويتم احتساب الأرباح التي توزع على الزبون طبقا للصيغة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة على الزبون} = \text{الربح الصافي} * (\text{حصة المشاركة في التمويل}) = \text{الربح الصافي} * (\text{مبلغ استثمار الزبون} / \text{مبلغ الاستثمار الإجمالي}).$$

2- حساب التوفير الإسلامي غير المقيد:

وهو حساب لأجل يخضع لمبدأ المضاربة الذي يركز على تقاسم الخسائر والأرباح، يسمح من خلاله صاحب الحساب للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم بها هذا الأخير، وهو حساب موجه خصيصا لصالح الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأفراد ممن يملكون الجنسية الجزائرية، يتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية السنة.

¹ - وثائق داخلية للبنك www.bna.dz، تاريخ التصفح 17/06/2021.

يتم فتح هذا النوع من الحسابات عن طريق إمضاء اتفاقية فتح الحساب.

ثانيا: صيغ التمويل:

وتتمثل فيما يلي¹:

1. المراجعة للعقار:

وهي صيغة تمويل تتيح لزبون البنك الوطني الجزائري اقتناء عقار سكني، والمراجعة العقارية هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري) المشتري المشترك احتمالا (الزوج الزوجة) والبنك البائع.

يعد البنك كأول مشتري تجاه البائع وكبائع تجاه الزبون، حيث يقوم البنك بشراء العقار نقدا من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه.

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 75 سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000 دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى 90% من سعر العقار.

2. المراجعة للتجهيزات:

هي عقد بيع لاقتناء (تجهيزات، أجهزة كهربومنزلية، أثاث) بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك (البائع)، حيث يكون البنك مشتريا تجاه البائع وموردا تجاه الزبون، فيقوم البنك باقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولطرق التسديد.

¹ - متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك www.bna.dz تاريخ التصفح 17/06/2021

وتمويل المراجعة للتجهيزات متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 75 سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم مع تمويل يمكن أن يصل إلى 90% من سعر التجهيز (000 000 1 دج) مع فترة سداد تتراوح بين 12 شهرا و36 شهرا.

3. المراجعة للسيارات:

وهي عبارة عن عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك، حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولكيفيات التسديد.

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 70 سنة .

وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000 دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى 85% من سعر بيع المركبة مع فترة سداد تتراوح بين 12 و60 بأقساط شهرية ثابتة بالإضافة إلى إمكانية السداد المسبق (كامل أو جزئي).

ويبقى العمل بهذا النوع من التمويلات محمد إلى إشعار آخر بسبب أزمة السيارات التي تعرفها البلاد وعدم توفر السيارات المركبة في الجزائر منذ مدة، بالإضافة إلى الملاحقات القضائية التي تعرض لها أغلب أصحاب مصانع تركيب السيارات والتي أدت إلى توقف عملية التركيب بأغلبها إن لم نقل كلها، ويبقى العمل بهذا النوع من التمويلات مرهون ببداية العمل بدفتر الشروط الجديد الخاص بتركيب السيارات في الجزائر الذي لم يرى النور بعد.

4. الإجارة:

التمويل بالإجارة هو عقد إيجار لأموال منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك)، يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى الممولين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات.

هذا النوع من التمويلات الإسلامية موجه خصيصا للأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة، التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشترط فيه مبلغ ضمان مطلوب " هامش الجدية " والمقدر بـ 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل، كما تقدر المدة القصوى للإجارة بخمس سنوات (05) دون أن تقل عن عامين (2)، يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار.

ويتوزع زبائن النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على خدمات الصيرفة الإسلامية المقدمة كما هو مبين في الجدول التالي¹:

الجدول رقم (02) : توزيع زبائن الصيرفة الإسلامية للبنك الجزائري وكالة تيارت على مختلف الخدمات.

¹ - تصريح للمكلف بزبائن الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

نوع المنتج الإسلامي	عدد الزبائن	النسبة	ملاحظة
الحساب الجاري	22	14.38%	
حساب الادخار	83	54.25%	
حساب الاستثمار	28	18.30%	
الحساب التجاري	11	7.19%	
المراجعة للتجهيزات	04	2.61%	
المراجعة للعقار	02	1.31%	الملفات في الدراسة
المراجعة للسيارات	/	/	لم تنطلق بعد
الإجازة	03	1.96%	الملفات في الدراسة
المجموع	153	100	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق داخلية للبنك.

ثالثا: خدمات مصرفية أخرى:

1- البطاقة الإسلامية الإلكترونية:

وهي منتج جديد تم استحدثه ليتماشى مع مختلف الحسابات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري تسمح لأصحابها بالاطلاع على الرصيد وسحب أموالهم وإجراء التحويلات من حساب إلى آخر واقتناء السلع والخدمات في أية لحظة دون اللجوء إلى دفاتير شيكاتهم أو نقودهم وهي خدمة متاحة 24/24 سا و 7/7 أيام، وهي متوفرة على مستوى وكالة تيارت.

2- تطبيق : WINPAY-BNA

الذي يمكن لأصحاب الحسابات الإسلامية الاستفادة من خدماته المتنوعة، وهو تطبيق يركز على مسح رمز الاستجابة السريعة، موجه للأفراد المهنيين والمؤسسات، ويمكن تحميله مجانا على APP PLAY STORE

يسمح هذا التطبيق وبحركة بسيطة القيام بمجموعة من العمليات من أي مكان في كل وقت وفي عدة حالات، بالمنزل وبالمحلات التجارية، بالمطعم وعلى مستوى مقدمي الخدمات العمومية، بين أفراد العائلة بين الأصدقاء أو بين زملاء العمل وهو وسيلة جديدة للدفع يتيح باقة متنوعة من العمليات:

بالنسبة للأفراد:

- ❖ إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة.
- ❖ إجراء عمليات التحويل لمستخدمي هذا التطبيق.
- ❖ الإطلاع على الرصيد وكشف العمليات المنجزة وطلبات تحويل الأموال.

بالنسبة للمؤسسات:

- ❖ مقابل الخدمات المنجزة code-QR قبول عمليات الدفع المنجزة عن طريق رموز الاستجابة السريعة.
- ❖ الإطلاع على الرصيد.
- ❖ تسير البائعين ونقاط البيع.
- ❖ الإطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع.
- ❖ الإطلاع على كشف العمليات المنجزة.

3- تطبيق BNatic

وهو تطبيق بدأ العمل به أكتوبر 2019 يسمح لعملاء البنك عموما وعملاء النافذة الإسلامية خصوصا أفراد كانوا أم مهنيين أم مؤسسات بتسيير حساباتهم بواسطة هواتفهم الذكية بكل أمان وأريحية وهذا 24.24 سا و 7.7 أيام دون الحاجة للتنقل إلى الوكالة ، كما يسمح هذا التطبيق بالاستفادة من خدمات¹:

¹ - تاريخ التصفح WWW.BNA.DZ.2021/06/17- الموقع الرسمي للبنك على الأنترنت

- ❖ الإطلاع على محتوى الحساب.
- ❖ الإطلاع على أرصدة الحساب وكذا العمليات المسجلة عليه.
- ❖ إصدار التحويلات المالية نحو الغير.
- ❖ طلب دفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية.

المطلب الثالث: المزيج التسويقي لخدمات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت الفرع الأول: الخدمة:

يقدم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت مجموعة من المنتجات المتكاملة تتنوع بين خدمات الادخار حساب التوفير الإسلامي، حساب الاستثمار الإسلامي، حساب التوفير للشباب، الحساب الجاري) خدمات التمويل (المراحة للسيارات، المراحة للعقار، المراحة للتجهيزات، الإجارة) بالإضافة إلى بعض الخدمات المدعمة كالتطبيقات الرقمية والبطاقة الإلكترونية الإسلامية الموصولة بالحساب الإسلامي والتي تسمح بإجراء العديد من العمليات على أجهزة الصراف الآلي للبنوك بما في ذلك السحب والدفع النقدي، التحويلات، الإطلاع على الرصيد، والدفع عبر الانترنت، وعلى أجهزة... وهي خدمات سبق التطرق إليها بالتفصيل في المطلب السابق.

كما تعتبر هذه الخدمات في المرحلة الأولى من مراحل دورة حياة الخدمة وهي مرحلة التقديم (تقديم منتج موجود في السوق لكن جديد بالنسبة للبنك)، حيث تميزت هذه المرحلة بعد حوالي 10 أشهر من بدايتها (عادة ما تكون طويلة نسبيا) بضعف الطلب نتيجة لعدم معرفة العملاء بها، يلعب فيها وقت تنفيذها وحسن اختياره دورا كبيرا في نجاح تلك الخدمة استمرارها وقت (إطلاق الصيرفة الإسلامية كان متزامنا مع الحراك السياسي وبعده جائحة كورونا) تم في هذه المرحلة التركيز على الأنشطة الترويجية ولو على مستوى مركزي بهدف التعريف بطبيعة هذه الخدمة وفوائدها بوجودها وبمنافعها.

وقد تم منح شهادة المطابقة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى وبإمضاء الدكتور بو عبد الله غلام الله رئيس المجلس للمنتجات التسع (09) السابقة الذكر، وهذا بعد إعداد الملف من طرف البنك وضبطه ثم تقديمه أمام الهيئة التي قامت بدر والتحقق من مدى مطابقتها للأحكام والمبادئ الشرعية المنظمة للصيرفة الإسلامية ، عملا بالمادة 12 من النظام 20 - 02.

شهادات المطابقة لهذه المنتجات تم وضعها تحت تصرف زبائن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت من خلال نشرها في جدول إعلانات زجاجي بخلفية ضوئية جذابة بقاعة الانتظار على مستوى الوكالة.

كما يضم البنك هيئة للرقابة الشرعية تتكون من السادة الدكتور كمال بوزيدي، الشيخ جعفر أولفقي - الشيخ أبو عبد السلام - والدكتور بوزيري السعيد، والتي من مهماتها مراقبة مدى مطابقة خدمات الصيرفة الإسلامية المقدمة على مستوى البنك مع مبادئ وأحكام ديننا الحنيف، والإشراف على عملية تقديمها فيمكن اعتبارها بمثابة لجنة للضبط الشرعي للصيرفة الإسلامية على مستوى البنك.

ومما سبق يمكن تحديد أبعاد المزيج الخدمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت من خلال الجدول رقم 03 التالي:

الاتساع

التمويلات	الودائع	البنك اليومي
تمويل المراجعة للعقار	الودائع الجارية الإسلامية	العمليات الجارية
تمويل المراجعة للتجهيزات	ودائع التوفير الإسلامي	البطاقة الإلكترونية الإسلامية
تمويل المراجعة للسيارات	ودائع الاستثمار الإسلامي	المشورة
تمويل الإجارة		التطبيقات الإلكترونية

العمق

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: التسعير:

يكتسي التسعير أهمية كبيرة لدى البنك الوطني الجزائري حيث يتم تحديد أسعار خدماته بشكل كبير على تكلفة إنتاجه لتلك الخدمات إلا أن هذا لا يمنع من أن يلجأ في بعض الأحيان إلى تسعير خدماته على أساس علاقته بالعميل والتي تعتمد على تخفيض هامش الربح الذي يحصل عليه لفائدة عملائه، فكان تسعير منتجاته الإسلامية على النحو التالي:

المراجعة للسيارات:

يكون تسعير المركبة بإضافة ما نسبته 9 من سعر المركبة بالنسبة للمدخرين و 9.5 بالنسبة لغير المدخرين، في مدة أقصاها 5 سنوات لاسترجاع مبلغ التمويل الذي قد يصل إلى 85 من سعر بيع المركبة.

المراجعة للعقار:

حيث يكون تسعير العقار المراد اقتناؤه بإضافة ما نسبته 5.75 من سعر العقار بالنسبة للمدخرين و6.25 بالنسبة لغير المدخرين في مدة أقصاها 40 سنة حسب عمر الزبون على ألا يتجاوز عمره 75 سنة مع تمويل يمكن أن يصل إلى 90 من سعر العقار.

المزاينة للتجهيزات:

يتم تسعير التجهيزات على مستوى البنك الوطني الجزائري في إطار صيغة المزاينة بإضافة ما نسبته 8.25 من سعر هذه التجهيزات بالنسبة للمدخرين و8.5 بالنسبة لغير المدخرين، في مدة أقصاها 30 سنوات لاسترجاع مبلغ التمويل الذي قد يصل إلى 90 من سعر التجهيزات المسقف بـ 1 000 000 دينار جزائري.

أما فيما يخص خدمات الادخار (الحسابات) فيشترط حد أدنى من الأموال عند فتحها كما يلي:

- ❖ الحساب الإسلامي الجاري: يشترط 1000 دينار جزائري كحد أدنى.
- ❖ الحساب الإسلامي التجاري: يشترط 5000 دينار جزائري كحد أدنى.
- ❖ الحساب الإسلامي للتوفير: يشترط 10000 دينار جزائري كحد أدنى.

ويتم تسعيرها بضم مجموعة من الخدمات في شكل حزم كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): أبعاد المزيج الخدمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

الحزمة	الخدمات	الفئة المعنية	التسعير
الحزمة الإسلامية	✓ حساب جاري إسلامي ✓ حساب توفير إسلامي ✓ حساب توفير إسلامي	الأفراد	59 دج/ سنة

		للشباب ✓ دفتر توفير ✓ بطاقة الكترونية إسلامية تقليدية + الدفع الإلكتروني	
990 دج / سنة	الأفراد	✓ حساب جاري إسلامي ✓ حساب توفير إسلامي ✓ حساب توفير إسلامي للشباب ✓ دفتر توفير ✓ بطاقة الكترونية إسلامية ذهبية ✓ بطاقة الرسائل النصية القصيرة	الحزمة الإسلامية الذهبية
3990 دج / سنة	الحرفيون والتجار	✓ حساب جاري إسلامي ✓ حساب توفير إسلامي ✓ دفتر توفير ✓ بطاقة الكترونية إسلامية تقليدية / ذهبية + الدفع الإلكتروني	الحزمة الإسلامية الحرفية
7990 دج / سنة	للمؤسسات	✓ حساب جاري إسلامي ✓ دفتر توفير ✓ بطاقة الكترونية إسلامية للأعمال ذهبية + الدفع الإلكتروني	الحزمة الإسلامية للأعمال

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق داخلية للوكالة

الفرع الثالث: التوزيع:

تعتمد وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري في تسويق منتجاتها الإسلامية على التوزيع المباشر من خلال الوكالة الوحيدة الموجودة بالولاية ، وذلك بالتواجد الشخصي للزبون في مقر الوكالة ومن خلال التوزيع غير المباشر فيما يخص بعض خدمات الإدخار المرتبطة بالبطاقة الإلكترونية والتي تمكن صاحبها من إجراء العديد من العمليات عن بعد وفي كل وقت كالسحب من الصراف آلي والتحويلات والاطلاع على الرصيد والدفع عبر الانترنت وغيرها من الخدمات المتاحة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع بالإضافة إلى التطبيقات الإلكترونية التي تتيح للزبون القيام بعدد العمليات المصرفية عن بعد وفي أي وقت كما سبق الإشارة إليه.

الفرع الرابع: الترويج:

بالإضافة إلى العملية الترويجية التي تقوم بها المديرية العامة للبنك من خلال مشاركتها في مختلف المعارض والندوات وكذا حضورها في المستمر في مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية وحتى من خلال موقعها الإلكتروني على الإنترنت، نظمت وكالة تيارت عديد التظاهرات والفعاليات التعريفية بالمنتجات الإسلامية المتوفرة على مستوى الوكالة، تمثلت أساسا في تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى عديد الهيئات، الإدارية بالولاية والتي تستقطب جمهورا، نذكر منها أبواب مفتوحة على مستوى كل من:

الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء 03 ماي 2021م.*

❖ بلدية تيارت يوم 04 ماي 2021م.

❖ القطب الجامعي كارمان يوم 21 أفريل 2021م.

كما تم تصميم مطويات تعريفية بكل خدمة إسلامية موضوعة على مستوى قاعة الانتظار بالبنك تحت تصرف زبائن الوكالة، وتوزع على الجمهور المشارك في مختلف الأبواب المفتوحة، بالإضافة إلى ملصقات تعريفية بمنتجات الصيرفة الإسلامية ذات الحجم المتوسط والكبير، تم إلصاقها على مستوى قاعة الانتظار وعلى مستوى القاعات والساحات التي احتضنت فعاليات الأبواب المفتوحة.

إضافة إلى كل هذا شارك موظفون من نافذة الصيرفة الإسلامية بالوكالة في حصص إذاعية على مستوى إذاعة تيارت الجهوية، خصصت للتعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية باعتبارها منتجات جديدة على مستوى البنوك العمومية عموما والبنك الوطني الجزائري خصوصا.

ويمكن توضيح عناصر المزيج الترويجي المعتمد من طرف البنك الوطني الجزائر وكالة تيارت خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): عناصر المزيج الترويجي المعتمد من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

عناصر المزيج التسويقي	كيفية تطبيقه على مستوى الوكالة
الإعلان والدعاية	من خلال الومضات الإشهارية في مختلف وسائل الإعلام من طرف الإدارة المركزية.
البيع الشخصي	من خلال الاتصال المباشر بين العملاء وموظفي البنك ويتم على مستوى الوكالة. من خلال البيانات الصحفية التي يصدرها

البنك والتي ترسل إلى مختلف وسائل الإعلام. النشر المستمر والمتواصل في موقع البنك على الانترنت وكذا مواقع التواصل الاجتماعي (عدم امتلاك الوكالة لوقع خاص واعتمادها على الموقع الوطني)	
لم نقف على استعمال هذا العنصر في المزيج الترويجي.	تنشيط المبيعات
لم يحتوي الهيكل التنظيمي سواء للإدارة المركزية أو الوكالة على قسم أو مصلحة العلاقات العامة.	العلاقات العامة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك

الفرع الخامس: الأفراد (موظفو الوكالة):

قصد الإعداد الجيد للكادر البشري لوكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري للتعامل بالصيرفة الإسلامية ، قامت إدارة البنك بإرسال كل من مدير الوكالة والمكلف بزائن الصيرفة الإسلامية والمكلف بالدراسات على مستوى الوكالة إلى دورات تدريبية عالية المستوى وفي محاور عديدة.

فكانت البداية بالدورة التي أشرف عليها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية *، والتي احتضنتها مراكز بنك البركة للتكوين في الصيرفة الإسلامية بالجزائر العاصمة، دامت الدورة 10 أيام كاملة وكانت مركزة حول مفاهيم الصيرفة المالية ومنتجاتها المالية، اختتمت باجتياز اختبار

يكون الناجح فيه من يجب إجابة صحيحة على 75% من الأسئلة المطروحة لتسلم للناجحين شهادات مصرفي معتمد في الصيرفة الإسلامية .

ليكون هناك تكوين ثاني لمدة أسبوع في مركز البنك الوطني الجزائري بالجزائر العاصمة،خصص للتكوين على نظام الإعلام الآلي الذي تتم من خلاله مختلف عمليات الصيرفة الإسلامية بالبنك تحت إشراف مهندسي وتقنيي الإعلام الآلي بالبنك.

واختتم تكوين موظفي الوكالة بأسبوع آخر في مركز البنك الوطني الجزائري، خصص للتكوين في مختلف الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تنظم عمل الصيرفة الإسلامية جزائر خاصة ما تعلق منها بالنظام 20-02.

الفرع السادس: العمليات:

كثيرا ما ارتبطت عملية تقديم الخدمات عموما والخدمات المصرفية خصوصا بظاهرة البيروقراطية،الجزائر وهو ما يصعب على العميل الحصول على الخدمة المصرفية في وقت قصير، هذا ما جعل البنك الوطني الجزائري يسعى إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من هذه الظاهرة بما يبسط عملية تقديم الخدمات المصرفية وتسهيلها، يأتي في مقدمتها استخدام التكنولوجيا في عملية تقديم الخدمات من خلال التطبيقات الرقمية التي يتم من خلالها تقديم عديد الخدمات المصرفية عن بعد ومن خلال الهاتف المحمول في أي وقت ومن أي مكان ومن دون التنقل إلى البنك، كالعمليات التي تتم على أجهزة الصراف الآلي للبنوك بما في ذلك السحب والدفع النقدي، التحويلات من حساب إلى حساب، الإطلاع على الرصيد ، والدفع عبر الانترنت ،وعلى أجهزة... كما اتخذت إدارة البنك إجراءات تسهيلية متعلقة بفتح الحسابات المصرفية من شأنها التقليل من الجهد والوقت حيث يمكن هيئة دولية تابعة لمجلس التعاون الإسلامي مقرها البحرين تشرف على الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية لزبائن البنك الفتح المسبق للحساب المصرفي أين

ما كانوا وذلك من خلال تطبيق BNAtic أو من خلال موقع البنك على الأنترنت، حيث يقوم العميل بملاً إستمارة معلومات متوفرة على الأنترنت ثم تحميل الوثائق الثبوتية وبعدها اختيار الوكالة وتاريخ وتوقيت الموعد ليتم إكمال العملية في الوكالة المختارة في اليوم والتوقيت المختارين ربما للوقت والجهد، تحت شعار انضم لربائن البنك ببضع نقرات.

كما تم وضع تحت تصرف عملاء البنك خلية للإصغاء والإتصال يمكن التواصل معها عن طريق الهاتف، الفاكس، البريد العادي والإلكتروني وهذا لطرح مختلف الإنشغالات والمشاكل التي يمكن أن تصادف العملاء.

الفرع السابع: الدليل المادي:

رغم أهمية الدليل المادي في إعطاء انطباع أولي على طبيعة الخدمة وكذا مستواها، إلا أن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت ونظرا لضيق مقرها لم تتمكن من توفير مكان لائق على مستوى الوكالة خاص بالنافذة الإسلامية ، وحتى من تكوين دليل مادي يتماشى وطبيعة الخدمات الإسلامية المقدمة فضيق المكان وعدم جاذبيته يساهمان بدرجة كبيرة في بناء انطباع سلبي لدى العميل حول مستوى وكفاءة هذه النافذة خصوصا والوكالة عموما، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الكراسي الموضوعة تحت تصرف زبائن النافذة حديدية تم وضعها في رواق لا يزيد عرضه عن المتر وبعض الستيمترات وطوله حوالي مترين ونصف وهي غير كافية أربعة كراسي، إذ في كثير من الأحيان ما يبقى العملاء واقفين ينتظرون وصول دورهم لإنجاز معاملاتهم في قاعة الإنتظار الخاصة بزبائن الخدمات المصرفية التقليدية والتي تعتبر هي الأخرى ضيقة.

وعند حديثنا مع المكلف بزبائن الصيرفة الإسلامية بالوكالة حول ضيق مكان النافذة وعدم اهتمام إدارة الوكالة بالدليل المادي في عملية تقديمها لخدمات الصيرفة الإسلامية رغم أهميته في إعطاء انطباع أولي

للزبون حول مستوى الخدمات المقدمة، صرح بأنه وحين بدأ التفكير في إطلاق الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك العمومية كان هناك ثلاث اقتراحات مطروحة للنقاش وهي إما أن يتم ذلك عن طريق فتح بنك متخصص في الصيرفة الإسلامية وهو اقتراح يتطلب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة، وأما فتح فروع متخصصة وهو اقتراح يتطلب بدوره إمكانيات مادية وبشرية كبيرة، وأما فتح نوافذ مصرفية إسلامية على مستوى البنوك العمومية مع تأهيل الإطار البشري اللازم الذي يشرف على هذه النوافذ من بين موظفي البنك عن طريق التكوين والتدريب وهو الاقتراح قوبل بالموافقة والتطبيق، الشيء الذي وضع الوكالات في سباق مع الزمن لتوفير مقر للنافذة خاصة تلك الوكالات التي تعاني من ضيق في مقارها كما هو الحال بالنسبة لوكالة تيارت، لكن حسب محدثنا هناك تفكير بالبحث عن مقر آخر سواء للوكالة أو النافذة يليق بمكانة وسمعة البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول : تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية

يشتمل المبحث الأول على تحديد أدوات القياس المستخدمة في البحث واختبار مدى صلاحيتها قصد معرفة الأثر المرغوب قياسه في نهاية الفصل.

1. المعلومات ومصادر الحصول عليها

قمنا بمعرفة نوع المعلومات التي نود الحصول عليها من خلال الإشكالية الرئيسية، حيث وجدنا أن المعلومات المطلوبة من أجل الإجابة على هذه الإشكالية هي معلومات أولية والتي يتم الحصول عليها من خلال مسح ميداني يشمل مدير بنك او شباك ، رئيس مصلحة، رئيس مكتب ، اطار سامي بالبنك ، موظف عادي ، استاذ باحث في المالية الإسلامية ، في بعض البنوك العمومية التي لديها شبائيك الاسلامي كالبنك السلام ، بنك الخليج ، البنك الوطني الجزائري ، بنك القرض الشعبي الجزائري، وهذا المسح الميداني قصد الحصول على معلومات تحاول قياس مدى ملائمة الشبائيك الإسلامية في البنوك العمومية.

1.1. مجتمع وعينة الدراسة :

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على استقصاء ميداني موزع على عينة تقدر بـ 100 لأشخاص ذو علاقة مباشرة بالبنوك تشمل مدير بنك او شباك، رئيس مصلحة ، رئيس مكتب ، اطار سامي بالبنك ، موظف عادي ، استاذ باحث في المالية الإسلامية بعض البنوك العمومية لديها شبائيك إسلامية البنك الوطني الجزائري ، بنك الخليج ، القرض الشعبي الجزائري وتم استرجاع 70 عينة أي بنسبة (70%) بذلك أصبح عدد العينات المدروسة (70) عينة الموزعة وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (06): عدد الاستبيانات الموزعة

الاستبيان	التكرار	النسبة %
الاستبيانات الموزعة	100	100
الاستبيانات المسترجعة	70	70
الاستبيانات المستبعدة	0	0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	70	70

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

2.1 إعداد الاستبيان :

من أجل تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية تم الاعتماد على نموذج يعتمد على فهم سياسة البنوك العمومية في فتح شبائيك إسلامية مع العاملين فيها وقصد معرفة العلاقة بين هذه المكونات وكذا الطريقة التي تساهم بها في البنوك في تمويل شبائيك إسلامية والتي تمثل المحور الأساسي للدراسة. تم بناء وتصميم العديد من الأسئلة الموجودة في الاستبيان والتي صممت على أساس هذه المكونات، ومن أجل محاولة قياس الأثر المترتبة عن تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية تم الاعتماد على كلا من برنامج Excel و Spss.

3.1 تحديد أهداف قائمة الاستبيان:

هناك هدف رئيسي وأهداف ثانوية، فالهدف الرئيسي يتمثل في معرفة العلاقة بين المتغيرات قصد تأكيد أو نفي الفرضيات والحصول على إجابات التي من شأنها أن تجيب على الإشكالية الرئيسية للدراسة. أما الأهداف الثانوية تتمثل في معرفة كيف تساهم المكونات في تبين الشبائيك الإسلامية في البنوك العمومية وكذا تحليل أهمية وجود فتح شبائيك إسلامية في البنوك العمومية كما يهدف إلى الاستبيان الى محاولة معرفة أهم العناصر المميزة للشباك الإسلامية .

4.1 تحديد فرضيات الدراسة:

قبل القيام بالاستقصاء لابد من توفر فرضيات الدراسة والتي على ضوئها يتم تحديد الأسئلة من أجل إثبات صحة الفرضية من عدمها، وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- 1- توجد رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الإسلامية
- 2- يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك.
- 4- التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الإسلامية .
- 5- الخدمات في الشبابيك تتماشى مع مبادئ دينية.
- 6- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العاملين والبنوك العمومية.
- 7- وجود ثقافة شرعية في المصارف الإسلامية في التعامل مع الزبائن .

5.1 تحديد الأسئلة:

تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الجداول والسبب يرجع لاستعمال سلم ليكارت الخماسي الذي يعتبر من بين الأساليب الأكثر استخداما في قياس الاتجاهات وكذلك كل مكون من مكونات قياس الاتجاهات يحتوي على عدد كبير من المتغيرات المرتبطة به.

6.1 مخطط البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم صياغة مخطط فرضي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيري البحث والذي هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (07) : نموذج البحث

المتغير التابع	المتغير المستقل
متطلبات الصيرفة الإسلامية (متطلبات الرقابية، متطلبات المحاسبية، متطلبات الاجتماعية، متطلبات القانونية، متطلبات دينية، متطلبات مهنية، متطلبات الشرعية)	منتجات المالية الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالب

2. الاختبارات الأولية لأداة القياس:

لكي يتم التأكد من صدق الاستبانة من عدمها قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات عليها وذلك من خلال اللجوء إلى المحكمين بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية اللازمة لذلك.

1.2 صدق الاستبانة:

من أجل التأكد من صدق الاستبانة ومناسبة فقراتها قمنا بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة و الاختصاص والذين هم من أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات الجزائرية بعد أخذ رأي الاستاذ المشرف، حيث قاموا بإصدار حكمهم على درجة مناسبة الأسئلة ومدى سلامة ودقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان ومدى شمول الاستبانة لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وتم تدوين ملاحظات وعلى ضوءها قمنا بإجراء تعديلات التي أشار عليها المحكمون، حتى تم الوصول للشكل النهائي للاستبانة.

2.2 : ثبات متغيرات الاستبانة:

استخدمنا في الدراسة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبانة، بحيث تكون قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا تعدت قيمتها 0.60 وأوضحت النتائج أن قيمة الثبات كانت مرتفعة وذلك حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (08): معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبانة

المعامل	معامل ألفا	الثبات
الأسئلة	0.961	30

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

الجدول (09): معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبانة

المعامل	معامل ألفا	الثبات
المحور الاول	0.850	5
المحور الثاني	0.876	6
المحور الثالث	0.861	5
المحور الرابع	0.887	6
المحور الخامس	0.927	5
المحور السادس	0.882	5
المحور السابع	0.895	5

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

يتضح من الجدول (8) و (9) أن معامل ألفا كان مرتفعاً ، كما كانت قيمة الثبات مرتفعة أيضاً هذا ما يدل على ثبات متغيرات الاستبانة.

3.2 صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية والبالغ عددها 70 مفردة وذلك بحساب المتوسط الحسابي لكل محور، ثم قمنا بحساب معامل الارتباط بين المحور وعبارته لذا سنحسب الاتساق الداخلي لسبعة اجزاء في الاستبيان (المحددات الرقابية، المحددات المحاسبية، المحددات الاجتماعية، المحددات القانونية، المحددات الدينية، المحددات المهنية، المحددات الشرعية) بحيث يتضمن المحور الأول هيئة الرقابة الشرعية والمحور الثاني يشير إلى النظام المحاسبي في الشبائيك الإسلامية أما المحور الثالث يشير الى ثقافة المجتمع اتجاه البنوك العمومية والشبائيك الإسلامية اما المحور الرابع يشير الى قانون كيفية تطبيق الشبائيك الإسلامية والمحور الخامس يشير الى مبادئ الشريعة الإسلامية والمحور السادس يميز بين الموظفون في الشبائيك الإسلامية وأخيراً المحور السابع يشير الى الرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية

أ/- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الرقابية (الجزء الأول) :

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(10):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الأول لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الرقابية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	فعالية الاطار الرقابي الخارجي وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الإسلامية .	1	---	دال
02	وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشبابك او البنك الاسلامي .	0.373	0.001	دال
03	وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الإسلامية .	0.260	0.030	دال
04	وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الإسلامية .	0.523	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الرقابية الكلية لفقراته دالة إحصائية، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

ب/- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات المحاسبية(الجزء الثاني)

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 05)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(11):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثاني لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات المحاسبية	معامل الارتباط	sig	النتيجة
01	النظام المحاسبي المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الإسلامية .	1	---	دال
02	يمكن فصل محاسبة الشبابيك الإسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبي الحالي .	0.565	0.000	دال
03	تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام 04-09 والنظام 05-09) على عمل الشبابيك والبنوك الإسلامية .	0.723	0.000	دال
04	لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الإسلامية .	0.400	0.001	دال
05	من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك	0.383	0.001	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المرافقة للمحددات المحاسبة الكلي لفقراته دالة إحصائية، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

ج/- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الاجتماعية(الجزء الثالث):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(12):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثالث لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الاجتماعية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الإسلامية	1	---	دال
02	تتهم المصارف والشبابيك الإسلامية بخدمة القضايا المجتمعية .	0.640	0.000	دال
03	استخدام الشبابيك الإسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .	0.460	0.000	دال
04	ينظر للمصارف والشبابيك الإسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .	0.378	0.001	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الاجتماعية لفقراته دالة إحصائية، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

د- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات القانونية (الجزء الرابع):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 05)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(13):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الرابع لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات القانونية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	يصالح الامر 11-03 لتطبيق منتجات المالية الإسلامية ولا يخلق اي تعارض.	1	---	دال
02	النظام 02-20 كفيل بتطبيق منتجات المالية الإسلامية دون اي مشاكل شرعية .	0.835	0.000	دال
03	وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الإسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك (الرقابة -إعادة التمويل) .	0.584	0.000	دال
04	تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الإسلامية .	0.612	0.000	دال
05	امكانية دخول البنوك والشبابيك الإسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية (مشاركة ، بيع ، شرا....الخ).	0.285	0.017	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات القانونية الكلي لفقراته دالة إحصائية، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

هـ- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الدينية (الجزء الخامس):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(14):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الخامس لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الدينية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	الخدمات في المصارف والشبائيك الإسلامية تتماشى مع مبادئ الدينية.	1	---	دال
02	النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .	0.619	0.000	دال
03	تتوافق ثقافتى الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبائيك الإسلامية .	0.610	0.000	دال
04	ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية .	0.648	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الدينية الكلي لفقراته دالة إحصائية، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا

و- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات المهنية (الجزء السادس):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(15):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السادس لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات المهنية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الإسلامية	1	---	دال
02	تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الإسلامية .	0.598	0.000	دال
03	تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبايك الإسلامية	0.429	0.000	دال
04	الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .	0.470	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات المهنية الكلي لفقراته دالة إحصائية، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا

د- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الشرعية (الجزء السابع):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(16):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السابع لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الشرعية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مهم لتعاملي معها .	1	---	دال
02	لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي تعامل معه .	**0.656	0.000	دال
03	ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبايك الإسلامية	**0.501	0.000	دال
04	اتعامل مع البنوك الإسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .	**0.458	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الشرعية الكلي لفقراته دالة إحصائية، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

4.2 صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (17): صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

النتيجة	Sig	معامل الارتباط	محاور الاستبيان
دال	0.000	1	المحددات الرقابية
دال	0.000	0.710	المحددات المحاسبية
دال	0.000	0.674	المحددات الاجتماعية
دال	0.000	0.697	المحددات القانونية
دال	0.000	0.517	المحددات الدينية
دال	0.000	0.707	المحددات المهنية
دال	0.000	0.705	المحددات الشرعية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول رقم (19) نجد معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة إحصائية، وعليه تعتبر المحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

3. أدوات تحليل البيانات ووصف عينة الدراسة:

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من عملية الاستقصاء بشكل دقيق استعملنا كل من جداول التكرار والنسب المئوية وكذا جداول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وكذلك استعملنا تحليل T-Test لاختبار صحة الفرضيات.

1. عرض نتائج الدراسة

سننتقل في هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الاستبيان وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج البطاقة الشخصية للمستجوب وعرض وتحليل نتائج الأسئلة.

وصف عينة الدراسة: بعد جمع البيانات اللازمة من عينة قدرها (70) تم ترميزها وحجزها ومعالجتها في جهاز الكمبيوتر بالاعتماد على كل من برنامج Spss و Excel اللذان يسهلان الحصول على النتائج في وقت قصير، وتم الحصول على النتائج كما هي مبيّنة في الجداول والأشكال المستعملة في عرض النتائج بالاعتماد على برنامجي Spss و Excel.

عرض النتائج الشخصية: قبل التطرق إلى عرض نتائج مضمون البحث نقوم في البداية بالتحليل الوصفي للأسئلة المتعلقة بالمستقضي والتي أدرجت في الأخير بهدف كسب ثقته.

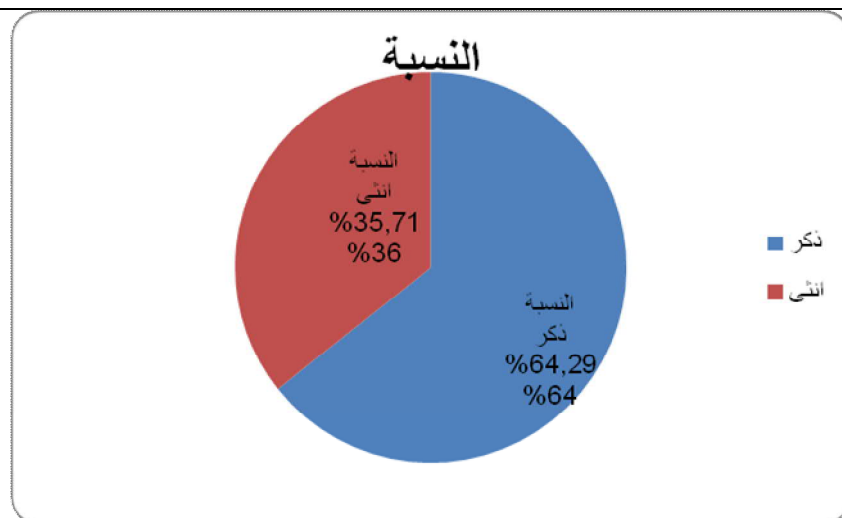
أ. جنس المستجوب: تتكون الدراسة من 70 فرد والتي من خلالها تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس :	التكرار	النسبة %
ذكر	45	64.29
أنثى	25	35.71
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لجنس عينة الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (09) وبرنامج Excel

من خلال الجدول (18) يظهر أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث حيث يمثلون 64.29% من عينة الدراسة.

سن المستجوب: يتوزع سن أفراد عينة الدراسة حسب سن الفئات المدرج في الاستبيان إلى:

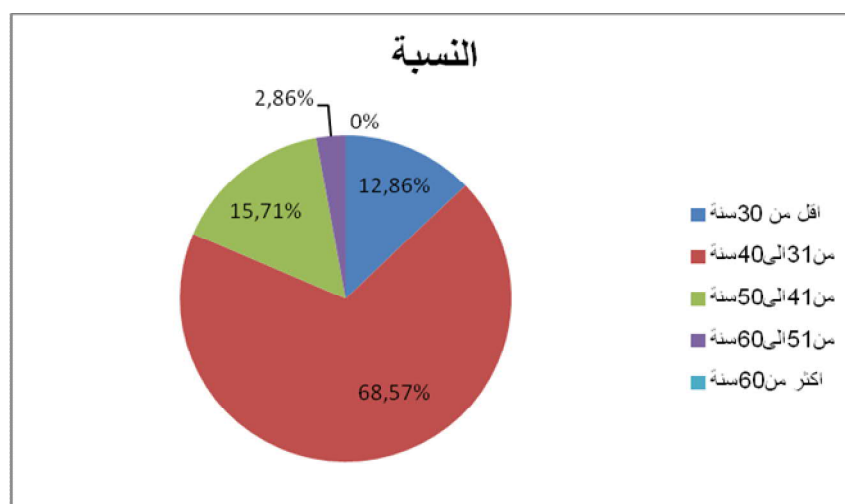
الجدول رقم (19) : توزيع أفراد العينة حسب السن

السن :	التكرار :	النسبة % :
أقل من 30 سنة	9	12.86
من 31 سنة إلى 40 سنة	48	68.57
من 41 سنة إلى 50 سنة	11	15.71
من 51 إلى 60 سنة فأكثر	2	2.86
أكثر من 61 سنة	0	0
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن (12.86%) من المستجوبين سنهم أقل من 30 سنة ، وفئة من (31) سنة إلى 40 سنة من المستجوبين تمثل نسبة 68.57% بينما الفئة من 41 إلى 50 سنة تمثل ما نسبته 15.71% ، أما الفئة من 51 إلى 60 سنة فنسبتهم في العينة تقدر بـ 2.86% ، أما الفئة أكثر من 60 سنة فنسبتهم في العينة تقدر بـ 0% فمن خلال العينة يتضح أن غالبيتها في المجال من 31 الى 40 سنة بنسبة تقدر بأكثر من 68 بالمئة .

الشكل رقم(04) : التمثيل البياني لتوزيع سن عينة الدراسة



المصدر من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم 10 وبرنامج Excel

أ. المستوى الدراسي للمستجوب: يتوزع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي إلى خمسة مجموعات:

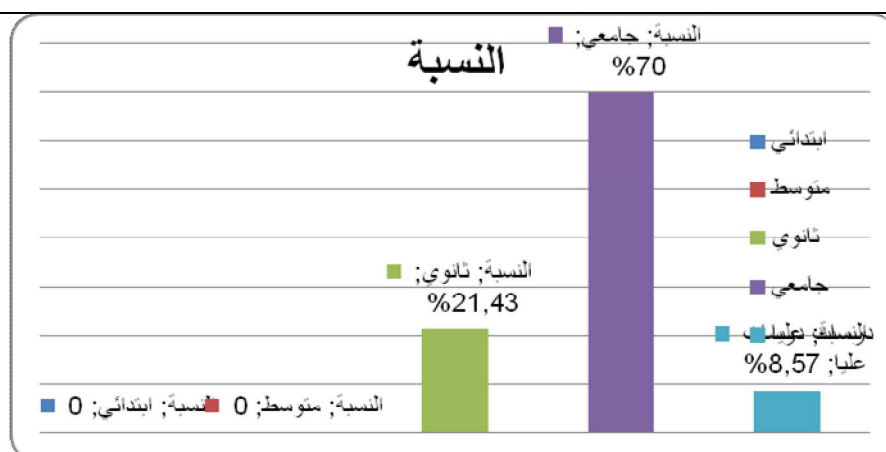
الجدول رقم (20) : توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي:
0	0	ابتدائي
0	0	متوسط
21.43	15	ثانوي
70	49	جامعي
8.57	6	دراسات عليا
100	70	المجموع

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

من خلال الجدول (20) يتضح لنا أن الأفراد الذين المستوى الدراسي الجامعي يمثلون أكبر عدد بنسبة 70% في حين أن نسبة الأفراد الذين المستوى الدراسي ثانوي تأتي بعد الجامعي بحيث مثلت 21.43% من عينة الدراسة، لتليها بعد ذلك الأفراد الذين المستوى الدراسي دراسات عليا بنسبة 8.57%، وفيما يخص المستوى الابتدائي والمتوسط نسبته 0%.

الشكل رقم (05) : التمثيل البياني لتوزيع المستوى الدراسي



المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 11 وبرنامج EXCEL

أ. مجال الوظيفة الحالية: يتوزع أفراد العينة حسب مجال الوظيفة الحالية إلى خمسة مجموعات والتي تتمثل في:

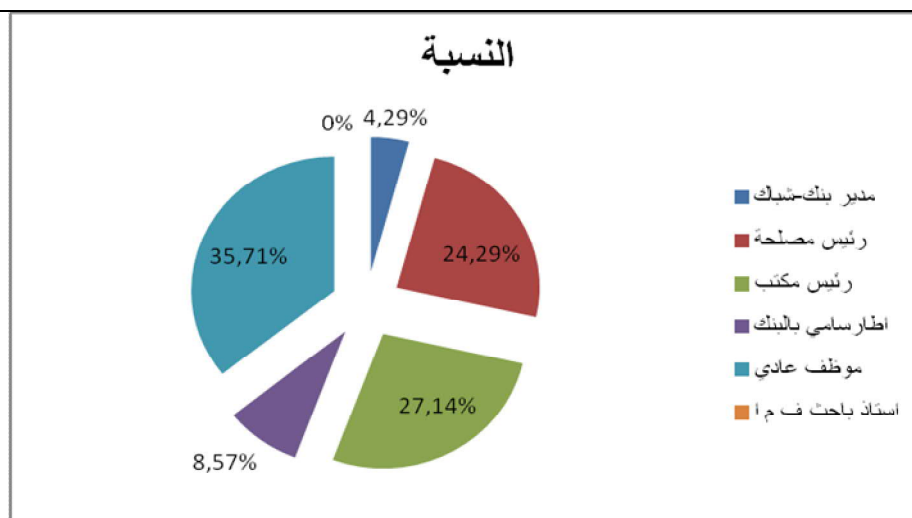
الجدول رقم (21): توزيع أفراد العينة حسب مجال المهنة الحالية

النسبة %	التكرار	مجال المهنة الحالية
4.29	3	مدير بنك-شباك
24.29	17	رئيس مصلحة
27.14	19	رئيس مكتب
8.57	6	اطار سامي بالبنك
35.71	25	موظف عادي
0	0	استاذ باحث في المالية الإسلامية
100	70	المجموع

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يمثلون موظف عادي يمثلون أكبر عدد بنسبة 35.71% لتليها 27.14% وهي تمثل نسبة الأفراد الذين مجال وظيفتهم رئيس مكتب في البنوك العمومية لتليها وظيفة رئيس مصلحة بنسبة 24.29%، أما الاطار السامي فقد كانت بنسبة 8.57% ثم مدير البنك او الشباك تقدر بنسبة 4.29% اما نسبة الاستاذ الباحث في المالية الإسلامية تقدر ب 0%.

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لمجال المهنة



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (23) وبرنامج Excel

أ. سنوات الخبرة: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة إلى أربع مجموعات:

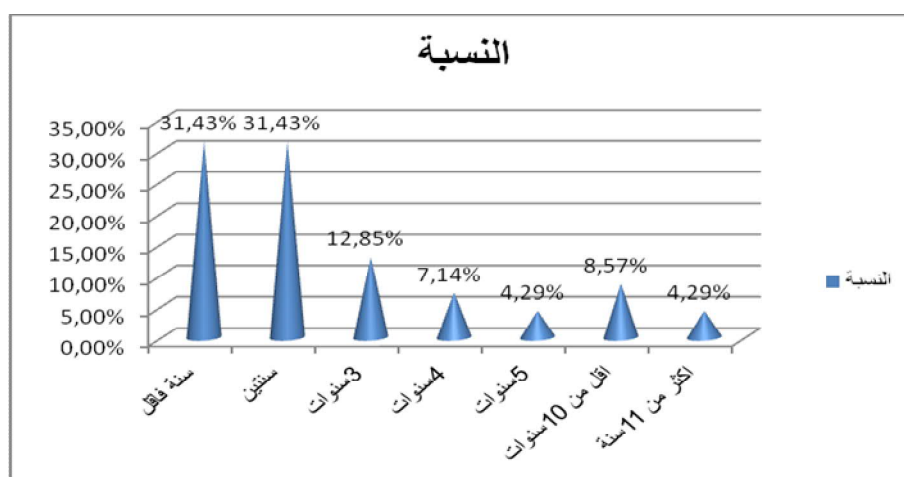
الجدول رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
سنة فاقل	22	31.43
سنتين	22	31.43
03سنوات	9	12.85
04سنوات	5	7.14
05سنوات	3	4.29
اقل من 10سنوات	6	8.57
اكثر من 11سنة	3	4.29
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

من خلال الجدول (22) يتبين لنا أن الأفراد الذين سنوات خبرتهم سنة فاقل وستين تقدر نسبتهم 31.43%، بينما نسبة 12.85% فهي تمثل الأفراد الذين سنوات خبرتهم 03 ثم تليها نسبة 8.57% للأفراد الذين سنوات خبرتهم اقل من 10 سنوات، ثم نسبة 7.14% للأفراد الذين سنوات خبرتهم 04 سنوات وأخيرا نسبة الافراد الذين سنوات خبرتهم 05 سنوات وأكثر من 11 سنة بنفس النسبة تقدر ب4.29%.

الشكل رقم (07) : التمثيل البياني لتوزيع سنوات الخبرة



المصدر : من اعداد الباحث بناء على الجدول رقم 17 و برنامج Excel

د- المؤسسة: يتوزع افراد عينة الدراسة حسب كل مؤسسة الى 7 مؤسسات

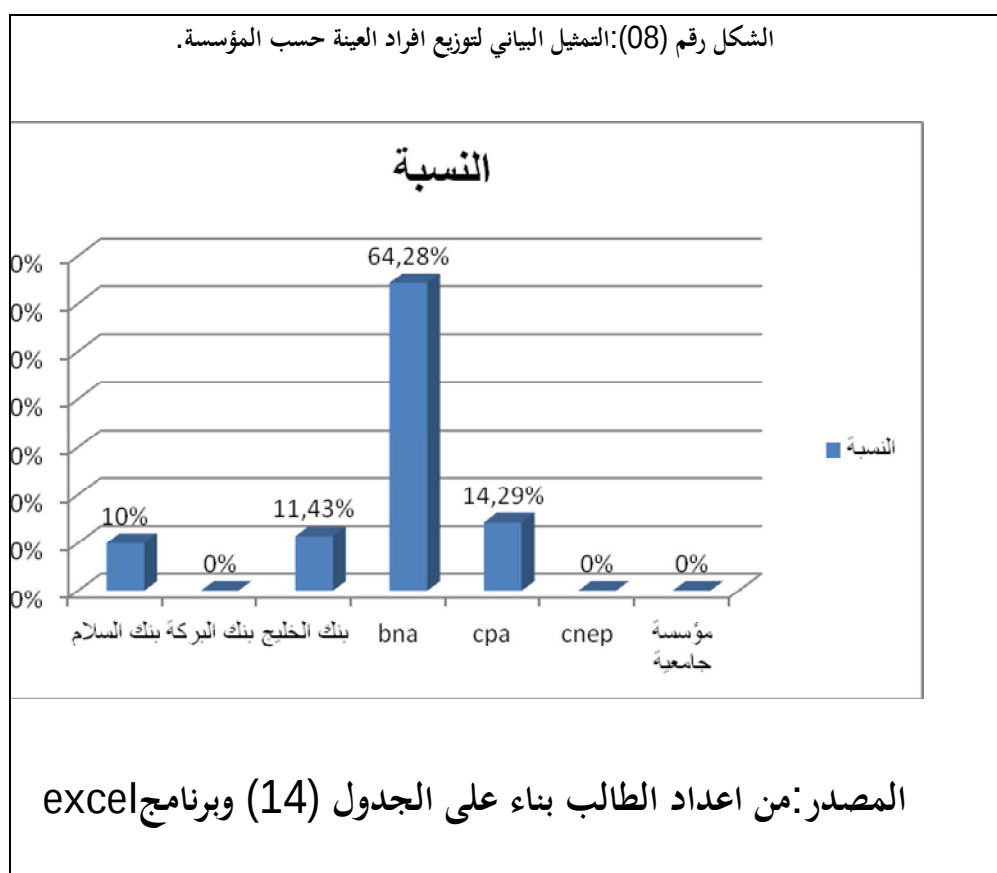
الجدول رقم (23):توزيع افراد العينة حسب المؤسسة.

النسبة	التكرار	المؤسسة
10	7	بنك السلام
0	0	بنك البركة
11.43	8	بنك الخليج

64.28	45	البنك الوطني الجزائري
14.29	10	القرض الشعبي الجزائري
0	0	الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط
0	0	مؤسسة جامعية
100	70	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول اعلاه نجد ان البنك الوطني الجزائري لديه اكبر نسبة تقدر بـ 64.28% ثم يليها القرض الشعبي الجزائري بنسبة 14.29% ويليه بنك الخليج يقدر بنسبة 11.43% ثم بنك السلام بنسبة 10% ثم بنك البركة والصندوق الوطني لتوفير والاحتياط ومؤسسات جامعية يقدر بنفس النسبة 0%.



المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور وأبعاد الاستبيان

من خلال هذا المبحث سنحاول القيام بعملية تحليل لكل محور من محاور الاستبيان حتى نتمكن من اعطاء قراءة أفضل للاستبيان وذلك من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة عن برنامج SPSS.

1. تحليل محاور المحددات الرقابية والمحاسبية:

من خلال هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الأسئلة التي تمثل المحددات الرقابية والمحاسبية والتي كانت محل رد بعض المستجوبين ضمن العينة المدروسة . لكن قبل ذلك يجب توضيح المقياس الذي اتبع في الدراسة والمتمثل في مقياس ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (24): مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	غير موافق كليا	غير موافق	محايد	موافق	موافق كليا
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.8-1	2.6-1.80	3.4-2.6	4.2-3.4	5-4.2

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي ولاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة السعودية، 2007.

الجدول رقم (25) : درجة الموافقة عن عبارات المحددات الرقابية

الرقم	محددات رقابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	فعالية الاطار الرقابي الخارجي وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الإسلامية .	3.96	0.924	موافق
02	وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشباك او البنك الاسلامي .	3.56	1.247	موافق

03	وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الإسلامية .	3.84	1.058	موافق
04	وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الإسلامية .	3.51	1.126	موافق
	محددات الرقابية (البعد ككل)	3.72	0.827	موافق

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss 23

الجدول رقم (26) : درجة الموافقة عن عبارات المحددات المحاسبية

الرقم	محددات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	النظام المحاسبي المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الإسلامية .	3.44	1.270	موافق
2	يمكن فصل محاسبة الشبابيك الإسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبي الحالي .	3.89	0.941	موافق
3	تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام 04-09 والنظام 05-09) على عمل الشبابيك والبنوك الإسلامية .	3.41	1.186	موافق
4	لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الإسلامية .	3.57	0.831	موافق
5	من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك	3.70	0.874	موافق
	محددات المحاسبية (البعد ككل)	3.60	0.783	موافق

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

من خلال هذا الجدول يتضح أن كل العبارات المتعلقة ببعء محددات الرقابية والمحاسبية كانت بمتوسط حسابي مرتفع على المتوسط الحسابي السلمي (4) وهي بذلك تعبر عن موافقة الأفراد على هذه العبارات إلا انه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري.

بناء على ما تقدم نستنتج أن مستوى محددات الرقابية ومحاسبية جاء مرتفعاً وفقاً لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن بعد محددات الرقابية ومحاسبية

ككل (3.60-3.72) و هذا يدل على أن المبحوثين في مختلف الوظائف يتمتعون بالرغبة في استخدام محددات الرقابية والمحاسبية.

2. تحليل محاور الاجتماعية والقانونية :من خلال هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الأسئلة التي تمثل الجزء المتعلق بالمحددات الاجتماعية والقانونية.

الجدول رقم (27): درجات الموافقة عن عبارات المحددات الاجتماعية

لرقم	محددات الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الإسلامية	3.80	1.030	موافق
2	تهتم المصارف والشبابيك الإسلامية بخدمة القضايا المجتمعية.	3.56	1.270	موافق
3	استخدام الشبابيك الإسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .	3.61	0.997	موافق
4	ينظر للمصارف والشبابيك الإسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .	3.60	0.984	موافق

المحددات الاجتماعية (البعد ككل)	3.64	0.827	موافق
---------------------------------	------	-------	-------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

الجدول رقم (28): درجات الموافقة عن عبارات المحددات القانونية

لرقم	محددات القانونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	يصلح الامر 11-03 لتطبيق منتجات المالية الإسلامية ولا يخلق اي تعارض.	3.81	1.113	موافق
2	النظام 02-20 كفيل بتطبيق منتجات المالية الإسلامية دون اي مشاكل شرعية .	3.81	1.081	موافق
3	وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الإسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك (الرقابة -إعادة التمويل) .	3.64	1.104	موافق
4	تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الإسلامية .	3.69	1.043	موافق
5	امكانية دخول البنوك والشبابيك الإسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية (مشاركة ، بيع ، شراع.....الخ).	3.69	1.029	موافق
	المحددات القانونية (البعد ككل)	3.73	0.832	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss 23

من خلال الجدولين يتضح أن معظم العبارات كانت بمتوسط حسابي أكبر من المتوسط الحسابي السلمي (4) وهي بذلك تعبر عن موافقة الأفراد على هذه العبارات إلا انه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري.

بناء على ما تقدم نستنتج أن مستوى المحددات الاجتماعية والقانونية جاء مرتفعاً وفقاً لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن بعد المحددات الاجتماعية والقانونية ككل

(3.64-3.73) وهذا يدل على أن المبحوثين في مختلف المهن والوظائف يتمتعون بكفاءة إيجابية تصف الرغبة في أن يكونوا أعضاء فاعلين في المحددات الاجتماعية والقانونية .

3 . تحليل محاور الدينية والمهنية والشرعية :

من خلال هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الأسئلة التي تمثل الجزء المتعلق بالمحددات الدينية والمهنية والشرعية، وتظهر النتائج في الجداول

الجدول رقم (29): درجات الموافقة عن عبارات المحددات الدينية

لرقم	المحددات الدينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	الخدمات في المصارف والشبائيك الإسلامية تتماشى مع مبادئ الدينية.	3.79	1.020	موافق
2	النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .	3.69	0.971	موافق
3	تتوافق ثقافتنا الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبائيك الإسلامية .	3.81	0.937	موافق
4	ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية .	3.80	0.987	موافق
	المحددات الدينية(البعد ككل)	3.77	0.838	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss23

الجدول رقم (30): درجات الموافقة عن عبارات المحددات المهنية

لرقم	محددات المهنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الإسلامية	3.90	1.009	موافق
2	تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الإسلامية .	3.79	1.020	موافق
3	تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبايك الإسلامية .	3.79	1.020	موافق
4	الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .	3.69	0.971	موافق
	المحددات المهنية(البعد ككل)	3.79	0.797	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss23

الجدول رقم (31): درجات الموافقة عن عبارات المحددات الشرعية

لرقم	المحددات الشرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مهم لتعاملي معها .	3.81	0.937	موافق
2	لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي تعامل معه	3.80	0.987	موافق
3	ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبايك الإسلامية	3.90	1.009	موافق

4	اتعامل مع البنوك الإسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .	3.79	1.020	موافق
	المحددات الشرعية (البعد ككل)	3.83	0.801	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss23

من خلال هذا الجداول يتضح أن معظم العبارات كانت بمتوسط حسابي أكبر من المتوسط الحسابي السلمي (4) وهي بذلك تعبر عن موافقة الأفراد على هذه العبارات إلا انه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري.

بناء على ما تقدم نستنتج أن مستوى تميز المحددات الدينية والمهنية والشرعية جاء مرتفعاً وفقاً لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن تميز المحددات الدينية والمهنية والشرعية ككل (3.77-3.79-3.83) وهذا يدل على أن المبحوثين الفاعلين في المحددات الدينية والمهنية والشرعية يتمتعون بكفاءة ايجابية تصف الرغبة الجامحة في الشباييك الإسلامية

مطلب الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد أن تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وفي ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختبارها، سنتطرق من خلال هذا الجزء إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية والتحقق من صحتها أو عدمها وذلك باستعراض نتائج التحليل بالنسبة لكل فرضية .

1. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الرئيسية و الثانية:

الفرضية الرئيسية الاولى:

H_0 : لا توجد رقابة شرعية على مستوى الشباييك الإسلامية .

H_1 : توجد رقابة شرعية على مستوى الشباييك الإسلامية .

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

المتغيرات المستقلة	B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	1.124	3.376	0.001	0.697	0.485
المحددات الرقابية	0.700	8.007	0.000	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

لدينا المعادلة التالية: أي: $y=0.700x+1.124$

حيث Y: منتجات المالية الإسلامية و X: محددات الرقابية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الرقابية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الإسلامية إذا بلغ ($t=8.007$) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.697)، حيث فسر متغير الحوافز (48.5%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه "توجد رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الإسلامية".

الفرضية الرئيسية الثانية :

H_0 : لا يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك.

H1: يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

المتغيرات المستقلة	B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	1.066	3.120	0.003	0.695	0.483
المحددات المحاسبية	0.739	7.974	0.000	—	—

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

لدينا المعادلة التالية: أي: $y=0.739x+1.066$

حيث Y: منتجات المالية الإسلامية و X: المحددات المحاسبية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الإسلامية إذا بلغ (t=7.974) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.695)، حيث فسر متغير الحوافز (48.3%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه " يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك.

2. تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة و الرئيسية الرابعة:

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك الإسلامية .

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك الإسلامية

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

المتغيرات المستقلة	B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	1.192	3.625	0.001	0.692	0.479
المحددات الاجتماعية	0.696	7.909	0.000	—	—

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

لدينا المعادلة التالية: أي: $y=0.696x+1.192$

حيث Y : منتجات المالية الإسلامية و X : المحددات الاجتماعية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الاجتماعية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الإسلامية إذا بلغ (t=7.909) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.692)، حيث فسر متغير الحوافز (47.9%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك الإسلامية .

الفرضية الرئيسية الرابعة:

H_0 : عدم التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الإسلامية .

H_1 : التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الإسلامية .

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (35) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحددات القانونية	3.73	0.832
المتوسط الحسابي (للمحددات القانونية)	3.73	0.832

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

حسب ما يوضحه الجدول (38)، بلغ المتوسط الحسابي العام للمحددات القانونية (3.73)، وهو يعبر عن مستوى درجة موافقة المنتجات المالية في البنوك تنال هذه الدرجة وتطبيق هذا المستوى على سلم ليكارت الخماسي يتضح أن المتوسط الحسابي العام يقع في الدرجة (4) وهو يشير إلى درجة من الموافقة في مستوى تقييم المحددات القانونية في البنوك و هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الإسلامية ونرفض الفرضية البديلة.

3. تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة و الرئيسية السادسة: الفرضية الرئيسية الخامسة:

H₀: الخدمات في الشبابيك الإسلامية لا تتماشى مع مبادئ دينية.

H₁: الخدمات في الشبابيك الإسلامية تتماشى مع مبادئ دينية.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (36): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

المتغيرات المستقلة	B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	0.985	3.114	0.003	0.733	0.537
المحددات الدينية	0.727	8.880	0.000	—	—

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: أي: $y=0.727x+0.985$

حيث Y : منتجات المالية الإسلامية و X : المحددات الدينية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الدينية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الإسلامية إذا بلغ (t=8.880) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.733)، حيث فسر متغير الحوافز (53.7%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه "الخدمات في الشبايك الإسلامية تتماشى مع مبادئ دينية.

الفرضية الرئيسية السادسة:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العاملين والبنوك الإسلامية .

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العاملين والبنوك الإسلامية .

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (37): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السادسة

المتغيرات المستقلة	B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	0.547	1.879	0.064	0.804	0.647
المحددات المهنية	0.840	11.159	0.000	—	—

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: أي: $y=0.840+0.547x$

حيث Y: منتجات المالية الإسلامية و X: المحددات المهنية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات المهنية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الإسلامية إذا بلغ (t=11.159) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.804)، حيث فسر متغير الحوافز (64.7%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العاملين والبنوك الإسلامية".

4. تحليل نتائج اختبار الفرضية السابعة و الرئيسية الثامنة:

الفرضية الرئيسية السابعة

H_0 : لا توجد ثقافة شرعية في المصارف الإسلامية في التعامل مع الزبائن.

H_1 : توجد ثقافة شرعية في المصارف الإسلامية في التعامل مع الزبائن.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (38): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السابعة

المتغيرات المستقلة	B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	0.492	1.726	0.089	0.815	0.664
المحددات الشرعية	0.846	11.588	0.000	—	—

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: أي: $y=0.846x+0.492$

حيث Y : منتجات المالية الإسلامية و X : المحددات الشرعية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الشرعية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الإسلامية إذا بلغ (t=11.588) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.815)، حيث فسر متغير الحوافز (66.4%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه "توجد ثقافة شرعية في المصارف الإسلامية في التعامل مع الزبائن".

الفرضية الرئيسية الثامنة.

H_0 : لا يوجد دور لمحددات الصيرفة الإسلامية في تفعيل الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية.

H_1 : يوجد دور لمحددات الصيرفة الإسلامية في تفعيل الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (39): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثامنة.

المتغيرات المستقلة	B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	0.194	0.807	0.423	0.895	0.801
محددات الصيرفة الإسلامية	1.053	16.569	0.000	—	—

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: أي: $y=1.053x+0.194$

حيث Y : منتجات المالية الإسلامية و X : محددات الصيرفة الإسلامية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الصيرفة الإسلامية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الإسلامية إذا بلغ ($t=16.569$) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.895)، حيث فسر متغير الحوافز (80.1%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية

البديلة H_1 التي تنص على انه "يوجد لمحددات الصيرفة الإسلامية دور كبير في تفعيل الشبابيك الإسلامية .

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية وبعد تحليل آراء العاملين في الشبابيك الإسلامية بعد استجوابهم وتحليل المعطيات المحصل عليها باستخدام برنامج spss تبينا لنا أن الشبابيك الإسلامية ضرورة حتمية لتطوير البنوك العمومية ويحتاج له الجميع سواء المتعاملين أو العاملين ويبقى مشكل الشبابيك الإسلامية مطروح بقوة ، وقوة الدراسة التطبيقية تبقى متواضعة خاصة وأم حجم العينة التي أجريت عليها الدراسة قدرت بـ 70 مفردة فكلما كانت العينة كبيرة كلما كانت نتائج الدراسة أكثر دقة.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تبين ان البنوك الإسلامية هي المصرف الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية ،من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدا المشاركة في الربح او الخسارة كما اتضح ان البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الاسس والركائز وتتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الاخرى ،لا من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية لمبادئ الاقتصاد الاسلامي ،فهى تمثل الركيزة الاساسية للنشاط المالي والمصرفي في المجتمع المسلم ،وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المتواجدة لدى الافراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في المشاريع التنموية المختلفة وفقا لصيغ متنوعة تتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع الاسلامي حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل احد اهم النشاطات التي تقوم بها ،بالإضافة الى هذا تعتبر اداة مهمة وضرورية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك باعتبارها الهيئة الاكثر اسهاما في امداد الاقتصاد بالتمويل اللازم في الوقت المناسب ،نظرا لمتنوعيتها بقدرة كبيرة في تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض المالية كما تقوم بحفظ اموال المتعاملين معها وذلك باستثمارها في المشاريع الجدية و الحقيقية و التي تحقق عائدا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى هذا الاساس فإنها تنفرد بمجموعة متميزة من الالوعية الادخارية والاستثمارية .

حيث نرى ان فتح الشباييك الإسلامية على مستوى البنوك العمومية خصوصا والقطاع المصرفي ككل فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية وعامل مهم لجذب الافراد والمؤسسات والمهنيين من خلال اقبالهم نحو هذا النوع من التمويل لتعظيم عوائدهم المالية واستثمار مدخراتهم .

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشباييك البنوك العمومية بالجزائر من خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختبار فرضيات تم التوصيل الى النتائج التالية:

1- اختبار صحة الفرضيات :

مما سبق وبناء على مخرجات البرنامج الاحصائي والنتائج المحصلة منه بالأدوات

الاحصائية المستعملة نستخلص النتائج التالية:

- 1- من اختبارنا للفرضية الأولى يوجد رقابة شرعية على مستوى الشبائيك الإسلامية توصلنا الى صحة هذه الفرضية نظرا لوجود رقابة شرعية على مستوى الشبائيك الإسلامية والحرص التام على عمل الشبائيك الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم اختلاط اموال وأرباحها مع البنك التقليدي .
- 2- من اختبارنا للفرضية والثانية : يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك توصلنا الى صحة هذه الفرضية حيث يمكن للبنك الفصل وبشكل كلي بين الشباك والبنك من خلال ايجاد قسم المحاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل.
- 3- من اختبارنا للفرضية الثالثة :توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع والبنوك الإسلامية ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية ،ان نظرة وثقافة المجتمع اتجاه البنوك الإسلامية ايجابية وهذا راجع الى رغبتهم في التعامل مع هذه الشبائيك لما تقدمه من مزايا وعروض .
- 4- من اختبارنا للفرضية الرابعة و التي مفادها التزام البنوك العمومية بنظام قانوني للشبائيك الإسلامية ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية،حيث ان التزام البنوك بنظام قانوني لهذا القطاع نظرا لضرورة الملحة نحو التوجه الى الصيرفة الإسلامية .
- 5- من اختبارنا للفرضية الخامسة و التي مفادها الخدمات في الشبائيك تتماشى مع مبادئ دينية ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى ان الخدمات تتماشى مع مبادئ دينية لأنها لا تتعامل بالربا.
- 6- من اختبارنا للفرضية السادسة و التي هي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العاملين والبنوك الإسلامية ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى تأدية العاملين داخل الشبائيك الإسلامية لكل المهام بصورة جيدة.

7- من اختبارنا للفرضية السابعة و التي مفادها وجود ثقافة شرعية في المصارف الإسلامية في التعامل مع الزبائن ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى وجود ثقافة شرعية في التعامل لان هناك جهود مبذولة ومسعى من طرف العاملين اتجاه العملاء.

8- من اختبارنا للفرضية الرئيسية والتي مفادها يوجد دور كبير لمحددات الصيرفة الإسلامية في تفعيل الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى ان للمحددات دور في تفعيل وتطوير وتعميم الشبابيك الإسلامية .

2-نتائج الدراسة:

لقد تم التوصيل الى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك العمومية بالجزائر —دراسة عينة البنك الوطني الجزائري بولاية تيارت —نعرضها في ما يلي:

1-النتائج النظرية :

-البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية ميزتها الاساسية عدم التعامل بالربا.

-البنوك الإسلامية تقدم قروض وخدمات تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية .

-الشبابيك الإسلامية هي فروع تنتمي الى البنوك وتمارس جميع الانشطة المصرفية تقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة للعملاء.

-المنتجات المالية الإسلامية هي عبارة عن الصيغ والأدوات المتوافقة مع احكام الشريعة كالمشاركة،القرض الحسن،.....الخ

2-النتائج التطبيقية:

1-وجود طلبات واستفسارات على الشبابيك الإسلامية من طرف الزبائن في البنوك العمومية .

2- يوجد دور كبير بالنسبة لمحددات الصيرفة الإسلامية في تفعيل الشبابيك بالبنوك العمومية.

3- وجود وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية .

4- وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية طلبات الزبائن.

3-الاقتراحات والتوصيات:

بعد دراسة لموضوع تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية ب

شبابيك البنوك العمومية بالجزائر،وفي ضوء النتائج المتوصل اليها ،في ما يلي تقديم بعض التوصيات:

- ضرورة توجيه البنوك التقليدية الجزائرية لإنشاء وفتح شبابيك للمعاملات الإسلامية وفق ضوابط شرعية و قانونية صحيحة.

-محاولة التخفيف من العقوبات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر لتمكين هذه البنوك من ان تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد .

-العمل على تشجيع العمل المصرفي الاسلامي من خلال شبابيك الإسلامية ودعم البنوك الإسلامية لان هذه الاخيرة في حال توفر المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة فان لها القدرة على التنمية بشكل جيد .

-افضل طريقة لتبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي تتمثل في فتح شبابيك للمعاملات الإسلامية بالشراكة مع بنوك إسلامية محلية وأجنبية في هذا المجال للاستفادة منها.

- ضرورة استكمال توجيه الحكومة لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال شبابيك إسلامية بإصدار قانون خاص بها يحكمها وينظمها .

- القيام بحملات اعلانية واشهارية لتوعية الافراد بأهمية الشبابيك الإسلامية .

- فتح المجال امام الشبابيك الإسلامية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الراضين للتعامل بالفوائد الربوية.

- انشاء معهد تدريب مصرفي لدى بنك الجزائر من اجل تأهيل العاملين فيه واستعاب اليات العمل في البنوك الإسلامية وكذا الشبابيك التابعة للبنوك التقليدية.

4- افاق البحث:

- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة.

- امكانية تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية دراسة حالة الجزائر.

- دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات التقليدية.

- استراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية ورش.

الكتب:

- (1) أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، دار الإمام البخاري، المدينة المنورة، 2002.
- (2) أبو بكر سالم، حبيبة عامر، الصناعات الإسلامية للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية مصرف البركة الجزائري نموذجاً، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، الأغواط، أكتوبر، 2017.
- (3) أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامي البيوع القروض الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2007.
- (4) أحمد شوقي سليمان، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها - حالة عملية، الهندسة المالية، العدد 59، أبريل 2017.
- (5) أحمد عبد الفتاح أبو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، الإسكندرية، مصر، 2003.
- (6) أحمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
- (7) أشرف محمد دوابة، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2007.
- (8) جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق نحو طريق ثالث، مركز الإعلام العربي، مصر، 2000.
- (9) حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
- (10) حسن خلف فليح، النقود والمصارف، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006.
- (11) حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011.

- 12) حمود حمودة، مصطفى حسنين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق، عمان، ط1999.
- 13) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
- 14) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، لبنان، د.س.
- 15) سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.
- 16) سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، جامعة الأنبار، عمان، الأردن، 2011.
- 17) سليمان بن الأشعب السجستاني، سنن أبي داود، باب الشركة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001.
- 18) صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
- 19) عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 20) عبد العظيم أبو زيد، بيع المراجعة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004.
- 21) حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسن أبودية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار حرير للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- 22) فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار البراوري العلمية للنشر والتوزيع، 1996.
- 23) رمضان حافظ عبد الرحمن، البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة، 2005.
- 24) سعيد بن سعد الشرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية.

- (25) غسان عساف وآخرون، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر، عمان، 1993.
- (26) فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2004.
- (27) فائز اللبان، القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار الدين للنشر، الجزائر، 1999.
- (28) فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي.
- (29) محسن أحمد الخصيري، المصارف الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 1995.
- (30) محسن أحمد الخصيري، المصارف الإسلامية، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- (31) محمد العريقات حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- (32) محمد بوجلال، المصارف الإسلامية مفهوماً، نشأتها تطورها، نشاطها، مع دراسة على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- (33) محمد بوجلال، شوقي بورقية، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، بسكرة، 2006.
- (34) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- (35) مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1990.
- (36) مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس، عمان، الأردن، 2016.
- (37) محمود محمد سليم خوالدة، المصارف الإسلامية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.
- (38) أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.
- (39) فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.
- (40) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- 41) محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس نظرية وتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 42) وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر للنشر، لبنان، 2007.
- 43) نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
- 44) نعيم نمر داوود، المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان، الأردن، 2012.
- 45) حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3، 2000.

رسائل:

- 1) نوال بن عمارة، الصيغة التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001 2002.
- 2) مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية - دراسة تطبيقية في تجربة المصارف السعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006.
- 3) محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، أحلام سلوى، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.
- 4) لنا محمد إبراهيم الخماش، المصارف الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 5) كمال مطهري، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مصرف البركة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011 2012.

- (6) قرمية دوفي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016 2017.
- (7) فريد مشري، علاقة المصارف الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية، 2007 2008.
- (8) عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014.
- (9) عليمه مقلاتي، بسمة بدواني، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، غير منشورة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2014 2015.
- (10) علي فلاق، تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي وسائله ومؤسساته، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001 2002.
- (11) علا أسامة الشعراي، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
- (12) ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي منحد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
- (13) حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009.

- 14) آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية —دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011 2012.
- 15) أمين قسول، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية تحليل نظري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 19، جانفي 2018.
- 16) فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، أثر رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (2013 1998)، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، 2015.
- 17) عمارية بختي، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر، وبنك دبي الإماراتي، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر 2018.

المجلات

- 1) جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويس، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013
- 2) إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2019.
- 3) حفيظ نقادي، صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية، مجلة الحقيقة، جامعة موالى الطاهر — سعيده، مجلد 17، العدد 47، 2018/12/04.
- 4) سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05، جانفي 2018.

- (5) نجاح ميدني، الطاهر قانة، توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المراجعة للآمر بالشراء نموذجاً)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 11، ديسمبر 2016.
- (6) مدحت كاظم القريشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، مجلة العراقية للعلوم لاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012.
- (7) فتيحة بناني، بدائل التمويل في المصارف الإسلامية وواقعها في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، مارس 2017.
- (8) محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، رقم 01، 2018.
- (9) علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيرفة التمويل التجارية الإسلامية "بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2012.

المواقع الالكترونية

❖ تاريخ التصفح www.bna.d.17/06/2021

المحاضرات

- (1) أحمد محمد علي، دور المصارف الإسلامية في مجال التنمية، محاضرة مقدمة ضمن سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة المصرف رقم 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، 1994.